محضر الجلسة رقم 282

التاريخ: الأربعاء 25 ذو القعدة 1447هـ (13 ماي 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة والأربعين صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المقدم أمام مجلسي البرلمان، حول أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2024-2025.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إذن، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، لا سيما الفقرة الأخيرة منه، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لا سيما المادة 352 منه، وعلى إثر تقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية برسم سنتي 2024-2025، في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان، بتاريخ 3 فبراير 2026، وبناء على مداولات مكتب المجلس ذات الصلة، ومخرجات اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد بتاريخ 11 ماي 2026.

يعقد مجلس المستشارين هذه الجلسة العامة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

وبتنسيق مع مجلس النواب، سيتولى المجلس مناقشة المحاور التي لها علاقات بمجال اهتمام تركيبته الترابية والنقابية والمهنية، وهي كالتالي:

- **تعبئة الموارد المالية غير الاعتيادية؛**
- **منظومة الحماية الاجتماعية؛**
- **المالية العمومية والإصلاح الجبائي؛**
- **منظومة الاستثمار؛**
- **المقاولات والمؤسسات العمومية؛**
- **تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية؛**
- **الجماعات الترابية؛**
- **التكوين المهني الأساسي؛**
- **الموارد السمكية؛**
- **الأنظمة المعلوماتية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛**
- **والتشجير الغابوي.**

وللتذكير، سنخصص لهذه الجلسة حيزا زمنيا إجماليا مدته 176 دقيقة، موزعا بالتساوي بين المجلس والحكومة، وذلك بحصة 88 دقيقة لكل منهما.

وبناء عليه، سنمر للمناقشة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 16 دقيقة.

تفضلوا السيد الرئيس، السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2024-2025، بعد العرض القيم الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان.

وهي مناسبة نعبر فيها عن تقديرنا الكبير للعمل الجاد الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره مؤسسة دستورية تضطلع بدور محوري في ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وتعزيز الشفافية، وتكريس ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وإذ نستحضر في هذه اللحظة الدستورية الفارقة مستوى التفاعل المؤسساتي الذي يعبر عليه الفاعل السياسي، الذي يعكس التوازن الإيجابي بين السلطة التشريعية والتنفيذية مع باقي المؤسسات الدستورية، نؤكد أن هذا النقاش المؤسساتي يشكل لنا في التجمع الوطني للأحرار دعامة أساسية لممارسة ديمقراطية بناءة لمراقبة تدبير مختلف السياسات العمومية، لا سيما وأن الوثيقة الدستورية والمرجعيات القانونية التي نحتكم إليها جميعا وجوبا، نصت بشكل صريح على ربط المسؤولية بالمحاسبة (16 مرة مذكورة هذه العبارة في الدستور).

ومن هذا المنطلق، فلقد حرصنا أشد الحرص على التعامل معها بالجدية المطلوبة وبقدر عال من المسؤولية السياسية، وذلك إيمانا منا بدورها الكبير في تقييم أداء المرفق العام وفي تحسين منسوب إصلاح الإدارة المغربية، تجسيدا للإرادة الملكية السامية، ولتوجهات هذه الحكومة، وانسجاما مع

قناعتنا ومبادئنا ومرجعية خطابنا السياسي القائم على الجدية والمسؤولية وعلى القطع مع كل الممارسات التي تسيئ إلى صورة الفاعل السياسي وللفعل السياسي عموما.

ونتقدم اليوم، أمام هذا المجلس الموقر، بتسجيل مواقف فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين من العناصر الأساسية المتضمنة في عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بخصوص التقرير السنوي المتعلق بسنتي 2024- 2025.

وفي البداية، لا بد أن نذكر بأهمية هذه الآلية الدستورية المستحدثة في إطار التعاون بين السلط الدستورية وهيئات الحكامة، وفي إطار أداء المسؤوليات الرقابية للبرلمان بمساعدة المجلس الأعلى للحسابات.

وهي محطة نجدد التأكيد فيها على أن العمل المشترك والمسؤول للمؤسسات الفاعلة اليوم لإقرار الحكامة قادر على ترسيخ ثقة المجتمع في المؤسسات السياسية، ويستجيب لتطلعات المواطنات والمواطنين ويخدم الصالح العام.

وهي فرصة لنذكر بأن هذه المناقشة تعتبر فرصة مواتية لتكريس الأمل لدى المواطنين ولمواجهة دعوات التيئيس والتبخيس، والاعتراف للمدبرين العموميين والمسؤولين السياسيين بالجهود المقدرة لتحسين جودة التدبير العمومي ببلادنا.

ومن المهم أن نسجل التحول الإيجابي في التعامل مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات، باعتبارها من أدوات التصحيح والتجويد المستمر للأداء العمومي، بعيدا عن توظيفها في تصفية الحسابات وتحقير المجهودات، وهو ما ينسجم مع ما وصلت إليه بلادنا اليوم من مكانة دولية مرموقة تشهد المؤسسات الرقابية بجودة أرقام الحصيلة الحكومية، وبقدرة النموذج التنموي المغربي على الصمود والابتكار.

السيد الرئيس المحترم،

هي فرصة كذلك للدعوة إلى إطلاق جيل جديد من الإصلاحات المعززة للحكامة من خلال الإصلاح التشريعي لمدونة المحاكم المالية وتعزيز قدراتها على مواكبة التحولات التي يعرفها التدبير العمومي.

وفي هذا الإطار، لا بد نؤكد أن على أهمية مراجعة الإطار العام لتدبير المالية العمومية بمواصلة ورش إصلاح القانون التنظيمي للمالية وتنزيل الاستراتيجية الجديدة لتدبير المالية العمومية ومراجعة نظام مسؤولية المدبرين العموميين، وتسريع التحول من محاسبة "الوسائل" إلى محاسبة "الأثر".

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نناقش هذا العرض في سياق وطني يتميز بمواصلة تنزيل الرؤية الملكية السامية المرتكزة على تنمية متوازنة لمناطق بلادنا، تقطع مع مغرب السرعتين وتسرع من معدلات النمو الشاملة لضمان استفادة المواطنات والمواطنين من ثمار التقدم ومن الحقوق الأساسية التي كرسها دستور المملكة في ربوع البلاد، دون تمييز أو إقصاء.

وهو سياق يتميز كذلك باستمرار الزخم الدبلوماسي المتراكم لحسم ملف قضيتنا الوطنية واستمرار الفعالية في تنزيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وتعزيز إشعاعها القاري.

نناقش التقرير كذلك، ونحن نستحضر المواقف الإيجابية التي عبرت عنها مختلف المكونات والشرائح المجتمعية من التقرير الأخير لحصيلة الحكومة، واستعداد المغاربة للاستحقاقات الدستورية والديمقراطية خلال الأشهر القليلة القادمة، وهو ما يفرض علينا جميعا الارتقاء بالخطاب لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية، وإفراز مؤسسات قوية بشرعية المشاركة الانتخابية الواسعة.

السيد الرئيس،

في إطار التعاون والتنسيق والتكامل بين مجلسي البرلمان، وإعمال مبادئ الحكامة البرلمانية، سنركز في مداخلتنا على المحاور الخاصة التي اقترحها مجلسنا في هذا النقاش، حيث يحظى ورش الحماية الاجتماعية بأهمية قصوى لدى فريق التجمع الوطني للأحرار، وانسجاما مع قناعتنا السياسية بأهمية المجال الاجتماعي من أجل التصدي للفوارق السوسيو مجالية، إيمانا منا بدورنا في تنزيل التوجيهات الملكية السامية التي تتعلق أساسا بتحسين ظروف عيش المواطنين وترسيخ الدولة الاجتماعية الحامية للمواطنات والمواطنين.

وفي هذا الإطار، وتجاوبا مع الملاحظات التي تضمنها عرض السيدة الرئيس الأول بخصوص نظام التأمين الإجباري عن المرض (AMO)، والتي كشفت عن التقدم الملحوظ في ورش التعميم بنتائج تبقى غير مسبوقة وخرافية، حيث تحملت الدولة اشتراكات تجاوزت 27 مليار درهم لفائدة الفئات الهشة في إطار نظام "أمو تضامن"، لذا لا بد أن نشيد بالجهود المبذولة من طرف الحكومة لتعميم التسجيل وتعميم الحق في الاستفادة الفعلية من التأمين، مع الحرص على ضمان استدامة المنظومة وتوازناتها المالية.

ونوصي بالخصوص، في هذا الإطار، بالاستمرار في ضبط نفقات أنظمة التأمين، واستحداث آليات للمحافظة على التوازن بين النفقات والموارد والتحكم في المخاطر المرتبطة بتأخر أو عدم أداء المُشَغّلين للاشتراكات، ولضمان صدقية وموثوقية المعطيات المصرح بها.

ونذكر في هذا الصدد، بالإصلاح الجوهري الذي عرفه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بدمج القطاعين العام والخاص في صندوق واحد والهادف إلى تطوير منظومات الحكامة الخاصة بالصندوق.

كما نذكر بالنجاح الكبير المحقق في سجل التضامن الوطني، عبر تمكين حوالي 4 ملايين عائلة من الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر، وفق مقاربة تقوم على تعزيز دقة الاستهداف وتحسين آليات الحكامة، وتضمن نجاعة أكبر في توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة، للحد من تشتت البرامج

وتعدد المتدخلين، حيث تحملت الدولة متم يناير 2026 حوالي 52 مليار درهم، منها 33 مليار درهم خصصت للإعانات الموجهة لحماية الطفولة، و19 مليار درهم للإعانات الجزافية، وسمحت هذه المخصصات باستفادة 5.5 مليون طفل وأزيد من 396.000 أرملة، حوالي 308.000 منهن بدون أطفال؛ دون إغفال أزيد من مليون مستفيد ممن تتجاوز أعمارهم 60 سنة.

وفي هذا الإطار، ندعم جهود الحكومة في مواصلة ورش منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، والتفعيل المتدرج والرزين للوكالة الوطنية للسجلات، عوامل مجتمعية استهدفت تسريع إصلاح المنظومة الصحية المتواصل بكل ثقة.

السيد الرئيس،

لقد أثار التقرير بعض الملاحظات المتعلقة ببرامج التنمية المندمجة، باعتبارها روافع تسريع التنمية الترابية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وترسيخ مبادئ العدالة المجالية، وضمان التقائية التدخلات وتحقيق الأثر الملموس والقابلة للقياس.

ونسجل، في هذا المقام، النتيجة الإيجابية لتنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، على مستويات تعزيز الجاذبية الاقتصادية للمناطق المستهدفة، مع رفع مستويات الاندماج الاجتماعي، خاصة لدى الشباب والنساء.

وندعو في هذا الإطار، إلى الاستفادة من دروس هذا البرنامج في تنزيل الجيل الجديد من هذه البرامج الترابية المندمجة الذي أطلقه جلالة الملك، حفظه الله، استكمالا لمسار إصلاح الحكامة الترابية، وتكريسا لميثاق تنموي جديد يعيد هندسة العلاقة بين الدولة والمجال والإنسان.

وتشكل هذه البرامج المندمجة فرصة لتحسين الأثر التنموي في تقليص الفوارق الترابية وتوسيع الولوج إلى الخدمات الأساسية، واعتماد أساليب جديدة في التشخيص الترابي، قائمة على المقاربة التشاركية الواسعة التي تضمن دقة الاستهداف، وتوسيع التغطية بالخدمات الأساسية في الوسطين القروي والجبلي.

ونحيي بالمناسبة، الإدارة الترابية التي أشرفت على بلورة برامج التنمية المندمجة، بمقاربة تشاركية واسعة، استحضرت مقومات المجالات الترابية وخصوصياتها السوسيولوجية والثقافية، وجمعت خلالها الأفكار المبتكرة القادرة على الاستجابة لحاجيات الساكنة، كما نحيي المجتمع المدني والخبرات العلمية والجامعية والمؤسسات الوطنية التي ساهمت في مواكبة هذا الورش في مرحلة التشخيص والاقتراحات والتخطيط.

السيد الرئيس،

لقد حمل التقرير معطيات جد مشجعة بخصوص المسار الإيجابي لتنزيل ميثاق الاستثمار وتحقيق الأهداف الوطنية المرتبطة بتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وتحقيق 500 ألف منصب شغل خلال المرحلة 2022-2026.

ونشيد، في هذا السياق، بالمجهودات المتضافرة لتعزيز الاستثمار بالقطاع العام والخاص مما حسن من قدرة الاقتصاد الوطني على إحداث مناصب الشغل مع ضمان الانتشار الترابي للاستثمارات، إسهاما في تنمية مختلف مناطق البلاد، حيث سهرت هذه الحكومة على اخراج كافة النصوص التنظيمية المرتبطة بميثاق الاستثمار ومعالجة كافة العوائق التشريعية التي تعترضه.

ونذكر، في هذا السياق، بما حققته اللجنة الوطنية للاستثمارات، التي عقدت عشر دورات منذ دخول ميثاق الاستثمار الجديد حيز التطبيق، حيث ساهمت في رفع عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت سنة 2025 حوالي 56 مليار درهم، كما ساهم النظام الجديد للدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، انسجاما مع الرؤية السديدة لجلالة الملك، في توفير فرص الشغل، خاصة لفائدة الشباب في العالم القروي والمناطق النائية.

السيد الرئيس،

تضمن التقرير كذلك، معطيات دقيقة بخصوص نجاعة الأداء وإصلاح المالية العمومية والإصلاح الجبائي، وهي فرصة لنجدد الاحتفاء بما تحقق في ورش نجاعة الأداء وربط الميزانية بالأثر وتفعيل منظومات التقييم ومراقبة التسيير والقيادة الاستراتيجية، ودعم كل الجهود الرامية الى تحسين منظومة البرمجة الاستراتيجية وضمان قدرتها على دعم كامل للبرمجة القائمة على الأهداف، والانتقال التدريجي من تدبير ميزانياتي مرتبط بالهيكلة الإدارية إلى تدبير ميزانياتي قائم على المهام الاستراتيجية.

كما نستغل هذه الفرصة للتذكير بالحصيلة المتميزة للقانون الإطار 69.19 الخاص بالإصلاح الجبائي، والذي أسهم في نمو المداخيل الجبائية، تعبيرا عن نجاح الحكومة في تفعيل العدالة الضريبية وتخفيف العبء الضريبي واتساع الوعاء، مع استمرار العمل على ورش إصلاح الجبايات الترابية.

وهي مناسبة لنقدم فيها بخالص الشكر والتقدير لأطر وزارة الاقتصاد والمالية ولكافة مدرائها على جهودهم الكبيرة في تحقيق هذه النتائج الجد إيجابية ومساهمتها الجبارة في الحفاظ على أمننا المالي.

السيد الرئيس،

يشكل ورش إصلاح محفظة الدولة من المؤسسات والمقاولات العمومية ورشا استراتيجيا مؤطرا بقانون خاص بالسياسة المساهماتية للدولة، لضمان وتعزيز النجاعة الاقتصادية والاجتماعية لتحسين جودة الخدمات وتثمين التآزر والتكامل وحذف تداخل المهام وتقليص الاعتماد على ميزانية الدولة.

وفي هذا الإطار، ندعم الملاحظات التي تضمنها التقرير والتي همت الشروع في إعادة هيكلة 73 مؤسسة عمومية ذات طابع غير تجاري والشروع في تصفية 82 مقاولة عمومية.

كما تم الشروع في تحويل مجموعة من المؤسسات العمومية الى مقاولات، حيث صادق البرلمان مؤخرا على تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن الى شركة مساهمة، وستليه قريبا المصادقة على قانون تحويل الوكالة الوطنية للموانئ الى شركة موانئ كذلك المغرب، وتحويل المكتب الوطني للمطارات الى شركة مساهمة، في انتظار استكمال هذا الورش الاصلاحي الكبير الذي سيبوئ مؤسساتنا المكانة اللائقة بها.

ونؤكد في هذا الإطار، على الدور المحوري للمجلس الأعلى للحسابات في مراقبة أداء المؤسسات العمومية بما يسهم في تحسين حكامة تدبيرها ونجاعة أدائها.

فقد حمل التقرير العديد من الملاحظات التي نوصي مدبري المؤسسات العمومية على الأخذ بها لتحسين كفاءة هذه المؤسسات، سواء فيما يتعلق بتحسين التدبير المستدام للموارد السمكية، مع التأكيد على ضرورة إصلاح وتجويد أداء المكتب الوطني للصيد الذي يبقى ضروريا، مع تحسين قطاع الصناعات الغذائية ووضع استراتيجية لتنمية القطاع وضمان تأهيل وتحديث نظام تسويق المنتجات الغذائية المصنعة، وكذا تلك المتعلقة بتدبير الملك الغابوي وتدبير البذور وإنتاج الشتائل.

كما تضمن التقرير ملاحظات مهمة متعلقة بتدبير المكتب الوطني للتكوين المهني وتنزيل برنامج مدن المهن والكفاءات.

وفي الختام، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين بأن مناقشة هذا التقرير فرصة لتعزيز التعاون بين السلط والمؤسسات الدستورية، لتكريس الحكامة الجيدة والثقة الشعبية التي تتمتع بها المؤسسات السياسية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 12 دقيقة.

السيد الرئيس السي عبد الكريم الهمس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، لمناقشة عرضكم الخاص بتقرير المجلس برسم الفترة 2024-2025، في لحظة دستورية هامة، تعكس الإسهام الكبير لمجلس المستشارين في النقاش العمومي الهام، كما نستغل هذه المناسبة لنؤكد من خلالها اعتزازنا بالعمل الجبار الذي يبذله قضاة وموظفي المحاكم المالية، وجهودهم الجبارة في مختلف المجالات، رغم أن عددهم غير كاف بتاتا بالمقارنة مع حجم الاختصاصات الموكولة إليهم.

ورغم ذلك يلعبون دورا مهما وأساسيا في تخليق الحياة العامة، وفي تعزيز الشفافية والمحاسبة في تدبير المال العام.

السيد الرئيس المحترم،

كما أكدت السيدة الرئيس الأول المحترم أن هذا التقرير تزامن مع طفرة تنموية ملحوظة تعيشها بلادنا عدة مستويات، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، أبرزها الانتصار المفصلي لبلادنا في عدالة قضية الصحراء المغربية، بعد تبني مجلس الأمن لقراره التاريخي 2797 الذي أقر مبادرة الحكم الذاتي كخيار وحيد لحل هذا النزاع المفتعل، تحت السيادة الكاملة لبلادنا، مما يجعل من أكتوبر لسنة 2025 محطة مفصلية في تاريخ الأمة المغربية، في نجاح دبلوماسي يعزز النجاحات الاقتصادية والتنموية والرياضية التي تعرفها بلادنا بقيادة ملكنا المفدى، مما يجعلها اليوم بلدا صاعدا بامتياز ويجعل اقتصادها اقتصادا متنوعا وتنافسيا وصلبا، ويجعل أرضها أرضا طيبة، آمنة مستقرة، بفضل تضحيات رجالاتها ونسائها من القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، والذين لهم مناكل الشكر والتقدير.

السيد الرئيس المحترم،

يصعب علينا في الفريق، في ظل التوقيت المحدود المخصص لنا، ملامسة جميع جوانب هذا التقرير الغني، الذي يحتاج إلى شهور من الدراسة والتمحيص والإعمال، وسيظل بالنسبة لنا في فريق الأصالة والمعاصرة مرجعا أساسيا في عملنا الرقابي والتشريعي، لذلك سنضطر للتوقف خلال هذه الجلسة عند بعض المحاور فقط والتي نراها على أهمية أكبر.

وفي هذا السياق، نؤكد أن الحماية الاجتماعية للمواطنات والمواطنين من الأوراش الملكية الكبرى التي سطرتها بلادنا، وهنا نثمن الجهود التي بذلتها الحكومة لتنزيل هذا الورش الاستراتيجي، سواء على المستويات التدبيرية والإجرائية أو المالية، غير أن تنزيل هذا الورش لاتزال تعترضه عراقيل عملية أشار إليها التقرير بتفصيل، من قبيل استمرار ارتفاع الأعباء المالية، وطول آجال التعويضات عن مصاريف المرض، وكذلك التأخر في منح الإذن بتحمل تكاليف العلاج، وغيرها من الملاحظات القيمة في هذا المجال، قبل أن يرسم التقرير معالم إصلاح هذه الأعطاب والتي ندعو الحكومة إلى اعتمادها في المخططات المقبلة، مثل العمل على تفعيل الهيئة العليا للصحة، وتخفيض تكلفة الانخراط في الحماية الاجتماعية، والرفع من نسبة النجاعة والحكامة في سوق الأدوية، وفي الرقابة على القطاع الخاص.

وفي نفس الإطار، نثمن جهود بلادنا في مجال الدعم الاجتماعي المباشر الذي عرف تحسنا ملحوظا، من خلال توسيع عدد الأسر المستفيدة منه، لذلك نثمن دعوة المجلس إلى ضمان تعبئة الموارد المالية الكفيلة بتمويل هذا

المشروع المجتمعي الهام، مع النجاعة أكثر في دراسة شروط التسجيل في السجل الاجتماعي، وحل مختلف الإشكالات التي تعترض استفادة عدد من الأسر الفقيرة والهشة التي تستحق الدعم المباشر.

السيد الرئيس المحترم،

لا ينكر عاقل بأن المؤسسات والمقاولات العمومية لعبت دورا كبيرا في تعزيز تطور بلادنا وفي تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل، غير أنه يتضح أن الكثير منها يحتاج اليوم إلى إصلاحات عميقة، وهذا موضوع توصيات متواصلة للمجلس الأعلى للحسابات، وهنا ندعو الحكومة لتعميق الإصلاحات التي تقوم بها في هذا المجال.

ونثمن بالمناسبة الانخراط الجدي لبعض الوزراء في تنزيل هذا الإصلاح المتعلق بالمؤسسات العمومية، مثل القانون الخاص بإصلاح الوكالات الجهوية للتعمير، قدمته السيدة وزيرة الإسكان بالبرلمان، وكذلك تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات إلى شركة مساهمة، قدمته السيدة وزيرة الانتقال الطاقي، حيث يجسد ذلك عمليا هذا التوجه الإصلاحي الذي وعدت به الحكومة على مستوى المؤسسات العمومية.

وهنا نتفق والأعطاب التي أشار إليها نص التقرير، لا سيما التأخر في عملية إعادة هيكلة العديد من المقاولات والمؤسسات العمومية، والصعوبات في تصفية عدد منها، لذلك نثمن توصيات المجلس الأعلى للحسابات بالتعجيل في تنزيل مختلف المراسيم التي تهم هذا الإصلاح، وتسريع تنزيل خارطة طريق السياسة المساهماتية للدولة، وتسريع تحويل بعض المؤسسات العمومية لشركات مساهمة، وتسريع حل وتصفية المؤسسات العمومية غير المنتجة.

السيد الرئيس المحترم،

إن برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الذي انطلق سنة 2017 إلى 2023 يعد قيمة مضافة للتنمية المحلية، من خلال الأهداف القيمة المسطرة، ومنها بناء عدد هام من الطرق غير المصنفة، وتقوية البنيات التحتية للتعليم والصحة، وتزويد عدد كبير من الساكنة بالماء الصالح للشرب والكهرباء، وهنا لا بد من تثمين العمل الكبير الذي قامت به كل من الإدارة الترابية وكذلك المنتخبين في هذا المجال، حيث نسبة الإنجاز وصلت 82% بفضل التعاون الوثيق كذلك بين الشركاء لهذا البرنامج، كالقطاعات الحكومية المعنية والجماعات الترابية وصندوق تنمية العالم القروي وبعض المؤسسات العمومية مثل المكتب الوطني للماء والكهرباء وغيرهم.

وهنا نقدر عاليا الأعطاب التي أشار إليها المجلس على مستوى هذا البرنامج، لا سيما أن حوالي 71% من الميزانية المرصودة تمت فقط لفائدة المسالك، مقابل 29% فقط لباقي المشاريع التنموية مثل الماء والكهرباء والصحة والتعليم، رغم أن هذه الأخيرة تشكل أهمية كبرى في تقليص الفوارق المجالية، إضافة إلى ضعف القدرة التدبيرية والتقنية لبعض الهيئات التي أسندت لها عملية تنفيذ هذه البرامج، مما أدى إلى تعثر في تنزيل المشاريع.

هذا إضافة إلى تسجيل التباين في حصيلة تنفيذ المشاريع بين الجهات، وهي الملاحظات القيمة التي شكلت نبراسا لوضع الإصلاحات التي تتم الآن، حيث طورت وزارة الداخلية عبر مشاريع القوانين المعروضة حاليا على البرلمان من النجاعة في تدبير شؤون الجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع، من خلال إحداث مؤسسات قوية ومستقلة اليوم، وكذلك تقوية العدالة المجالية كي نقلص الفجوة في التنمية بين جهة وأخرى.

وهنا نثمن الاختلالات التي شرحها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وأبرزها الإشارة إلى سيطرة وزارة الفلاحة، عبر صندوق تنمية العالم القروي، على المشاريع، كما أن هناك إقصاء كلي لبعض المساهمين من اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية كمجالس الجهات، رغم مساهمتها بحوالي 40% من كلفة المشاريع.

لذلك، السيدة الرئيس المحترمة، نتفق مع توصية المجلس الموجهة لرئاسة الحكومة ولوزارة الاقتصاد والمالية بضرورة العمل على توثيق المنهجية المتبعة على مستوى الغلاف المالي، وإرساء آلية لضبط التقديرات المالية لكل طرف، وضرورة التأكد من واقعية الجدول الزمني المخصص لذلك، وبذلك يكون المجلس قد ذهب مباشرة للداء ورصد الدواء.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعد قضية الثروة السمكية الوطنية من الملفات الاجتماعية الحارقة ببلادنا والحاضرة باستمرار في مختلف النقاشات المجتمعية، وفي هذا السياق ذكر نص التقرير بأن المملكة تتوفر على شريط ساحلي يفوق 3500 كيلومتر، مما يجعل بلادنا الأولى إفريقيا في الثروة السمكية.

غير أن هذه الثروة تعيش تحديات مستمرة، منها تعرضها للضغط بكثرة الصيد وللتغيرات المناخية التي باتت تهددها.

ورغم الجهود المحدودة للحكومة في هذا القطاع، إلا أن هذه الثروة السمكية لا تصل مائدة الشعب المغربي لعدة اعتبارات، منها ما ورد من ملاحظات وجيهة للمجلس، مثل عدم وضع مخطط استراتيجي لتدبير القطاع بعد انتهاء "مخطط أليوتيس 2009-2020"، ونتيجة كذلك لارتفاع أثمان الأسماك بشكل غير معقول بسبب ضعف الرقابة على أنشطة تسويق ونقل الأسماك إلى مقرات البيع، وغياب قنوات بيع منظمة، مما يفتح المجال لتعدد الوسطاء، وهو ما كنا ننبه إليه في فريق الأصالة والمعاصرة بشكل مستمر، آخرها مضمون السؤال الشفوي الموجه للقطاع في آخر جلسة بمجلسنا الموقر.

لذلك، نثمن الاقتراحات والتوصيات الغنية التي قدمها المجلس في هذا المجال والتي يجب تطبيقها في القريب العاجل لأنها المدخل لإنصاف المغاربة في حقهم في ثروتهم السمكية، وعلى رأسها:

- ضرورة اعتماد الحكامة في تدبير المصايد؛
- وإحداث التنظيمات بين المهنية بالقطاع؛
- وتعزيز تدابير التهيئة من خلال استخدام أدوات صيد انتقائية؛

- ومراجعة تقسيم المناطق البحرية؛

- وأخيرا مراجعة شروط منح الرخص، والرخص هي مربط الفرس، حيث قال المجلس أن تجديد الرخص يتم بشكل دوري وتلقائي دون دراسة وتقييم أداء أرباب السفن ومدى التزامهم بالشروط ومدى إسهامهم في دعم الاقتصاد الوطني.

نثمن عاليا، التوصيات الصادرة على المجلس والتي ترسم خارطة طريق وطنية قادرة على تجاوز الاختلالات التي يعيشها القطاع.

ختاما، السيد الرئيس المحترم، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لا نرى في تقرير المجلس الأعلى للحسابات تقريرا للحساب أو للتضييق على المنتخبين ومدبري للشأن العام، بقدر ما نراه شراكة وثيقة لتحسين طرق تدبير الشأن العام ببلادنا، ووثيقة غنية ومخططا تنمويا مستقلا يسهم في تعزيز البرامج العمومية القائمة.

لذلك، نعتبره في الفريق ركيزة تنموية أساسية مكملة، لا منافسة، بناءة لا منتقدة، فشكرا لكل قضاة وأطر المجلس على هذا الإسهام التدبيري والتنموي والمتنوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود 11 دقيقة.

تفضلوا، السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوة المحترمين،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، في إطار الجلسة المخصصة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول التقرير السنوي برسم سنتي 2024 و2025.

وأود في البداية، التعبير عن تقديرنا في الفريق الاستقلالي للسيدة الرئيس، ومن خلالها كل مكونات المجلس الأعلى للحسابات، بالنهوض بالحكامة وحماية المال العام.

كما نؤكد في الفريق الاستقلالي، على مركزية التعاون والتكامل المؤسساتي في تفعيل مبدأ دستوري أساسي، هو ربط المسؤولية بالمحاسبة، لكسب رهان الحكامة وتدعيم دولة القانون.

حضرات السادة والسيدات،

لقد اختارت بلادنا الانخراط بشكل إرادي في ورش مهيكل، يروم هندسة القرار العمومي في إطار الجهوية الموسعة من جهة، واللاتمركز الإداري والمرفقي من جهة أخرى، وهو خيار استراتيجي، دعا له جلالة الملك محمد السادس نصره الله، كمدخل أساسي لبناء نموذج تنموي مستدام، وترسيخ عدالة مجالية شاملة وفاعلة، يمتد أثرها ليعم كل التراب الوطني بشكل منصف ومتوازن.

ولكي يأخذ هذا النموذج مداه، يحتاج بالضرورة لإرساء نظام من الحكامة الترابية، تعتمد أساليب عصرية، قائمة على مبادئ الحكامة وتعزيز المشروعية الديمقراطية للمؤسسات الترابية وإشراك مختلف الفاعلين في اتخاذ القرار التنموي.

حضرات السادة والسيدات،

لقد قطعت بلادنا أشواطا كبرى في مجال تثبيت التنمية الترابية المتوازنة والمنصفة، واتخذ في هذا الإطار اجراءات وتدابير وتمت تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية، إلا أن واقع الحال وما خلص إليه التقرير، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، يؤكد على أن واقع المجالات الترابية لا زال في حاجة لنفس إصلاحي جديد.

واستنادا على ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، يمكننا أن نقف عند ثلاثة مستويات أساسية، على سبيل المثال لا الحصر، نستدل من خلالها على أبرز التحديات التي تواجه التنمية الترابية ببلادنا:

- أولا: تحقيق الدولة الاجتماعية الترابية؛
- ثانيا: تدبير الجماعات الترابية؛
- ثالثا: المقاربة الترابية للاستثمار.

السيد الرئيس،

والسادة الأفاضل،

السيدة الوزيرة،

يجسد نموذج الدولة الاجتماعية الترابية تصور حديث للدولة الاجتماعية، وهو تصور يربط بين العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية الترابية، وترتكز هاتين الدعامتين الأساسيتين أولها الجهوية والموسعة، وثانيها نظام إداري لا متمركز.

وقد بذلت بلادنا مجهودات كبيرة وجبارة من أجل تثبيت الدولة الاجتماعية الترابية، عبر مجموعة من التدابير والإجراءات المهمة والمتنوعة التي أخذها في مجال الجهوية وفي مجال نقل الاختصاصات لمصالح اللاتمركز.

وتم، في هذا الإطار، وضع العديد من المرتكزات القانونية والمؤسساتية، لعل من أبرزها على سبيل المثال:

- تفعيل القوانين التنظيمية 111.14؛ 112.14؛ و113.14 التي تمنح الجماعات الترابية اختصاصات ذاتية في التنمية الاجتماعية؛
- كذلك القانون الإطار للحماية الاجتماعية؛

- ميثاق اللاتمركز؛
- وتصميم جهوية لإعداد التراب وغيرها...

غير أن هذا المسار يواجه تحديات بنيوية تتطلب منا العمل بشكل جماعي من أجل دعم هذا الورش الوطني، باعتباره سند أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

يجب أن نعمل جميعا، حضرات السيدات والسادة، من أجل تجاوز الصعوبات والإكراهات التي تواجه هذا الورش، إذ لا يمكن للدولة الاجتماعية أن تنجح في المغرب إلا بتعاون بين جميع الفاعلين، في إطار رؤية بعيدة المدى تقوم على الثقة والمسؤولية المشتركة لبناء مجتمع أكثر إنصافا وتضامنا واستقرارا.

كما أن تحقيق هذا النموذج يتطلب حكامة جيدة وحماية اجتماعية فعالة، تستهدف الفئات الأكثر هشاشة في الدولة الاجتماعية، فالدولة الاجتماعية لا تقوم على تقديم المساعدات بل على الإدماج السوسيو اقتصادي الفاعل، فلا استقرار ولا تقدم في ظل اتساع الفوارق المجالية والاجتماعية.

لذلك أصبحت الدولة الاجتماعية خيارا استراتيجيا حيويا، حيث عملت بلادنا على تعزيز الدور التنموي للجماعات الترابية والانتقال بها من المنظور الإداري إلى الرؤية التنموية التي تمنح الجماعات والجهات دورها الرائد في التنمية واستقلالا ماليا وإدارية أوسع.

أما المستوى الثالث، السيد الرئيس، حضرات السادة، هو الوقوف عنده في تقرير المجلس الأعلى للحسابات هي المقاربة الترابية للاستثمار.

لقد حظي البعد الترابي في النهوض بالاستثمار في بلادنا باهتمام كبير في توجيه السياسات الاقتصادية والاستثمارية بهدف تعزيز قدرة الدولة والجهات على تنسيق الجهود وتهيئة مناخ تحفيز الأعمال.

حضرات السادة والسيدات،

الوقت يداهمني، ولم تبق إلا دقيقات صغيرة إذا كان صيرها كذلك، فأود أن أقول باسم الفريق الاستقلالي أن ما جاء به المجلس الأعلى للحسابات - مع الشكر الجزيل لجميع مكوناته من قضاة والسيدة الرئيس الأول - أقول إن خطاب جلالة الملك ما من مرة جعلنا نقتدي بتوجهاته السامية الرائدة ونزودها بنصائح المجلس الأعلى للحسابات، لعل بلادنا تمشي خطوات رائدة وتحقق ما يصبو إليه ملكنا وشعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس السي عبد السلام اللبار.

الكلمة للفريق الحركي، السيد الرئيس السي بنمبارك يحفظه في 9 دقائق.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2024-2025.

وقبل البدء في مناقشة مضامين هذا التقرير الهام، اسمحوا لي في مستهل مداخلتنا أن أتقدم باسم الفريق الحركي بالشكر الجزيل إلى السيد المحترم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات ولقضاة وأطر المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات المحترمين على عملهم الدؤوب في إطار ممارسة وظائفهم الدستورية في مجالات التدقيق والافتحاص والرقابة على المال العام، ودورهم المتميز في التأطير والمواكبة لتجويد الحكامة المؤسساتية ببلادنا.

كما ننوه بمجهوداتهم المبذولة لإعداد هذا التقرير السنوي الغني بالأرقام والمؤشرات والمعطيات، مثل سابقيه.

وهي فرصة كذلك في الفريق الحركي، لنجدد مرة أخرى التأكيد على ضرورة توفير آليات مالية وبشرية إضافية داعمة لعمل المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات ليتمكنوا من أداء مهامهم على أكمل وجه.

السيد الرئيس المحترم،

إن قراءتنا المتأنية لمضامين هذا التقرير تجعلنا نقف عند معطيات وأرقام صادمة بخصوص بطء الحكومة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات وضعف تفاعلها معها، حيث أن 18% فقط من التوصيات الصادرة من المجلس الأعلى للحسابات تم تنفيذها بشكل كامل، بينما تظل 35% مجمدة، وهو مؤشر يسائل الحكومة حول جديتها في التفاعل مع تقارير مؤسسات الرقابة، لأن توصيات وقرارات هذه المؤسسة الدستورية الموقرة هي مرآة لنتائج التدبير الحكومي وخارطة طريق لتصحيح الاختلالات المالية والتدبيرية للقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

كما أن هذه التقارير تكشف عجز الحكومة عن إعمال المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة والحد من زواج المصالح ومحاربة الفساد.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار التفاعل الإيجابي مع مضامين والتوصيات الواردة في هذا التقرير بخصوص برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وإذ نثمن في الفريق الحركي المجهودات التي بذلتها الدولة لتنمية المناطق القروية والجبلية وفك العزلة عنها عبر برنامج 2017 - 2023، فإن سؤال الإنصاف والعدالة المجالية لازال مطروحا بحدة في ظل ضعف التوجيه الترابي للاستثمارات العمومية والخاصة وضعف البعد الجهوي في مجموعة من السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار، نتطلع في الفريق الحركي أن يشكل تنزيل البرنامج الملكي للتنمية الترابية المندمجة، مدخلا أساسيا لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وتحسين جودة الحياة بالمناطق القروية والجبلية.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص الإصلاح الجبائي، إذ نثمن الحصيلة الإيجابية لتنزيل مضامين القانون الإطار رقم 69.19 من طرف الحكومة ذات الصلة بضرائب الدولة الرئيسية، فإننا ندعو الحكومة إلى تسريع وثيرة تنزيل إصلاح جبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية وفق ما يعزز الموارد المالية للجماعات الترابية ويدعم فرص التنمية المحلية والجهوية.

كما نتطلع كذلك إلى إقرار المعيار الجهوي في تحديد سقف الضرائب ومراجعة معايير توزيع الميزانيات على الجماعات الترابية، وتعزيز الحكامة الجبائية الترابية، وتأهيل الإدارة الجبائية الترابية، خاصة في ظل تسجيل التقرير ارتفاعا متراكما لـ"الباقي استخلاصه" والذي وصل 48 مليار درهم سنة 2023.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص الاستثمار، ولأنه الرافعة الأساسية لتحريك الدورة الاقتصادية وخلق الثروة وإنتاج فرص الشغل، وانطلاقا من التشخيص الذي قدمه التقرير لواقع منظومة الاستثمار ببلادنا، وفي إطار تقييم حصيلة أربع سنوات منذ اعتماد الميثاق الوطني للاستثمار الجديد وتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، نسجل أن النتائج المحققة لازالت ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى الأهداف المسطرة، حيث أن تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وإحداث 500 ألف منصب شغل كأهداف استراتيجية لورش إصلاح منظومة الاستثمار لازالت بعيدة المنال.

كما نسجل استمرار ضعف الاستثمار الخاص الذي لازال يشكل فقط ثلث الجهد الاستثماري العام، مقابل الثلثين للاستثمار العمومي، مما يستلزم من الحكومة مضاعفة المجهودات للتغلب على معيقات وإكراهات الاستثمار المرتبطة بالإدارة والتمويل وكلفة عوامل الإنتاج وإكراهات الوعاء العقاري والمخاطر التي تواجه النسيج المقاولاتي الوطني بمختلف أصنافه، وقس على ذلك المنافسة غير المتكافئة للقطاع غير المهيكل.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص المؤسسات والمقاولات العمومية، فقد سجل التقرير تأخرا واضحا في تنزيل القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، مما يستلزم من الحكومة تسريع وثيرة تنزيل هذا الورش الهام.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص ورش الحماية الاجتماعية، نجدد تنويهنا في الفريق الحركي بهذا الورش الملكي الاستراتيجي، وندعو إلى بلورة تصور ناجع لمواجهة تحديات ضمان تمويله واستدامته، إذ سجل التقرير عجزا تقنيا لنظام (AMO)[1] الخاص بأجراء القطاع العام قدر بـ 1.25 مليار درهم نهاية سنة 2024، في حين بلغ عجز نظام (AMO) الخاص بالعاملين غير الأجراء 136 مليون درهم، جراء ضعف نسبة استخلاص الاشتراكات المستحقة لغير الأجراء والتي لا تتعدى 46%، مما يستدعي من الحكومة العمل على تنويع مصادر تمويل ورش الحماية الاجتماعية بمكوناته الأربعة، في ظل عجز ميزانية الدولة المحدودة عن تحمل التكاليف الباهظة لهذا الورش.

وفي نفس السياق، نسجل كذلك باستغراب الإشارة في التقرير إلى ضعف جاذبية القطاع العام الصحي.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لمحور تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، فانسجاما مع مضامين وتوصيات هذا التقرير، نثمن في الفريق الحركي المجهودات التي بذلتها الدولة في هذا الإطار، خاصة في مجال تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة، وفي هذا الصدد نراهن على تعميم محطات تحلية المياه ومشاريع معالجة المياه العادمة في إطار العدالة المجالية والجهوية، كما ندعو الحكومة إلى اعتماد رؤية استباقية للمخاطر في ظل التغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا وما نجم وينجم عنها من فيضانات وكوارث طبيعية.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص التدبير المستدام للموارد السمكية، نسجل تراجعا في بعض الأنواع متأثرة بتداعيات تغيرات المناخ مع ضغط مجهود الصيد في بعض المصايد، وهو ما يهدد استدامة الموارد السمكية ويتطلب حكامة جيدة.

كما نسجل أيضا ارتفاعا مقلقا في أسعار الأسماك في الأسواق المغربية، رغم استثمار إمكانيات هائلة في قطاع الصيد البحري، مما يسائل السياسة القطاعية التي تركز فقط على التصدير بنسبة 85% على حساب السوق الداخلي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا العزيز، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس يحفظه بمبارك.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السي عبد الإله السيبة، في حدود سبعة دقائق وثلاثين ثانية.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

[1] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

هذا الموعد السنوي الهام الذي أصبح فرصة للحوار المؤسساتي الخلاق ما بين الحكومة والبرلمان حول الخلاصات والتوصيات وكذا مضامين تقارير هذه المؤسسة الدستورية الهامة، التي أوكل إليها الدستور بموجب الفصل147 من بين ما أوكله إليها "مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة والشفافية والمحاسبة، بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية".

بداية، نعبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن اعتزازنا الكبير بالعناية التي ما فتئ جلالة الملك حفظه الله يوليها لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، حيث شكلت توجيهات جلالة الملك، التي تضمنها خطاب الذكرى 16 لعيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليوز 2015، المرجعية التي تم الاستناد عليها لوضع برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية سنة 2017.

كما أن إشكالية التفاوتات المجالية والاجتماعية كانت موضوع الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية سنة 2017، والذي دعا فيها جلالته إلى وضع نموذج تنموي جديد، وصولا إلى المرحلة الراهنة التي تتميز في الشروع في تنفيذ البرامج المندمجة للتنمية الترابية، التي أمر جلالته بإعدادها في خطاب العرش سنة 2025.

إن الأرقام والإحصائيات التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول سير تنفيذ برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية المجالية تظل جد مهمة وتعكس المجهودات الكبرى التي تبذلها بلادنا، بفضل التوجيهات الملكية السامية في فك العزلة عن العالم القروي وتمكين ساكنته من شروط وظروف العيش الكريم.

ولأننا اليوم نقف على أعتاب مرحلة جديدة في تدبير المجال عنوانه "البرامج المندمجة للتنمية الترابية"، فإنه من اللازم التأكيد على وجوب أن تستفيد مختلف القطاعات الحكومية والسلطات العمومية والجماعات الترابية من الخلاصات المقدمة في تقرير المجلس لتفادي الإشكاليات التي أبانت عنها تجربة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وفي مقدمتها إشكالية الحكامة.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

إن المؤشرات ذات الصلة بالتفاوتات المجالية والاجتماعية في بلادنا، لا تزال دون طموحنا الجماعي، ومن الواجب أن نقول اليوم إن هناك إشكاليات حقيقية لم تتمكن كل البرامج وكل الاعتمادات الكبيرة التي رصدت من معالجتها، ليس بوسعنا الحديث اليوم عن الفوارق المجالية والاجتماعية دون التوقف عند إشكالية البطالة، التي مازالت تؤرق شبابنا والتي تكشف بكل جلاء عن محدودية السياسات العمومية، ومحدودية مساهمتها في خلق فرص الشغل، وبصرف النظر عن النقاش الدائر حاليا حول مفهوم العمل وحول التقنيات التي يتم الاستناد عليها لقياس نسبة البطالة، إلا أن الواقع جلي ولا يمكن حجبه عبر محاولات تطويع الأرقام، الحقيقة هي أن الحصيلة في مجال التشغيل متواضعة.

صحيح أن هناك سياق صعب، الجفاف ومخلفات كورونا وتداعيات السياق الدولي المعقد، لكن الحكومات وجدت لتدبير السياقات الصعبة وإبداع الحلول.

لذلك، فإن جعل تعزيز التشغيل في مقدمة المحاور الأربعة التي يروم الجيل الجديد من برامج التنمية المجالية المندمجة معالجتها هو أمر جد إيجابي، وسيساهم في محاصرة غول البطالة، ولا سيما في العالم القروي.

وإذا كان حظ مشاريع فك العزلة وافر في برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية التي شرع في تنفيذه سنة 2017، فإنه من المهم اليوم التركيز أيضا وبشكل فعال على تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة، فهذين القطاعين وعلى الرغم من المجهودات المهمة التي تم القيام بها خلال هذه الولاية الحكومية، بحيث بلغت الاعتمادات المرصودة لهما معا تقريبا 140مليار درهم، إلا أن الخصاص مازال كبيرا في العالم القروي سواء بالنسبة للتعليم أو الصحة.

وعطفا على كل ذلك، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية يمر وجوبا عبر إنصاف الطبقة الشغيلة وتمكينها من حقوقها كاملة، وضمان تمتعها بالعيش الكريم، فعلى الرغم من المجهودات المقدرة التي بذلت لتحسين الدخل، إلا أن توالي ارتفاع معدل التضخم حد من نتائج تلك المجهودات.

هذا، علاوة على استمرار المضاربات والجشع وهي الظواهر التي أثقلت كاهل الأسر المغربية، وجعلتها تكابد جراء ارتفاع الأسعار، لا سيما في ظل تقلبات السوق الدولية.

ولما كانت التعادلية الاقتصادية والاجتماعية أحد المرتكزات التي تنهض عليها المرجعية الفكرية لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فإننا نؤكد على أن الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تعرفها بلادنا بفضل التوجيهات الملكية السامية، يجب أن تكون مصاحبة بإصلاح اجتماعي وبالحرص على تقوية الطبقة الوسطى، التي تعرضت للانتهاك بسبب السياق الدولي الصعب، وتداعياته على الاقتصاد الوطني.

وهو الأمر الذي يفرض إعادة التفكير في الإصلاح الضريبي، بما يسمح بتخفيض العبء الضريبي على الطبقة الوسطى، حتى تتمكن من التقليل من مخاطر التفاوتات الاجتماعية الحاصلة في بلادنا.

وأخيرا، وفقنا الله جميعا لما فيه خير ومصلحة لوطننا العزيز، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السي عبد الإله السيبة.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا، السيد الرئيس، السي يوسف أيذي.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نناقش في هذا التقرير لحظة عالمية تعيد تعريف معنى الدولة ودورها في الاقتصاد والمجتمع، فمنذ سنوات لم يعد النقاش الدولي يدور فقط حول النمو، بل حول حدود القدرة المالية للدول على حماية مجتمعاتها في زمن الأزمات.

في هذا السياق، أصبحت المالية العمومية مجالا للتوازن الدقيق بين الانضباط المالي والعدالة الاجتماعية، ولم يعد السؤال هو كم ننفق؟ بل كيف ننفق؟ ولصالح من ننفق؟

التجارب الدولية أثبتت أن الدولة التي تحسن توجيه مواردها تستطيع حماية مجتمعاتها حتى في زمن الأزمات، بينما الدولة التي تكتفي بالتقشف دون حكامة تفقد قدرتها على إنتاج الثقة، لذلك لم يعد ترشيد النفقات مرادفا للتقليص الأعمى بل أصبح مرادفا لرفع جودة الانفاق العمومي وضمان أثره الاجتماعي.

وعلى المستوى الوطني، تعيش بلادنا هذا التحدي في سياق يتسم بتزايد الطلب الاجتماعي وتوسيع أوراشا كبرى كالحماية الاجتماعية والاستثمار العمومي، في وقت أصبحت فيه كلفة الموارد أعلى وهوامش الخطأ أضيق، وهذا يعني أن حماية المال العام، أصبحت شرطا لاستمرار الدولة الاجتماعية نفسها، كل درهم يهدر اليوم هو خدمة اجتماعية تؤجل، وكل ضعف في التدبير يتحول غدا إلى ضغط على الفئات الهشة.

ومن هنا تكتسب مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات معناها العميق، فهذا التقرير لا يقدم فقط أرقاما أو ملاحظات تقنية، بل يضع أمامنا سؤال الحكامة في جوهره، هل نمتلك منظومة التدبير قادرة على تحويل الموارد المحدودة إلى أثر اجتماعي حقيقي؟ وهل ثقافة المسؤولية داخل الإدارة مواكبة لحجم التحولات التي نعيشها؟

إن مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، هي من أهم لحظات المسائلة الديمقراطية، لأننا أمام وثيقة لا تكتفي برصد الأرقام، بل تكشف عمق اختلالات التدبير العمومي، وتضع أمامنا صورة دقيقة عن علاقة الدولة بالمال العام، وعلى مستوى الحكامة في السياسات العمومية.

هذا التقرير يؤكد مرة أخرى، أن المغرب لا يعاني من نقص في التشخيص، نحن بلد غني بالتقارير، غني بالملاحظات، غني بالتوصيات، لكن الإشكال الحقيقي الذي يطرحه التقرير وبشكل غير مباشر، هو أزمة التنفيذ، أي الفجوة بين القرار العمومي وبين أثره الواقعي على حياة المواطنين.

وهنا، حضرات السيدات والسادة المحترمين، نحن لا نقرأ التقرير كمعارضة تبحث عن تسجيل نقط سياسية، بل نقرأه كقوة سياسية مسؤولة تعتبر أن حماية المال العام ليست قضية تقنية، بل قضية ديمقراطية وأخلاقية واجتماعية.

أولا، في مسألة الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة:

التقرير يبرز مجهودا مهما في تفعيل آليات المحاسبة، لكنه في الوقت نفسه يكشف أن منطق الإفلات من المسؤولية لم يستأصل بعد بشكل كامل، استمرار نفس الاختلالات عبر سنوات متتالية يعني أن هناك مقاومة داخل الإدارة لأي تغيير يمس ثقافة التدبير التقليدية، وهنا يطرح السؤال عميقا: هل نمتلك فعلا إدارة تكافئ النجاعة وتعاقب التقصير؟ أم مازلنا ندور في حلقة التسامح مع الأعطاب؟

نحن أمام مفارقة واضحة، الدستور متقدم، القوانين موجودة، المؤسسات قائمة، لكن ثقافة المحاسبة لم تترسخ بالقدر الكافي.

إن ربط المسؤولية بالمحاسبة لا يجب أن يبقى شعارا دستوريا، بل يجب أن يتحول إلى ممارسة يومية وهذا يقتضي أن يكون تقارير المجلس الأعلى للحسابات ذات أثر سياسي مباشر، لا أن تبقى مجرد وثائق مرجعية يتم استحضارها موسميا.

ثانيا، في المالية العمومية وتدبير الموارد:

التقرير يرسم صورة مركبة للمالية العمومية، هناك مجهود في تعبئة الموارد، لكن هناك في المقابل هشاشة في توجيه النفقات نحو الأثر الاجتماعي الحقيقي، نحن نطرح سؤالا سياسيا واضحا: ما جدوى تحسن المؤشرات المالية إذا لم تنعكس على جودة الخدمات العمومية؟

التقرير يكشف أن التحدي لم يعد فقط في التوازنات المحاسباتية، بل في فعالية الإنفاق العمومي؟ أي في قدرة الحكومة على تحويل الدرهم العمومي إلى تعليم أفضل، صحة أفضل، نقل أفضل، وعدالة مجالية حقيقية، وهنا يظهر أن الإشكال وبالأساس إشكال في ترتيب الأولويات، حيث أن الدولة الاجتماعية لا تبنى على التوازنات الرقمية فقط، بل عبر خيارات سياسية واضحة تعطي الأولوية للإنسان.

ثالثا، في ورش الحماية الاجتماعية:

التقرير يتعامل بواقعية مع ورش الحماية الاجتماعية، هو ورش استراتيجي لكنه هش، هش لأنه يقوم على توازن دقيق بين التوسيع الاجتماعي والاستدامة المالية، وأي اختلال في هذا التوازن يمكن أن يهدد مستقبل الورش برمته، هناك تقدم في التعميم نعم، لكن هناك تحديات في التمويل، في

الحكامة، في جودة الخدمات، في الاستدامة، وهذا يعني أن المرحلة القادمة ليست مرحلة توسع فقط، بل مرحلة تصحيح وتجويد.

نحن نحذر من خطر تحويل هذا الورش إلى مجرد توسع إداري دون عمق اجتماعي، الحماية الاجتماعية ليست عملية تسجيل المواطنين في الأنظمة، بل هي ضمان كرامة اجتماعية فعلية، إذا لم تكن مستشفيات مؤهلة، إذا لم يكن العرض الصحي كافيا، إذا لم تضبط كلفة العلاج، فإن التغطية تصبح شكلا بلا مضمون.

الدولة الاجتماعية ليست بطاقة، الدولة الاجتماعية خدمات عمومية ذات جودة.

رابعا، في الاستثمار والعدالة المجالية:

التقرير يقر بوجود دينامية استثمارية، لكنه في نفس الوقت ينبه إلى استمرار اختلالات بنيوية منها بطء المساطر، ضعف التنسيق، إشكالية العقار، وتعقيد الإدارة، هذه ليست مشاكل تقنية فحسب، هذه معيقات تمس جوهر النموذج التنموي، الاستثمار لا يحتاج فقط تحفيزات مالية، بل يحتاج إلى ثقة، والثقة تبنى بإرادة فعالة وقضاء سريع وشفافية في اتخاذ القرار.

كما أن التقرير يعيد طرح سؤال العدالة المجالية: لماذا تستمر الفوارق بين الجهات رغم كل البرامج المعدة في هذا الإطار؟

هذا يعني أن السياسات العمومية مازالت تدار بمنطق مركزي، بينما التنمية تحتاج مقاربة ترابية حقيقية تعترف بخصوصية كل جهة.

خامسا، في أثر التقرير على صناعة القرار:

إن أخطر ما يمكن أن نقع فيه هو أن نعتاد على قراءة التقارير دون أن نغير السياسات، إذا تحولت تقارير المجلس الأعلى للحسابات إلى تقسيم سنوي، فإننا نكون قد أفرغنا الرقابة من مضمونها.

المطلوب اليوم هو الانتقال من ثقافة التشخيص إلى ثقافة الالتزام، وعليه فإننا نرى في الفريق الاشتراكي أنه يجب:

- إدماج توصيات المجلس في تقييم الأداء الحكومي؛
- ربط البرامج العمومية بآجال واضحة لتنفيذ التوصيات؛
- تقوية دور البرلمان في تتبع تنفيذها؛
- نشر تقارير دورية حول مدى الالتزام بالإصلاحات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

مع العلم أنه للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية 7 دقائق ونصف.

إذن شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في حدود 6 دقائق.

السي محمد عموري، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

تيشرفني باش نتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هاذ الجلسة الدستورية الخاصة بمناقشة العرض ديال أعمال المحاكم المالية برسم 2024-2025 اللي قدمها الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان نهار 03 فبراير 2026.

السيد الرئيس،

إيلا كان عرض الرئيس الأول تناول واحد العدد من الأوراش والقطاعات، فإن محور المالية العمومية تيبقى واحد أكثر المحاور حساسية، بالنظر للارتباط ديالو المباشر بالتوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وبالقدرة ديال الدولة للوفاء بالالتزامات التنموية ديالها والاجتماعية في واحد السياق دولي وإقليمي شديد التقلب.

تيظهر أن هناك واحد الاوراش، واحد الورش ديال إصلاح ديال المالية العمومية ما بقاش مجرد واحد الخيار ظرفي، ولكن ولى واحد المسار استراتيجي لتحديث الدولة وتعزيز النجاعة ديالها.

السيد الرئيس،

إيلا كان التقرير سجل واحد العدد من الملاحظات المرتبطة بالتدبير المالي، على غرار:

- استكمال تنزيل القانون الإطار المتعلق بمباشرة إصلاح الجبايات المحلية؛
- توسيع الوعاء الضريبي والإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل؛
- اعتماد واحد الاستراتيجية وطنية رسمية للاستثمار واعتماد الإطار المتعلق بتشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

فإن أول حاجة يمكن لنا نأكدو عليها هو أن هاذ الملاحظات ما تبقاش تقرا فقط بمنطق رصد الاختلالات، ولكن تكون باعتبارها واحد الأرضية لمواصلة الإصلاح والتقويم والأداء العمومي.

وبالمقابل، الإنصاف تيقتضي الإقرار بحجم الجهود المبذولة للحفاظ على تماسك التوازنات المالية، في واحد الظرفية عالمية غير مسبوقة، طبعتها الأزمات المتتالية وتقلبات الأسواق وضغط الأولويات الاجتماعية.

فرغم توالي الأزمات الدولية والضغوط الاقتصادية والمناخية، استطاعت بلادنا باش تحافظ على التوازنات المالية الأساسية ديالها وتؤمن الاستمرارية ديال المرفق العمومي، وتواصل تمويل الأوراش الاجتماعية الكبرى دون المساس باستقرار الاقتصاد الوطني.

وفي هاذ السياق، ما يمكن لناش نكرو المجهود الكبير المبذول في

إصلاح النظام الجبائي، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحسين المداخيل العادية للدولة، وهي واحد الإصلاحات اللي مكنت الدولة من الرفع من المالية العمومية وتشكل الصمود والتكيف ديالها، مما مكن الحفاظ على ثقة المؤسسات المالية الدولية.

وفي هذا الإطار، ما يمكن لنا إلا ننوهو بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها وزارة الاقتصاد والمالية، سواء على مستوى تحديث الإدارة الجبائية أو تطوير إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

فالإدارة الجبائية ما بقاتش هي واحد الإدارة اللي تتحصل الضرائب، بل ولات واحد الفاعل أساسي في مواكبة الاستثمار وتوسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز الامتثال الطوعي للضرائب، وتكريس العدالة الجبائية.

كما أن إدارة الجمارك تضطلع اليوم بواحد الدور استراتيجي تيتجاوز الوظيفة التقليدية ديالها إلى المراقبة والتحصيل، اللي ولات واحد الشريك حقيقي في دعم تنافسية ديال الاقتصاد الوطني، وتأمين المبادلات التجارية، ومواكبة المقاولات المغربية في الانفتاح ديالها على الأسواق الدولية.

وهاذ المجهودات ما يمكن لنا إلا تستحق التثمين من عندنا، لأنها تتساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة، وتحسين مناخ الأعمال، وتقوية جاذبية الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

نثمن التفاعل الإيجابي للحكومة مع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، وتنأكدو على الضرورة بالأخذ والعمل بهاذ المقترحات ديال المجلس المتعقلة بتعزيز المالية العمومية، سيما تلك الرامية إلى:

- الإسراع في تنزيل الإصلاح المتعلق بجبايات الجماعات الترابية؛
- التعجيل باستكمال الإطار التنظيمي وتفعيل مختلف أنظمة الدعم والاستثمار؛
- تسريع وتيرة تنفيذ خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال؛
- وتيسير ولوج المستثمرين للعقار، سواء في المجال الصناعي ولا في السياحة؛
- الإسراع في استكمال إرساء المرصد الوطني للاستثمار.

في الختام، تنأكدو في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أننا تنثمنو ما تحقق من إصلاحات ومجهودات للحفاظ على استقرار المالية العمومية وتمويل الأوراش الكبرى.

فإننا نؤكد أن المرحلة المقبلة تقتضي منا المزيد من النجاعة، ومزيد من الحكامة، ومزيد من الجرأة في مواصلة ديال الإصلاحات الهيكلية، لأن تدبير المالية العمومية ما بقاش مجرد أرقام اللي تنقراوها وجداول محاسبية، بل ولى في العمق تعبير عن قدرة الدولة على حماية التوازنات، وصيانة الثقة، وضمان الاستمرارية ديال الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمواطن والمقاولة على حد سواء، ولأن القوة المالية العمومية ما تتقاس فقط بحجم المداخيل أو توازن المؤشرات، بل القدرة ديالها على خلق الثقة، وتحويل الإصلاح إلى فرص، والاستثمار إلى تنمية، والتنمية باش تكون عندها واحد يعني الوقع مباشر على الكرامة والعدالة المجالية والاجتماعية، فالإصلاح الحقيقي ما بقاش مجرد تدبير للميزانية، بل هو بناء متواصل لثقة المواطن والمقاولة في مؤسسات الدولة.

وهاذ الورش الاستراتيجي اللي تنزلو بلادنا بواحد الثبات كبير، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم السي محمد عموري عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا الأستاذة زهرة محسين المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، نود في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن ننوه بالأدوار الدستورية الهامة التي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات، في ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة وتقييم السياسات العمومية، بما يعزز الرقابة المؤسساتية ويرفع من فاعلية التدبير العمومي ويرشد إنفاق المال العام.

كما نسجل أهمية المعطيات والتشخيص الذي تضمنه العرض المقدم، خاصة مما يتعلق بالمجال الاجتماعي والتنمية الترابية، وما كشف عنه من اختلالات تحد من فعالية عدد من البرامج والسياسات العمومية، وتؤثر بشكل مباشر على العدالة المجالية وعلى النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار العمومي.

السيد الرئيس،

انطلاقا من مرجعيتنا الاجتماعية والنقابية وارتباطا بانشغالات الطبقة العاملة، فإننا نعتبر أن نقاش الحكامة وتقييم السياسات العمومية لا يكتمل إلا باستحضار أثرها على الأوضاع الاجتماعية وعلى جودة الخدمات العمومية وعلى التنمية والحق في الشغل اللائق والعيش الكريم.

وعلى هذا الأساس، ارتأينا في فريق الاتحاد المغربي للشغل التركيز على محورين أساسيين:

- التنمية الترابية وتقليص الفوراق المجالية ورهان إصلاح الوظيفة العمومية الترابية وتحسين أوضاع موظفيها؛
- المحور الثاني: إصلاح منظومة الاستثمار وأثرها على التشغيل، مع

التوقف عند أوضاع الطبقة العاملة بالقطاع الخاص والتحديات التي تواجهها.

فرغم ما راكمته بلادنا خلال السنوات الأخيرة من برامج ومشاريع ذات بعد ترابي وتنموي، فالواقع يكشف استمرار الفوارق المجالية والاجتماعية بين الجهات، وهو ما يجعل من العدالة المجالية أحد أبرز التحديات التي تواجهنا.

وفي هذا الإطار، نسجل ما أورده التقرير من فجوة بين الاعتمادات المالية المرصودة والأثر التنموي، فالإشكال لا يرتبط بحجم التمويل بقدر ما يرتبط بالحكامة والالتقائية والتتبع والتقييم وغياب مقاربة مندمجة تستحضر حاجيات الساكنة وضعف ولوجها إلى الصحة والتعليم والتشغيل وباقي الخدمات ذات الطابع الاجتماعي.

لقد توقف التقرير عند عدد من الاختلالات المرتبطة بمنظومة الوظيفة العمومية الترابية وضعف جاذبيتها وغياب نظام أساسي محفز للعاملات والعاملين بها، وهي الاختلالات التي وقف عليها الاتحاد المغربي للشغل وجامعته الوطنية في أكثر من مناسبة.

فبالرغم من أدوارهم الأساسية في تنزيل البرامج التنموية الترابية، فإن العاملات والعمال والموظفات والموظفين بهذا القطاع في حاجة ملحة إلى الرفع من الأجور والتعويضات والتكوين المستمر وتعزيز الموارد البشرية للتخفيف من الضغط المهني وأداء يليق بالمواطنة والكرامة.

كما نسجل استمرار عدد من أنماط التشغيل الهش، خاصة في التدبير المفوض والإنعاش الوطني وعبر شركات المناولة وجمعيات "أوراش"، وهو ما ينعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين.

فإنجاح ورش الجهوية المتقدمة والتنمية الترابية يظل رهينا بإرساء وظيفة عمومية ترابية محفزة وقادرة على استقطاب الكفاءات وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمادية للعاملين بقطاع الجماعات المحلية، وهو ما يستوجب ضرورة فتح حوار اجتماعي جدي ومسؤول حول مختلف المطالب العاملين بالقطاع، وفي مقدمتها إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة الجماعات الترابية، وفق مقاربة تشاركية مع الممثلين النقابيين، نظاما يكون عادلا ومحفزا.

أما على مستوى الاستثمار والتشغيل، فقد تضمن التقرير مجموعة من الملاحظات المرتبطة بتعثر عدد من البرامج الاستثمارية وضعف نسب الإنجاز، وهو ما يعيد إلى الواجهة إشكاليات النجاعة الفعلية للاستثمار العمومي ومدى قدرته على تحقيق الأثر التنموي والاجتماعي المنتظر.

إضافة إلى ذلك، فالجزء الأكبر من الاستثمارات الخاصة لا زال متمركزا في المحور التقليدي، مع محدودية اندماج المقاولات الوطنية، وبالتالي فجوة أخرى بين الاستثمار وآثاره على التشغيل، خاصة التشغيل القار واللائق وتعزيز القيمة المضافة الوطنية.

ومن هذا المنطلق، فبدا من الضروري -كما أكدنا مرارا في فريق الاتحاد المغربي للشغل- على ضرورة إعادة النظر في التحفيزات العمومية وربطها بالاستثمارات القادرة على خلق فرص الشغل المستدامة، واحترام الالتزامات القانونية والاجتماعية للمشغلين.

ولا تفوتنا الفرصة أن نشير أن ما تضمنه التقرير، أن ما يعادل 11 مليون مغربي اليوم خارج منظومة التغطية الصحية، وبالتالي فرغم كل المجهودات المبذولة فالتنزيل السليم للورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية لازالت النتائج المنتظرة منه بعيدة المنال، وهو ما لبثت منظمة الاتحاد المغربي للشغل التنبيه إليه.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن تقارير المجلس الأعلى للحسابات تشكل آلية مهمة لتقييم السياسات العمومية وتحسين الكرامة وترشيد تدبير المال العام، بما يساهم في تعزيز الثقة في المؤسسات وتقوية الرقابة على البرامج والمشاريع العمومية.

فإننا نؤكد كذلك أن تحقيق النجاعة المطلوبة يظل رهينا بمدى قدرة السياسات العمومية على جعل العدالة الاجتماعية والمجالية والتشغيل اللائق في صلب الاختيارات الاقتصادية والتنموية وربط النمو الاقتصادي بتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنات والمواطنين، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة، وصون كرامتها وتحسين أوضاعها المادية والاجتماعية، باعتبارها الأساس الحقيقي لأي تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ومنصفة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، زهرة محسين، عن فريق الاتحاد المغربي للشغل.

مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي ستقدم مداخلتها مكتوبة.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تمبرت،

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

تتقدم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بهذه المداخلة، وهي تستحضر النقاش المرتبط بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم الفترة 2024-2025، ليس من زاوية إعادة عرض مضامينه، ولكن من زاوية مساءلة السياسات العمومية، وتحميل الحكومة مسؤوليتها السياسية في استمرار أعطاب التدبير العمومي، وتباطؤ الإصلاح، وضعف تحويل الرقابة المؤسساتية إلى قرارات عملية.

إن ما يكشفه التقرير لا يتعلق فقط باختلالات تقنية أو تدبيرية، بل يعكس أزمة واضحة في الإرادة الحكومية لتحويل التقارير الرقابية إلى أدوات

فعلية للإصلاح، فقد أصبحنا أمام وضع يتسم بتراكم التشخيص، مقابل ضعف التنفيذ، وبفجوة واضحة بين ما ترصده المؤسسات وما يتم تصحيحه فعليا على أرض الواقع.

فالتقرير، في شموليته، يبرز استمرار أعطاب بنيوية في التدبير العمومي من:

- ضعف التنسيق بين الفاعلين؛
- بطء تنفيذ التوصيات؛
- محدودية التقييم؛
- اختلالات في حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تأخر بعض المشاريع؛
- وضعف الأثر الملموس لعدد من البرامج، رغم ما يخصص لها من اعتمادات.

وهذه الأعطاب ليست تقنية فقط، بل لها كلفة اجتماعية مباشرة، لأن سوء التدبير يعني في النهاية خدمة عمومية أضعف، ومشروعا اجتماعيا متأخرا، ومرفقا عموميا أقل قدرة على الاستجابة لحاجيات المواطنات والمواطنين.

السيد الرئيس،

ضمن هذه القراءة الشمولية، يبرز ورش الحماية الاجتماعية، باعتباره أحد أهم الاختبارات الحقيقية لشعار الدولة الاجتماعية.

وهنا نطرح السؤال الجوهري، هل نحن أمام حماية اجتماعية فعلية يشعر بها المواطن في حياته اليومية؟ أم أمام تعميم إداري لا يضمن دائما الولوج الحقيقي إلى الحقوق؟

فالتسجيل في نظام للتغطية الصحية لا يكفي إذا كان المواطن لا يجد موعدا للعلاج، أو لا يجد الدواء، أو يضطر إلى التوجه إلى القطاع الخاص وتحمل مبالغ إضافية من جيبه.

كما أن الدعم الاجتماعي، رغم أهميته، لا يمكن أن يتحول إلى بديل عن أجور كريمة، وشغل قار، وخدمات عمومية قوية.

كما نؤكد أن أحد أعطاب المرحلة يتمثل في استمرار منطق التعامل الانتقائي مع ملاحظات المؤسسات الرقابية، حيث يتم التفاعل مع بعضها شكليا، في حين يتم تجاهل أو تأجيل الأهم منها، بما يفرغ مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة من محتواه الدستوري، ويكرس ثقافة الإفلات من التقييم الصارم ومن ترتيب النتائج.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن الدولة الاجتماعية سيظل بدون أثر ملموس ما لم يترجم إلى تقوية حقيقية للخدمات العمومية، وزيادة منسوب الدور الضبطي والتدخلي للدولة، خاصة في مراقبة مسارات الإنفاق العمومي وتحصيل الإيرادات العمومية، وضمان استمرارية المرافق وجودتها، بدل الاكتفاء بشعارات سياسية لا تجد طريقها إلى التنفيذ الفعلي، مما يضعف ثقة المواطنين في جدية الإصلاح العمومي، ويعمق الإحساس باستمرار نفس الأعطاب، رغم تعدد التقارير وتوالي التوصيات.

أمام هذا الوضع، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن المرحلة تفرض على الحكومة مسؤولية سياسية واضحة، تقوم على الانتقال من منطق التشخيص إلى منطق التنفيذ الفعلي، وإرساء آلية حكومية ملزمة لتتبع تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات، ووضع حد للتعامل الانتقائي مع التقارير الرقابية، وإعادة الاعتبار للقطاع العام كرافعة أساسية للدولة الاجتماعية، وربط المسؤولية بالمحاسبة بشكل فعلي وليس شكليا.

وفي الختام، ندعو المجلس الأعلى للحسابات، بالرغم من محدودية موارده البشرية، إلى توجيه بوصلة الرقابة نحو القطاعات الاستراتيجية الكبرى ذات الأثر المالي والاجتماعي الواسع، وتكثيف عمله الرقابي على البرامج والمشاريع الاجتماعية الموجهة لعموم المواطنات والمواطنين، لمحاصرة سوء التدبير وتبذير المال العام، مع إثارة مسألة قلة الملفات المحالة على المتابعة، في مقابل استمرار مؤشرات الفساد وتضارب المصالح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة للمستشارة لبنى علوي، في حدود ثلاث دقائق عن المستشارين خالد السطي ولبنى علوي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمناسبة مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2024-2025، ونؤكد في البداية على أهمية هذا التمرين الدستوري في تعزيز دور البرلمان في مراقبة السياسات العمومية وتتبع تدبير المال العام، ونلح على ضرورة تمكين المجلس من الموارد البشرية والمادية للاضطلاع بمهامه في ترسيخ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما ننوه بالمجهودات التي يبذلها قضاة المجلس وتقاريره التي أصبحت مرجعا أساسيا للمدبرين العموميين والمؤسسة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل مع الأسف استمرار عدد من الاختلالات التي سبق التنبيه إليها، وعلى رأسها محدودية التفاعل مع توصيات المجلس واستمرار الإكراهات التي تحد من فعالية الرقابة، إلى جانب المؤشرات المقلقة على تراجع الإرادة

السياسية في محاربة الفساد، وهو ما يتجلى في تعطيل بعض المقتضيات القانونية، خاصة ما يتعلق بتجريم الإثراء غير المشروع وتعطيل عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد على مستوى رئاسة الحكومة.

كما نسجل بقلق تراجع اهتمام المواطنين بتقارير المجلس بسبب اكتفائه بنشر الخلاصات التي تتضمن المعطيات الدقيقة والتقارير الكاملة لأعمال المجلس، وهي مناسبة لدعوة المجلس إلى نشر مجموع تقارير المهام المتعلقة باختصاص المجلس.

وعلى مستوى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، فرغم المجهودات المبذولة، نؤكد على أن الحصيلة لا ترقى إلى الالتزامات المعلنة في ظل التأخر في تنزيل اللاتمركز الإداري وبرامج التنمية الترابية وضعف استهداف الفئات الهشة، لا سيما في العالم القروي، مما يستدعي اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية وتنزيل التوجيهات الملكية الداعية إلى تحقيق عدالة مجالية فعلية.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، نسجل أن الحكومة لم تف بعدد من التزاماتها، خاصة فيما يتعلق بالدخل الاجتماعي للمسنين، مدخول كرامة وتعميم الولوج الفعلي للخدمات الصحية والمخلفات الكارثية للمؤشر، فضلا عن إشكالية التمويل واستدامة المنظومة واستمرار تشتت الحكامة بين المتدخلين.

أما بخصوص منظومة الاستثمار، فرغم الإصلاحات القانونية، لاتزال عدة عوائق قائمة، من بينها تعقيد المساطر وضعف التنسيق المؤسساتي وإشكالية العقار وضعف أثر الاستثمار على التشغيل، مما يفرض مراجعة السياسات العمومية ورفع التحفيزات بأهداف خلق فرص الشغل والتنمية المجالية.

وفي الختام، نؤكد على أن تخليق الحياة العامة يظل مدخلا أساسيا لتعزيز الثقة في المؤسسات، وهو ما يقتضي تسريع تفعيل توصيات المجلس وتعزيز التنسيق بين مختلف أجهزة الرقابة وربط المسؤولية بالمحاسبة بشكل فعلي.

كما نجدد التأكيد على ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات وضمان التقائية السياسات العمومية بما يحقق العدالة الاجتماعية والمجالية ويعزز الاستثمار المنتج ويحمي المال العام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة لبنى علوي.

إذن نستمع الآن إلى تدخلات السيدة والسيدين الوزيرين المحترمين وذلك في حدود الحيز الزمني المخصص للحكومة وهو 88 دقيقة.

سأعطي الكلمة للسيدة الوزيرة وأعضاء الحكومة تباعا، وفق الحصص الزمنية وترتيب التدخلات كما وردت في كتاب السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

وأبدأ بكتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري في حدود 11 دقيقة.

تفضلوا السيدة كاتبة الدولة.

السيدة زكية الدريوش، كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قام المجلس الأعلى للحسابات بمهمة تقييم التدابير الهادفة لضمان استدامة الموارد السمكية في ضوء الأهداف التي حددتها استراتيجية "أليوتيس"، مهمة المجلس ركزت على ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار الاستراتيجي وحكامة تدبير الموارد السمكية؛

المحور الثاني: تقييم تدابير حماية الموارد السمكية وتنمية تربية الأحياء المائية البحرية؛

المحور الثالث: مراقبة أنشطة الصيد البحري.

وفي ختام هذه المهمة، تبين للمجلس أن كتابة الدولة قامت بمجهودات كبيرة لمواجهة تحديات تزايد الضغط على الموارد البحرية ومكافحة الصيد غير القانوني وضمان التدبير المستدام للموارد السمكية في ظل التغيرات المناخية، وذلك من خلال اعتماد مخططات تهيئة المصايد وتطوير البنيات التحتية لاستقبال وتسويق المفروغات السمكية، لا سيما إحداث النقط المجهزة وقرى الصيادين، وتحديث الأسطول في إطار برنامج "إبحار" وتعزيز منظومة مراقبة أنشطة الصيد.

تقرير المجلس الأعلى للحسابات جاء بتوصيات تتعلق بضرورة:

- أولا، اعتماد استراتيجية جديدة لتطوير قطاع الصيد البحري من أجل تعزيز مكتسبات ومواجهة الرهانات التي يعرفها القطاع؛
- ثانيا، مراجعة مخططات تهيئة المصايد وتوسيع شبكة المناطق البحرية المحمية مع اعتماد مراقبة النظام الإيكولوجي؛
- ثالثا، تسريع إحداث تنظيمات بين مهنية وتشجيع إحداث منظومة ملائمة لتربية الأحياء المائية البحرية تغطي جميع مكونات سلسلة القيمة.

وبناء على ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، انخرطت مصالح كتابة الدولة مع مختلف شركائها من أجل تنزيل هذه التوصيات في أقرب الآجال، لا سيما وأنها تلتقي مع الرؤية الاستراتيجية لتنمية القطاع، بحيث وضعنا خطة عمل شاملة لتنزيل هذه التوصيات.

هذه الخطة تتضمن 74 إجراء، اليوم نسبة تقدم هذه الخطة حوالي 50%، وطبعا هذه الإجراءات يتم تعبئتها في منصة تتبع التوصيات التي يشرف عليها المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في هاذ الإطار، وبمناسبة مناقشة مجلسكم الموقر لتقرير المجلس الأعلى للحسابات، أود أن أشير إلى أن المخزونات البحرية تشهد اليوم تحديات كبرى

ترتبط بالأساس بالتلوث المتزايد للبيئة البحرية عبر البحار والمحيطات وبظاهرة التغيرات المناخية، وهي ظاهرة كونية تعاني من تداعياتها كثير من الدول والمجتمعات الساحلية.

هذه التحديات تدعونا اليوم إلى تكثيف الجهود على مختلف المستويات لتدبير ثرواتنا الوطنية بشكل مسؤول ومستدام، وفق مقاربة مندمجة وتكاملية تجمع ما بين التتبع العلمي الدقيق لتقييم المخزونات، والآليات التدبيرية لترشيد الاستغلال وتفعيل المراقبة، وطبعا المشاركة الفاعلة والمسؤولة للمهنيين في تنزيل متطلبات الاستدامة.

وقد أسس جلالة الملك حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2025-2026، لهذه الرؤية المتبصرة لجلالة الملك، حينما دعا حفظه الله إلى:

كلام جلالة الملك:

"التفعيل الأمثل والجاد، لآليات التنمية المستدامة للسواحل الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل والمخطط الوطني للساحل.

وذلك بما يساهم في تحقيق التوازن الضروري، بين التنمية المتسارعة لهذه الفضاءات، ومتطلبات حمايتها وتثمين مؤهلاتها الكبيرة، ضمن اقتصاد بحري وطني، يخلق الثروة وفرص الشغل".

انتهى كلام جلالة الملك.

وانطلاقا من هذه التوجيهات السامية، فإننا ملزمون بالعمل من أجل نهج سياسات تأخذ بعين الاعتبار، ركائز التنمية المستدامة من أجل:

- تعزيز ممارسة الصيد المستدام وتعزيز صمود المصايد أمام التداعيات البيئية والمناخية؛
- المساهمة في الاستقرار الاجتماعي عبر ضمان الأمن الغذائي والمحافظة على فرص الشغل؛
- الرفع من مساهمة القطاع في نمو الاقتصاد الأزرق.

وارتباطا بتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، والتي تنسجم تماما مع توجهات كتابة الدولة، أريد التذكير بأننا نعمل اليوم وفق خارطة الطريق 2025-2027 تهدف إلى إحداث تغيير في مسار تدبير هاذ القطاع برؤية جديدة وواقعية، وتقديم حلول لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وتعزيز ممارسة الصيد المستدام.

ونسعى إلى تعزيز موقع المغرب في السوق الدولي من خلال الرفع من مستوى التثمين والتصدير، مع الحفاظ في الوقت ذاته على المخزونات البحرية الوطنية.

ومن أجل دعم استدامة أنشطة الصيد البحري وبلوغ هذه الأهداف، تم تخصيص استثمارات مهمة لتطوير البحث العلمي، حيث تتوفر اليوم على أسطول مهم من سفن العلمية الأوسيانوغرافية، وعلى شبكة من المختبرات على طول الساحل الوطني، مع خبرة علمية وتقنية جد متقدمة، وهو ما مكننا اليوم من معرفة دقيقة بحالة المخزونات السمكية الوطنية واتخاذ القرارات المهمة لحماية الثروة السمكية.

هاذ الإمكانات تساهم في مراقبة صحة وسلامة الوسط البحري وتعزيز البحث والابتكار في مجال تربية الأحياء المائية البحرية وتثمين المنتوجات البحرية، كما ساهمت في إعداد وتتبع تنزيل أكثر من 30 مخطط للتهيئة تغطي أهم المصايد الوطنية.

ونأمل حاليا، على تعزيز هذه المخططات بتطبيق مبدأ التقسيم المجالي، أي (zoning)، لتدبير جهد الصيد حسب وحدات التهيئة، حيث تم تطبيق هاذ النظام بنجاح في تدبير عدة مصايد مهمة منها: مصيدة السمك السطحي ومصيدة الأخطبوط والتونيات والقشريات الكبيرة، وغيرها، وتم تفعيل هاذ النظام على بواخر الصيد بالجر وبواخر الصيد بالخيط، ابتداء من السنة الجارية 2026، وهاذ الآليات المهمة، تساهم في تحسين شروط استغلال الموارد السمكية وتحقيق آثار اقتصادية واجتماعية مستدامة.

كما تخضع مخططات التهيئة للمراجعة قصد تكييفها مع حالة المخزونات ولتعزيز هذا التوجه، بدأنا في اعتماد مقاربات (écosystémique) وإحداث مناطق بحرية محمية، بهدف تعزيز الصيد المستدام، وبهذا الخصوص، تم إحداث 8 ديال المحميات بحرية وتوجد محميات في طور الإنجاز، حيث نسعى إلى تغطية 10% من مساحة المياه البحرية الوطنية بهذه المحميات.

كما تمت مواكبة التدابير بإجراءات تهم:

- تعزيز دور مراقبة أنشطة الصيد البحري؛
- مراقبة السفن عبر الأقمار الاصطناعية؛
- التزام التصريح بالمفروغات؛
- كما وضعنا أنظمة معلوماتية ومساطر للمراقبة لتتبع مسار المنتوجات السمكية.

ونحن بصدد العمل على تعزيز هذه الإجراءات لتقوية دور المراقبة.

ومن أولوية خارطة الطريق، خلق هيئات البين مهنية لتعزيز ديناميكية المهنة، وذلك بالنظر إلى أهمية هاذ الخيار في تحسين القدرة والتنافسية وأداء القطاع.

ونحن نشتغل اليوم على إعداد النصوص القانونية لتكوين هاذ الهيئات، حيث نعمل على خلق منظومة البين مهنية لسلسلة الأسماك السطحية والرخويات والسمك الأبيض والقشريات، وكذا سلسلة منتوجات تربية الأحياء المائية.

وتوجد هيئة مربي الأحياء المائية في المراحل الأخيرة من إحداثها، بينما تجري مشاورات مع فاعلين في سلسلة إنتاج السردين لخلق تنظيم خاص بمستغلي هذا المخزون، كما جعلنا من بين أولويات خارطة الطريق إحداث منظومة ملائمة لتربية الأحياء المائية البحرية، تغطي جميع مكونات سلسلة

القيمة، بحيث طورنا المنظومات القانونية بإصدار قانونين جديدين لضمان التدبير الفعال لهاذ النشاط وتمكين المستثمرين من رؤية واضحة في هذا المجال.

حددنا فضاءات ملائمة عبر تهيئة المجال البحري والبري، من خلال مخططات التهيئة في ثمانية دالجهات الساحلية.

اعتمدنا إطلاق طلبات الاهتمام باختيار المشاريع الرائدة تقنيا وماليا، ونعمل على تعزيز البنيات التحتية لدعم الاستثمارات وتعزيز جاذبية وتنافسية هاذ القطاع، كما طورنا بنية التكوين لتعزيز الكفاءات الوطنية بإنجاز مزارع نموذجية وبيداغوجية.

فضلا عن تعزيز تمويل نشاط تربية الأحياء المائية البحرية، بإطلاق عدة برامج للدعم المالي، وقد أثمرت هذه الهيكلة عن ترخيص أكثر من 320 مشروعا، يعكس أهداف خارطة الطريق للارتفاع بسلسلة القيمة وتكثيف مواكبة المستثمرين.

وفي الختام، أود أن أؤكد استدامة المصايد الوطنية هي خيار استراتيجي، وأن الإجراءات المتخذة تساهم اليوم بشكل فعال في تعزيز استدامة الثروة السمكية الوطنية، خاصة أننا سجلنا تحسنا في بعض المؤشرات البيولوجية، لا سيما بالنسبة لمخزون السمك السطحي الصغير في عدة مناطق، مما يعكس وجاهة الفعالية للتدابير التكيفية المعتمدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري.

المداخلات الموالية سيقدمها بالنيابة السيد الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وتهم وزارة الاقتصاد المالية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

تفضلوا السيد الوزير في حدود 55 دقيقة.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد بأن أقدم أمامكم مداخلات القطاعات التي تفضل السيد الرئيس بذكرها، والذين لم يتمكنوا من الحضور، إما لأسباب مرتبطة بالتواجد خارج أرض التراب الوطني في مهمة رسمية أو في مهام حكومية.

إيلا اسمحتوا لي، السيد الرئيس المحترم، سأبدأ **بقطاع الصحة،** حيث أنه يعني تفاعلا مع النقاش الذي عرفه هذا المجلس الموقر، وأيضا عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فيمكن إجمالا التأكيد على أن مختلف هذه التوصيات تفاعلت معها الوزارة المعنية بشكل جدي.

حيث على سبيل المثال، أخذا بعين الاعتبار يعني ورش تعميم الحماية الاجتماعية، حيث يظهر من خلال الأرقام المقدمة أو تلك التي يعني قدمتها الحكومة غير ما مرة، بأن عدد المستفيدين من نظام التأمين الإجباري على المرض "أمو تضامن"، وإلى غاية 28 أبريل 2026، أي قبل أيام، بلغ ما يفوق 11 مليون مستفيد، مع تجاوز حجم الاشتراكات التي تحملتها الدولة 9.5 مليار درهم.

ارتباطا أيضا بتفعيل مؤسسات الحكامة التي جاءت في الإصلاح الذي عكفت عليه هذه الحكومة، فلقد تم تنزيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات، حيث تم تفعيل الهيئة العليا للصحة، وتم ذلك من طرف التعيين الذي أقره جلالة الملك حفظه الله خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 18 أكتوبر 2024.

أيضا، القطاع قام وفي إطار تنسيقه مع الجمعية المغربية للعلوم الطبية على إعداد 28 بروتوكولا علاجيا جديدا تنضاف مع استكمال مسطرة اعتماد 14 بروتوكولا علاجيا تم إعدادها سابقا.

في نفس الإطار، وفي إطار الوعي بالتحديات المرتبطة بارتفاع كلفة الأمراض المزمنة والخطيرة، تم اعتماد مقاربة صحية وقائية.

أيضا تم تعزيز الإطار القانوني للتأمين الإجباري عن المرض من خلال القانون رقم 54.23 الذي أتاح إمكانية مساهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تمويل الخدمات الوقائية والفحوصات الطبية المرتبطة بالبرامج الصحية ذات الأولوية.

وموازاة مع الجهود المبذولة لضبط نفقات الدواء وتحسين الولوج إليه، تم الاشتغال أكثر على الأدوية الجنيسة.

عموما في إطار دائما التفاعل مع هذه التوصيات، تدرك الحكومة أن نجاح ورش الدولة الاجتماعية لن يتحقق إلا بضمان فعالية نفقات التأمين وتقليص المصاريف المتبقية على عاتق المؤمنين.

لذلك يتم الاشتغال الآن، وهذا ما جاء في مداخلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على مراجعة التعريفة الوطنية المرجعية وتحيين المصنف العام للأعمال الطبية ومراجعة سلة الخدمات العلاجية، بناء على احتياجات المواطنين.

كما أيضا يتم تطوير الأنظمة المعلوماتية ورقمنة مسارات العلاج واعتماد الملف الطبي بما يمكن أن يسهل من تأكيد وإرساء آليات التتبع والتقييم وربط التمويل بالأداء وتعزيز الشفافية والرفع من جودة الخدمات المقدمة الصحية..

هذا بخصوص قطاع الصحة، السيد الرئيس المحترم، سأسلمك المداخلة كاملة لتضمينها في المحضر.

وفي إطار دائما التجاوب مع مداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين فيما يتعلق **بالاستثمار،** حيث أن هذه الدينامية الجديدة التي عرفها موضوع الاستثمار ببلادنا ترجع بالأساس:

أولا، إلى مختلف الإصلاحات التي تبنتها بلادنا، طبعا شق منها يرتبط بمناخ الأعمال وشق منها يرتبط أيضا بالقانون المتعلق بمثابة ميثاق الاستثمار.

ويظهر من خلال المشاريع الاستثمارية المصادق عليها خلال الدورات العشر للجنة الوطنية للاستثمارات، أنها بلغت 297 مشروعا، بقيمة إجمالية تفوق 513 مليار درهم، ستمكن من إحداث 201.000 منصب شغل.

282 مشروع سيستفيد من نظام الدعم الأساسي، 15 مشروع سيستفيد من نظام الدعم الخاص الموجه لمشاريع الاستثمار، هذه المشاريع المصادق عليها تهم 39 قطاعا وتتوزع على 50 إقليما.

في إطار التجاوب دائما القطاع مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات، هناك اشتغال الآن على إطلاق المرصد الوطني للاستثمار، أيضا يتم العمل على تعزيز الإطار التعاقدي للشراكة المؤسساتية التي يعتمد عليها هذا المرصد الذي سيقدم معطيات مهمة، هذا طبعا في علاقة مع مجموعة من المؤسسات التي توفر المعطيات أو الإحصائيات كالمديرية العامة للضرائب، المندوبية السامية للتخطيط وغيرها.

استكمال الإطار التنظيمي وتفعيل أنظمة دعم الاستثمار، لا سيما فيما يتعلق بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، الذي تم إطلاقه بجهة درعة-تافيلالت وبهم مختلف التراب الوطني.

هاذ النظام هذا مكن من تعزيز دينامية الاستثمار في جميع الجهات، حيث إلى حدود اليوم، إلى حدود ماي 2026، تم وضع 267 طلبا بقيمة إجمالية تفوق 3 مليار و689 مليون درهم، ستمكن من إحداث حوالي 13.300 منصب شغل.

دائما في إطار الاشتغال على تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال للفترة الممتدة بين 2023 و2026، تم إطلاق 98% من المبادرات والمشاريع المتضمنة.

ارتباطا **بقطاع المالية،** عرف هذا القطاع مجموعة من الإصلاحات في إطار التجاوب مع مختلف التوصيات الواردة في التقرير، وأيضا تفاعلا مع مختلف المداخلات، مداخلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين:

فارتباطا **بالمحور الأول الذي يتعلق بتنزيل ورش منهجية نجاعة الأداء بوزارة المالية.**

فمنذ قانون المالية لسنة 2014 وفي إطار تفعيل أو تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، عملت الوزارة على تفعيل محاور الإصلاح المرتكزة على هيكلة ميزانية حول ستة (6) برامج ميزاناتية:

- **تنزيل المنهجية المتعلقة بنجاعة الأداء؛**
- **إحداث فريق عمل مكلف بالإصلاح منذ سنة 2015؛**
- **تعيين مسؤول عن كل برنامج مؤسساتي منذ 13 يوليوز 2021؛**
- **وأيضا اعتماد البرمجة الميزاناتية لـ 3 سنوات،** وهذا تلمسونه حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين في مختلف قوانين المالية التي تحال على مؤسستكم الموقرة.

ارتباطا **بالمقاولات والمؤسسات العمومية،** ففي إطار تسريع تنزيل خارطة طريق السياسة المساهماتية للدولة، تم العمل على تعزيز حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية.

أيضا في الشق المرتبط بمديرية **المنشئات العامة والخوصصة بوزارة الاقتصاد والمالية،** فلقد تمت التدابير المتخذة خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 - 2025 من تحقيق تقدم ملموس ونتائج إيجابية على مستوى تنزيل مختلف هذا الورش، وهو ما أكده التقرير، التقرير الذي نحن اليوم بصدد دراسته، خاصة تقرير سنة 2023-2024.

ويمكن تلخيص تقدم هذا الورش في إعادة هيكلة أو في عمليات إعادة الهيكلة التي يتم تنفيذ بخصوصها برنامج متكامل مكن من ترشيد وعقلنة المحفظة العمومية، ويرتكز على عدة محاور تتعلق بتعزيز النجاعة الاقتصادية واستحضار البعد الترابي للأداء العمومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وكذا تثمين التكامل وحذف تداخل المهام.

ارتباطا بالنقطة الأخيرة **المتعلقة بقبول وإلغاء الديون غير القابلة للتحصيل بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة،** تفاعلت الإدارة مع مختلف هذه التوصيات الواردة في التقرير وعملت على إعداد مقترحات بتعديل مدونة تحصيل الديون العمومية قصد تليين شرط قبول الإلغاء من جهة، وإرساء قاعدة القبول الجزئي للديون المتعذر تحصيلها من جهة أخرى.

بشأن باقي التوصيات الثلاثة الأخيرة بحيثياتها الجزئية، تم تطوير وتوطيد المعالجة المعلوماتية للملفات، علاوة على تنزيل التوصيات الأخرى المتعلقة بتقوية القدرات التدبيرية في مجال تصريف الديون غير القابلة للاستخلاص.

ارتباطا **بقطاع التعليم،** حيث أن التوصيات همت مجال الرقمنة، وأيضا حيث قامت الوزارة بتنفيذ العديد من المشاريع من خلال وضع برنامج عمل يرتكز على 46 إجراء عمليا و28 إجراء أنجز أو في طور الإنجاز و18 إجراء قد تمت برمجته.

فالمحور الأول المتعلق بتشخيص الوضع الحالي للنظام المعلوماتي، هذا في الشق المرتبط بالرقمنة، أطلقت الوزارة مبادرة لتحيين شامل لمرجع المساطر والإجراءات وفق المعايير الدولية المعتمدة لضمان انسجام الممارسات وتوحيدها فضلا عن تحيينها بشكل منتظم.

ارتباطا **بتدبير المشاريع المعلوماتية،** فقد عملت الوزارة على إرساء منهجية مرنة لتدبير المشاريع المعلوماتية تقوم على إشراك المستعملين منذ مرحلة التصور وعلى الاستجابة السريعة لحاجياتهم المتجددة، ويتم الحرص اليوم على تعميم هذه المنهجية ودعمها بتدابير تضمن التتبع المستمر والتقييم المنتظم لمدى رضا المستعملين عن الخدمات المقدمة.

وإذا سمحتم لي، السيد الرئيس المحترم، سوف أسلمكم المداخلات كاملة قصد تضمينها في محضر هذه الجلسة.

مشكورين السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن الآن الكلمة للسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات والذي سينوب أيضا عن السيد وزير التجهيز والماء، الكلمة لكم السيد الوزير في حدود 22 دقيقة.

السيد يونس السكوري وبجسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا تحية عالية بالنسبة للحضور فهاذ الصباح بعد الجلسة اللي كانت البارح، وشكرا على..

وحتى كذلك ملي تنجيو في إطار الواجب ديال أننا نتجاوبو مع الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات وكذلك احتراما للمؤسسة المحترمة ديالكم.

فغادي نبدا، السيد الرئيس، بتلاوة مداخلة السيد وزير التجهيز والماء قبل ما ندير مداخلة مقتضبة على القطاع ديالنا، وخصوصا التكوين المهني في مناقشة التقرير المجلس الأعلى للحسابات.

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتقدم أمام مؤسستكم الموقرة لعرض معالم استراتيجية الوزارة في مجال تعبئة وتثمين الموارد المائية غير الاعتيادية، في سياق وطني يتسم بتوالي سنوات الجفاف وتراجع الواردات المائية وتزايد الضغط على الموارد التقليدية بفعل التحولات المناخية والنمو الديمغرافي والاقتصادي.

إن الماء لم يعد موضوعا قطاعيا محدودا، بل أصبح رهانا استراتيجيا يرتبط بالأمن المائي والسيادة الغذائية والعدالة المجالية واستدامة التنمية، ومن هاذ المنطلق تعمل الوزارة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، على اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تنويع مصادر التزويد وتسريع تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، في مقدمتها تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وتثمين كل الموارد الممكنة في إطار تخطيط وطني مندمج.

السيدات والسادة،

لقد أصبح اللجوء إلى المياه غير التقليدية خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، وليس مجرد حل ظرفي لمواجهة الخصاص، وتشمل هذه الموارد أساسا تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وتجميع مياه الأمطار، إضافة إلى تشجيع الابتكار والتكنولوجيات الحديثة في إنتاج وتدبير الماء.

وكترتكز الاستراتيجية ديال الوزارة على 3 المحاور:

أولا: تحلية المياه ديال البحر؛

ثانيا: إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛

ثالثا: تجميع وتثمين مياه الأمطار.

فيما يخص المحور الأول، قبل التطرق للمنجزات والبرامج اللي دارتها الوزارة في تحلية مياه البحر، لا بد من التذكير أن اللجوء إلى هذا الخيار الاستراتيجي لم يكن ظرفيا، بل فرضته مجموعة من العوامل البنيوية.

فقد عرفت بلادنا خلال السنوات الأخيرة توالي فترات الجفاف وتراجع ملحوظ في الواردات المائية وانخفاض في حقينة السدود، إلى جانب تزايد الضغط على الفرشات المائية بسبب تنامي الطلب على الماء الشروب.

كما أن التغيرات المناخية جعلت الموارد المائية التقليدية أكثر هشاشة وأقل انتظام مما يفرض تنويع المصادر، ومن هنا برزت تحلية مياه البحر كحل استراتيجي ومستدام خاصة بالنسبة للمناطق الساحلية والمجالات الترابية اللي كتعرف واحد الخصاص مائي هيكلي، وكرافعة أساسية لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب.

من الجدير بالذكر، أن بلادنا تتوفر على 17 محطة ديال تحلية المياه، بطاقة انتاجية تصل إلى حوالي 410 ديال الملايين متر مكعب سنويا.

وللتذكير، فقد انتقلت القدرة الانتاجية من المياه المحلاة من حوالي 46 مليون متر مكعب سنويا سنة 2021 إلى حوالي 410 ملايين متر مكعب سنويا حاليا، يعني تقريبا ضربت في 10، وهو ما يعكس المجهود الكبير المبذول لتسريع تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية.

وقد تم تحقيق هذا الرصيد بفضل إطلاق وإنجاز مجموعة من المشاريع الهيكلية، سواء تلك الموجهة للماء الصالح للشرب أو تلك التي تستجيب لحاجيات فلاحية وصناعية، خاصة في المناطق اللي تتعرف واحد الخصاص مائي هيكلي.

فهاذ الإطار، لا بد من الإشارة إلى المخطط الاستعجالي المبرم ما بين الدولة والمكتب الشريف للفوسفاط، والذي شكل آلية مهمة لتسريع تعبئة موارد مائية إضافية ناتجة عن تحلية مياه البحر، خاصة لفائدة مدينتي أسفي والجديدة، اللتان تعرفان ضغطا مائيا متزايدا.

وقد مكن هذا المخطط من توفير قدرة إنتاجية تبلغ 80 مليون متر مكعب سنويا من المياه المحلاة، منها 45 مليون متر مكعب مخصصة لتزويد الماء الصالح للشرب، ومن المبرمج أن ترتفع هذه القدرة إلى 110 ملايين يعني من 80 لـ 110 ملايين متر مكعب سنويا خلال سنة 2027، ستخصص 75

مليون متر مكعب لتغطية حاجيات مدينتي الجديدة وأسفي من الماء الصالح للشرب.

كان هذا الموضوع الأول.

ثانيا، موضوع التخطيط الاستراتيجي لمشاريع التحلية:

اليوم توجد 4 مشاريع قيد الانجاز بقدرة انتاجية إضافية تبلغ 447 مليون متر مكعب في السنة، محطة الدار البيضاء- سطات، محطة الداخلة، توسعة محطتي أسفي والجديدة، الموجهة لتزويد عدد من المدن والمراكز بالماء الصالح للشرب، وسقي 13.200 هكتار من الأراضي الفلاحية، ومن المرتقب أن تدخل هذه المشاريع حيز الخدمة خلال الفترة الممتدة ما بين 2026 و2028.

وبالموازاة مع ذلك، تعمل الوزارة بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط وباقي الشركاء على تنزيل مخطط تكميلي يهدف إلى تعبئة موارد إضافية من المياه المحلاة لتزويد عدد من المدن والمراكز الأخرى بـ 450 مليون متر مكعب سنويا لجميع الاستعمالات، موزعة كما يلي:

- 60 مليون متر مكعب، الدار البيضاء؛
- 100 مليون متر مكعب، مراكش وابن جرير؛
- 110 مليون متر مكعب، خريبكة؛
- 280 مليون متر مكعب سنويا لتلبية حاجيات المكتب الشريف للفوسفاط من المياه ذات الاستعمال الفلاحي والصناعي.

كاين كذلك مجموعة من المشاريع المبرمجة تخص مجموعة من جهات المملكة، فيها:

- مشروع تحلية مياه البحر بالجهة الشرقية فيه 300 مليون متر مكعب في السنة؛
- جهة سوس: 350 مليون متر مكعب؛
- طنجة: 150 مليون متر مكعب؛
- كلميم- طانطان: 100 مليون متر مكعب.

وبفضل هذه الدينامية ينتظر أن تفوق القدرة الانتاجية الإجمالية لمشاريع تحلية مياه البحر 1.7 مليار متر مكعب سنويا في أفق 2030، تخصص نسبة مهمة منها للتزويد بالماء الصالح للشرب إلى جانب تلبية حاجيات فلاحية وصناعية في عدد من المجالات الترابية.

شراكة ما بين القطاعين والعام والخاص كانت مهمة، لأن حجم الاستثمارات المطلوبة كبير جدا، الوزارة اعتمدت مقاربة تتشجع هاذ الشراكة باش تكون أكثر خبرة باش تعبئة التمويل والخبرة والنجاعة في الانجاز والاستغلال، ولكن كذلك التحكم في التكلفة وتسريع تنفيذ المشاريع الكبرى وتحسين جودة الخدمات وضمان استدامة هاذ المنشئات على المدى الطويل، لأنها استثمارات مهمة.

ولتوطيد هاذ الشراكة تم الشروع في إعداد ملفات خاصة بمشروعي طنجة والجهة الشرقية على أن تنطلق اشغال إنجازهما خلال السنة الجارية، فيما سيتم إطلاق باقي المشاريع تباعا، وتزداد أهمية هاذ المقاربة بالنظر إلى الطبيعة المركبة والمعقدة لمشاريع تحلية مياه البحر، فهاذ المشاريع لا تقتصر على إنجاز محطة لإنتاج الماء، ولكن فيها عدد من المنشئات والتجهيزات في إطار واحد الاستثمار متكامل.

الطاقات المتجددة واستدامة التحلية، هذا كذلك من الأوراش المهمة اللي أولتها الوزارة أهمية خاصة، بالنظر إلى الكلفة ديال الطاقة والدور ديالها في تحديد كلفة إنتاج الماء المحلي، ولهذا تم اعتماد مبدأ إلزامية اللجوء إلى الطاقات المتجددة لتزويد محطة التحلية بحاجاتها الطاقية.

وستعتمد المشاريع المبرمجة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص على التزويد بنسبة 100% من الطاقات المتجددة، إضافة إلى مشروعي الدار البيضاء والداخلة الجاري إنجازهما.

ويهدف هذا الاختيار إلى تقليص البصمة الكربونية (l'empreinte de carbone) والتحكم في الكلفة وضمان استدامة النموذج الوطني للتحلية.

الإطار التنظيمي ومرسوم التحلية، عملت الوزارة على تنزيل واحد الإطار تنظيمي لتحلية مياه البحر، من خلال إعداد مشروع مرسوم يتعلق بكيفية إعداد عقد الامتياز ودفع دفتر التحملات والمصادقة عليها، وكذا منح الترخيص لتحلية مياه البحر.

يأتي هاذ النص تنزيلا لمقتضيات المواد 72، 73 و75 من القانون المتعلق بالماء، والتي تؤطر اللجوء إلى تحلية المياه، سواء في إطار عقد الامتياز أو نظام الترخيص، باعتبارها موردا غير تقليدي، يساهم في تخفيف الضغط على الموارد المائية التقليدية والاستجابة للطلب المتزايد على الماء.

ويهدف مشروع المرسوم إلى تحديد المساطر والالتزامات المرتبطة بإنجاز واستغلال وحدات التحلية، مع التنصيص على الجوانب التقنية والمالية والبيئية، وخاصة دراسة التأثير على البيئة وتدبير الرجيع الملحي، وبذلك سيساهم هذا الإطار التنظيمي في تعزيز الحكامة ديال المشاريع ديال التحلية.

أما فيما يتعلق بالمسطرة ديال المصادقة، فقد تم إعداد الصيغة المتوافق عليها من مشروع هذا المرسوم، وهي حاليا في طور استكمال مسطرة التوقيع من طرف القطاعات الوزارية، باش تكون مبرمجة، إن شاء الله.

الصناعة الوطنية والابتكار التكنولوجي وتكوين الكفاءات، الطموح ديال المملكة المغربية في مجال تحلية مياه البحر لا يقتصر على إنجاز المحطات وتعبئة الموارد، ولكن يتعداه إلى بناء منظومة وطنية متكاملة تجمع بين الصناعة والتكنولوجيا والبحث التطبيقي وتكوين الكفاءات.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاقية إطار للشراكة، من أجل تطوير منظومة صناعية متكاملة لتحلية المياه، بما يمكن من تشجيع تصنيع التجهيزات والمكونات المرتبطة بالتحلية محليا، وتعزيز الإدماج الصناعي ودعم علامة "صنع في المغرب"، وتطوير البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص الشغل.

من خلال التنزيل ديال هاذ الاتفاقية في الأفق ديال 3 ديال السنوات، يعني المدى القصير، سيتم العمل على توطيد القدرات الحالية، والهدف هو رفع نسب الإدماج المحلي من 30%-35% حاليا إلى 35% حتى 40% في المدى القصير، يعني في أفق ثلاث سنوات، على المدى المتوسط، أي خلال أفق ما بين 3 سنين حتى 5 سنين، الفكرة هي نبلغو في نسبة الإدماج ما بين 45% حتى 55%.

الوزارة عملت على إرساء قطب تكنولوجي وطني متخصص في مجالات الماء والبنيات التحتية ومراقبة الجودة وتتبع أداء المنشئات، وهذا القطب يهدف إلى تعبئة الخبرة الوطنية وتعزيز البحث والتطوير ومواكبة إنجاز واستغلال محطات التحلية.

وبالموازاة مع ذلك، تولي الوزارة أهمية خاصة لتكوين الرأسمال البشري، باعتباره شرط أساسي لضمان استدامة هذه المشاريع، ويشمل هذا التكوين المهندسين وكذلك الخبراء، وكذلك التقنيين والتقنيين المتخصصين في مجموعة من المجالات، منها:

- صيانة محطات التحلية؛
- تتبع التجهيزات الكهروميكانيكية؛
- مراقبة جودة المياه؛
- اعتماد معايير السلامة والنجاعة الطاقية، وفي هذا الإطار، سيتم تعزيز دور مراكز ومعاهد التكوين، ولا سيما اللي تابعة للوزارة من أجل إعداد الكفاءات في هذا المجال؛
- توسيع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة إلى جانب التحلية، كاين كذلك كيفاش تتستعمل المياه العادمة المعالجة، تطمح الوزارة إلى بلوغ إعادة استعمال، هذا هو الهدف، 100 مليون متر مكعب سنويا من المياه العادمة المعالجة ابتداء من سنة 2030، ثم أكثر من 300 مليون متر مكعب في أفق سنة 2050.

كذلك، عندنا واحد الموضوع أساسي اللي هو تثمين وتجميع مياه الأمطار، من غير المياه العادمة ومن غير تحلية المياه، يشكل تثمين وتجميع مياه الأمطار كذلك محور كامل ومهم، وهاذ الممارسة عندها واحد الجذور عريقة في بلادنا، حيث ساهمت عبر الزمن في تلبية حاجيات محلية مرتبطة بالاستعمالات المنزلية وسقي الماشية، وكذلك بعض الأنشطة ربما الفلاحية.

وفهاذ الإطار، وضعت وزارة التجهيز والماء برنامجا سنويا لتشجيع هذه الممارسات يقوم على الجمع بين الخبرات التقليدية والحلول التقنية، ومنذ سنة 2021 مكن هذا البرنامج من إنجاز 300 "مطفية" و6 "إيفرد" و17 "عتبة للتغذية الاصطناعية للفرشات المائية"، إضافة إلى 60 مشروعا لتجميع مياه الأمطار عبر الأسطح بالمؤسسات العمومية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الوزارة تعتبر أن مستقبل الأمن المائي ببلادنا يقوم على معادلة واضحة: تعبئة موارد جديدة، ترشيد الاستهلاك، حماية الموارد الحالية، تثمين كل قطرة ماء.

ولا يمكن لأي سياسة مائية أن تنجح إذ اكتفت بزيادة العرض فقط، بل لا بد من تغيير جماعي في طريقة استعمال الماء، سواء في المنازل، أو الفلاحة، أو الصناعة، أو الفضاءات العمومية.

السيد الرئيس،

الكلمة في شموليتها أنا غادي نخليها لكم ديال السيد الوزير إيلا جات على خاطرك.

السيد رئيس الجلسة:

يمكن لكم تاخذو وقت أكثر السيد الوزير، لأن الحكومة مازال عندها الوقت، عندها أكثر من 40 دقيقة.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا بارك الله فيك.

غادي نحاول نكون مقتضب فالمجال ديال خارطة الطريق للتكوين المهني، كذلك كانت واحد العدد ديال الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، وهي مهمة.

المحور اللي كيتعلق بخارطة الطريق فالتكوين المهني، كيكتسي أهمية قصوى لأن الملاحظات والتوصيات التي تضمنها التقرير السنوي تشكل فرصة سانحة بطبيعة الحال لتطوير الأداء وتجويده.

فهاذ الصدد بغيت نزيد نعاود نأكد، وهاذ الشي قلناه البارح فالجلسة ديال الأسئلة الشفوية، أن التكوين المهني هو رافعة أساسية فالشق ديالو اللي كيتعلق بالتكوين الأساسي ولكن كذلك فالتكوين المستمر، الوزارة عندها واحد المقاربة شاملة، راه بانت من خلال الأداء ديالنا وغندخل ليكم مباشرة فالأمور اللي درناها بشكل مباشر.

أول حاجة هي كيفاش كنديرو الربط ما بين الكفاءات وما بين اللي تيطلب سوق الشغل، كان من الضروري أننا نديرو واحد العدد ديال الدراسات القطاعية اللي كتعتمد على بحوث ميدانية من أجل تحديد الحاجيات القطاعية فالكفاءات، وكنشخصو العرض الحالي للتكوين العمومي وكنحللو مدى ملاءمته مع الحاجيات ديال القطاع.

وكيأدي هاذ الشي على أنه كنديرو واحد الآليات جديدة اللي كتسمى ديال (les REM et les REC: **R**éférentiels des **E**mplois et des **M**étiers ou des Emplois et des Compétences) والتي تعتبر مرجعا وطنيا، هاذ المرجع الوطني كنديرو لو التحيين باش كنعطيو للمقاولات الإمكانية من التحديد والاستجابة لحاجيات الأجراء من التكوين المستمر.

وفهاذ الإطار، فهاذ السنوات الأخيرة غطينا عدة قطاعات اقتصادية بشراكة مع المهنيين ديال القطاع: صناعة الأدوية، النسيج والألبسة، الفلاحة

والصيد البحري، الصناعة الميكانيكية والتعدينية والإلكترونية، الصناعة الغذائية، الصناعة التقليدية، البناء والأشغال العمومية، البيئة، الماء والتطهير، النقل، اللوجيستيك والإدارة والتسيير والمالية والتأمين.

ليصل مجموع القطاعات المغطاة 20 قطاعا، هاذ 20 قطاع درنا ليهم 759 بطاقة ديال المهنة، المهن والحرف، و873 بطاقة مرجعية للمهن والكفاءات، هذا هو الأساس اللي على أساسه كيتدار التكوين، واش كاين التكوين ولا ما كاينش.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ الشي ما يمكنش نديروه بوحدو، فالضروري أنه كيتدار بشراكة مع المهنيين، لأن الصعوبة فالتكوين المهني ماشي تمشي تدير (le programme) وتخرجو وصافي، لا، خصك تتشاور مع المهنيين ويعطيوك هوما المستلزمات ديال كل مهنة وكل قطاع من هاذ القطاعات، راه كانو اجتماعات كثيرة باش قدرنا نوصلو لهاذ النتيجة.

ومع هاذ المهنيين ما كنديروش غير التشخيص وهاذ البطائق، كنديرو كذلك معاهد ديال التدبير المفوض كيتسمى، اللي هوما المهنيين هوما اللي كيسيروه، باش كيديرو التكوين فواحد العدد ديال القطاعات، وغنعطيكم الحصيلة ديالنا:

- **الجهة ديال الدار البيضاء - سطات فيها:**

– معهد ديال التكوين في مهن الطيران، (l'institut des métiers de l'aéronautique)، هذا مديور مع المهنيين هوما اللي كيسيروه؛

– معهد التكوين في مهن صناعة السيارات؛

– معهد التكوين في مهن النقل واللوجيستيك؛

– المدرسة العليا لصناعة النسيج والألبسة بالدار البيضاء؛

– وأكاديمية الموضة بالبيضاء، سميتها (Casa-Moda).

وخصكم تعرفو هاذو مثلا اللي تيقراو في (Casa-Moda) راه كيجيبو أحسن النقط في علاقة مع (des marques internationales) كبار بزاف وحضرت لهم شخصيا، وكاين ناس اللي دايرين (bac+5) وكملو الماستر وكيعاودو يجيو يقراو في (Casa-Moda) باش يديرو (tapisserie) ولا يديرو واحد (design) ولا شي حاجة.

- **جهة طنجة – تطوان - الحسيمة:**

– معهد التكوين في مهن صناعة السيارات طنجة المتوسط؛

– معهد تكوين في مهن صناعة السيارات طنجة والمنطقة الحرة؛

– معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية حتى هو في طنجة؛

– معهد التكوين في مهن تربية الماعز والأغنام.

هاذو راه ماشي (OFPPT[2]) هاذو (les instituts à gestion déléguée) اللي كيسيروهم المهنيين، واحنا في الدولة عبر الوزارة ديال التكوين المهني كنعطيو واحد الميزانية اللي كتساهم في التدبير ديال الخصاص، إيلا كان خصاص.

- **جهة الرباط - سلا - القنيطرة:**

– معهد التكوين في صناعة السيارات في القنيطرة.

- **جهة الشرق:**

– معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

- **جهة فاس - مكناس:**

– معهد التكوين في مهن البناء والأشغال العمومية، هذا مهم جدا، اللي عاد انطلق.

- **جهة درعة - تافيلالت:**

– معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بورززات.

كاين معاهد أخرى في طور الإنجاز، واحد في الماء، في الصرف الصحي، في البيئة، في صناعة الأدوية، وكذا في مجال مواكبة الشباب في إحداث المقاولات، المعهد الكندي بالدار البيضاء.

إذن هاذ البرنامج هذا مهم، وتنجز في هاذ الولاية الحكومية فأغلب المراكز اللي تكلمت عليها.

كذلك، كاين برنامج إحداث مدن المهن والكفاءات، برنامج ملكي أعطى الانطلاقة ديالو سيدنا الله ينصرو بتاريخ 04 أبريل 2019، الحصيلة ديالو هي 34.000 ديال الشباب المتدربين والمتدربات اللي تيقراو، والإيواء فيه 5500 متدرب بالنسبة في الداخليات.

الموسم التكويني 2022-2023 تم إعطاء الانطلاق ديال التكوين في 3 ديال المدن ديال المهن والكفاءات، في سوس- ماسة، في جهة الشرق في الناظور، وكذلك في العيون- الساقية الحمراء، هاذو خدامين الناس كيقراو بالتعليمات ديال سيدنا الله ينصرو، عدد المستفيدين تقريبا 8380 مقعد بيداغوجي، هاذو في 2022-2023 اللي انطلق.

في 2023-2024 تم تدشين مدينة المهن والكفاءات بجهة الرباط- سلا- القنيطرة من طرف سيدنا الله ينصرو شخصيا، وحظينا بهاذ الشرف 30 ماي 2023، الطاقة الاستيعابية ديال هاذ المدينة ديال المهن والكفاءات بوحدها 4500.

في 2024-2025 بالتعليمات ديال سيدنا الله ينصرو اعطينا الانطلاق التكوين بـ 3 دالمدن ديال المهن والكفاءات، فطنجة- تطوان- الحسيمة راه

[2] **O**ffice de **F**ormation **P**rofessionnelle et de **P**romotion du **T**ravail.

كاينة في طنجة، في بني ملال- خنيفرة، والدار البيضاء- سطات.

هاذو 3 اللي انطلقو في 2024، الطاقة الاستيعابية ديال هاذ الثلاثة: 11.000 مقعد بيداغوجي.

والموسم التكويني هذا الأخير 2025-2026، تم انطلاق التكوين بمدينة المهن والكفاءات بالداخلة- واد الذهب بالتعليمات ديال سيدنا الله ينصرو في 06 نوفمبر، يعني في الوقت ديال المسيرة الخضراء، وانطلاق التكوينات المرتقب، هذا اللي يعني راه بدينا، ماشي مرتقب، مشيت شخصيا وأعطينا الانطلاقة ديال الدراسة في مراكش، في (janvier) اللي فات في مدينة المهن والكفاءات ديال مراكش.

وتم استكمال الأشغال والتجهيز بجهة كلميم- واد نون، والقراية غادي تنطلق فهاذ الموسم إن شاء الله.

بقاو لنا فاس- مكناس ودرعة- تافيلالت هوما اللي بقاو باش نكملو جميع الجهات، راه إن شاء الله غادي تنطلق الدراسة فيهم في شتنبر 2026، يعني فهاذ السنة هاذي، راه إيلا عقلتو فـ 2024 و2023 كانت إشكاليات حقيقية ديال طلبات العروض وبعض المقاولات تعرضت للإفلاس نتيجة ارتفاع الأسعار، هاذ الشي اللي جعل أننا اضطرينا أننا نعاودو طلبات العروض بالنسبة لعدد من الجهات، كاين اللي خرج (infructueux) واخا عاودناه، وعاودنا عاودناه، لأن الميزانية كانت مهمة، وراه درنا ميزانية استثنائية، إضافية فاقت 600 مليون ديال الدرهم اللي تزادت على الميزانية الأصلية اللي كانت، كان واحد المجهود مالي مهم جدا، قامت به الوزارة والحكومة لدعم (l'OFPPT) باش يقدر هاذ الشي يخرج فهاذ الآجال (les normes) اللي بغاهم سيدنا الله ينصرو للمواطنات والمواطنين.

إذن العرض التكويني فهاذ مدن المهن والكفاءات فيها 14 قطع، منها واحد القطعة جديدة بحال الذكاء الاصطناعي، الصحة، الخدمات للأشخاص، بالإضافة إلى 3 دالقطاعات أخرى ينفتح عليها لأول مرة هوما الفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية، ما كانش هاذ الشي قبل.

والعرض التكويني الخاص بمدن المهن والكفاءات فيه 176 شعبة، 62% شعب جديدة و38% فيها شعب محينة، والتكوينات المتوجة بدبلوم 64% من العرض التكويني، في حين 36% هي تكوينات تأهيلية (des formations qualifiantes) اللي كيكونو على مدار السنة، فيها مسارات قصيرة المدة.

بالنسبة للتشخيص معمق للحاجيات من الكفاءات على المستوى الجهوي، لأن هذا هوما بعض الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، واستجابة لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، سيعمل قطاع التكوين المهني إن شاء الله ابتداء من هاذ السنة، على إنجاز دراسات جهوية لتحليل مدى ملاءمة عرض التكوين مع حاجيات السوق، فيها واحد العدد ديال الأمور:

- تشخيص دقيق لحاجيات المقاولات؛
- تحليل العرض الحالي للتكوين واقتراح مخططات في هاذ المجال.

غنبداو بجهة الشرق ومن بعد غنعممو على جهات أخرى، هي (déjà) يعني مبرمجة.

السيدات والسادة المستشارين،

بغيت غير نأكد لكم على أنه بالموازاة مع هاذ المجهود المهم اللي كيهم الجزء اللي جا لفوق ديال التقنيين والتقنيين المتخصصين، اللي عندهم واحد الكفاءات مهمة، أو اللي غيواكبو الصناعة فالبلاد، كاين كذلك واحد الجزء ديال المواطنات والمواطنين اللي ما عندهومش ديبلومات، هوما اللي تكلمت عليهم البارح، اللي هوما ديال التدرج المهني، برنامج مهم فيه 100 ألف ديال المتدربات والمتدربين، انطلق السن من 15 لعام فما فوق، ورفعنا السن حتى لـ 50 سنة في بعض القطاعات، باش نقدرو نتجاوبو مع الاحتياجات اللي كاينة فالسوق، خصوصا فالمجالات الفلاحية.

والحمد لله فهاذ الساعة اللي كنتكلمو راه وقعنا يعني أكثر يعني 16 اتفاقية مع الوزارات كلها، اللي معنية بالأمر، ودرنا كل التدابير وانطلقت الدراسة والتكوين اللي تقريبا 45 ألف ديال المتدرجات والمتدرجين من 100 ألف، وخصكم تعرفو أنه السنوات كلها هاذي يعني ما كناش كنفوتو 9 آلاف ديال المتدرجات والمتدرجين، راه دابا احنا 45 ألف جا فالشهر ديال حقيقة الشهر اللي فات، الشهر ديال أبريل.

كيبقى على أنه وبطبيعة الحال، هاذ الموضوع هذا مهم جدا، ودرنا فيه واحد المجهود مهم مالي، راه برنامج تقريبا فيه 800 مليون ديال الدرهم، تقريبا مليار ديال الدرهم، باش كنعطيو 5000 درهم للمراكز اللي كتدير التدرج المهني.

كيبقى الموضوع الأخير، غيتبرمج إن شاء الله في أحد المجالس الحكومية القليلة المقبلة، هو موضوع التكوين المهني المستمر، (la formation continue) اللي كان فيه كلام كثير مع الشركاء ومع (la CGEM[3]) واللي غادي نوصلو فيه إن شاء الله، راه وصلنا لواحد الصيغة ديال تعديل القانون 60.17 اللي غادي يجي أمام أنظاركم، اللي كيتعلق بالتكوين المهني المستمر، اللي بموجبه نحرر العمل والطاقة فهاذ المجال، راه كملناه، دابا كاين بعض الاستشارات التقنية، احنا على مستوى دابا على مستوى النقاش اللي كاين مع الأمانة العامة للحكومة ومع وزارة المالية على بعض التدابير (mais, le schéma, il a été arrêté)، درناه في إطار خارطة الطريق ديال التشغيل.

وهذا واحد الإصلاح المنتظر اللي هاذي تقريبا 3 ديال العقود، كذلك إن شاء الله غادي يرى النور إن شاء الله، زعما في أيام ما شي حتى أسابيع

[3] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc.

قليلة مقبلة في أحد (les conseils de gouvernement) هاذو اللي جايين.

تنعتذر السيد الرئيس إيلا تعطلت شي شوية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وشكرا لمساهمتكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق:
المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

❖أولا: مداخلات أعضاء الحكومة:

1) مداخلة السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتضمن مداخلة وزارة الاقتصاد والمالية، فيما يتعلق بتنزيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات المحاور التالية:

1. تنزيل ورش منهجية الأداء بالوزارة؛

2. قطاع المقاولات والمؤسسات العمومية؛

3. تدبير قبول إلغاء الديون غير القابلة للتحصيل بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

حضرات السيدات والسادة،

المحور الأول: تنزيل ورش منهجية نجاعة الأداء بوزارة الاقتصاد والمالية.

ساهمت وزارة الاقتصاد والمالية منذ المرحلة التجريبية الأولى التي أعطيت انطلاقتها بمناسبة قانون المالية لسنة 2014، في إطار تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13 وبإشراف مديرية الشؤون الإدارية والعامة على تفعيل محاور الإصلاح الميزانياتي المهيكل حول البرامج والمرتكز على نجاعة الأداء، وذلك من خلال اعتماد التدابير التالية:

- هيكلة ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية حول ستة برامج ميزانياتية تمثل مشاريع وأوراش متناسقة بهدف إنجاز السياسة العمومية المنوطة بالوزارة؛

- تنزيل المنهجية المتعلقة بنجاعة الأداء من خلال إقران كل برنامج ميزانياتي بأهداف استراتيجية تترجم أولويات الوزارة، مرفقة بمؤشرات نجاعة الأداء ملائمة وموثوقة صحتها وقابلة للتدقيق، أخذا بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد هذه الأهداف والمؤشرات؛

- إحداث فريق عمل مكلف بالإصلاح داخل الوزارة سنة 2015، مكون من جميع ممثلي مديريات الوزارة، لتولي تنشيط الإصلاح الميزانياتي داخل الوزارة وكذا العمل على استفادة المدبرين والمتدخلين في تنزيل القانون التنظيمي لقانون المالية من مخطط التكوين المتمحور حول ثلاثة عناصر تتمثل في تكوين عام حول مستجدات ومضامين القانون التنظيمي لقانون المالية، وتكوين تقني يهم الجوانب العملية وكذا تكوين المكونين؛

- تعيين مسؤول عن كل برنامج ميزانياتي برسالة تكليف مهمة من طرف وزير الاقتصاد والمالية، بتاريخ 13 يوليوز 2021، يعهد إليه السهر على تنشيط حوار التدبير بين مختلف الفاعلين في تحقيق أهداف البرنامج بهدف ضمان التتبع وإعداد المعطيات والتقارير حول تنفيذ البرنامج، وكذا إجراء التقويمات الضرورية التي يقتضيها التدبير الأمثل للبرنامج، علاوة على تعيين مسؤول الشؤون المالية لوزارة الاقتصاد والمالية؛

- إعداد الوزارة سنويا لمشاريع وتقارير نجاعة الأداء وخضوعها لافتحاص نجاعة الأداء من طرف المفتشية العامة للمالية؛

- اعتماد برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات يتم تحيينها كل سنة بهدف تحديد تطور موارد وتكاليف الوزارة خلال نفس الفترة، مما يمكن المدبرين للبرامج الميزانياتية من التوفر على رؤية واضحة لتدبير برامجهم؛

- مواكبة ودعم مسؤولي برامج الوزارة على امتداد مختلف مراحل الإعداد والتنفيذ وتصفية الميزانية بهدف تملك المقاربة الميزانياتية الجديدة، وكذا تعزيز منظومة نجاعة الأداء؛

- تنشيط حوار التدبير بالوزارة في إطار ميثاق التدبير الميزانياتي، الموقع من طرف السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية سنة 2022، الذي يؤطر حوار التدبير والعلاقات مع مختلف الفاعلين المعنيين بالبرامج، لا سيما مسؤولي لبرامج ومسؤول الشؤون المالية. كما يحدد هذا الميثاق القواعد المؤطرة لتنزيل منهجية نجاعة الأداء على مستوى الوزارة.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تجويد أهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، تعمل الوزارة بشكل دوري على تقييمها، لا سيما من منظور ملاءمتها وتماشيها مع سياق التحولات المؤسساتية وتغيرات الرهانات القطاعية، وكذا تحسين انتقاء الأهداف والمؤشرات وحصرها في تلك التي تمثل الجوانب الأساسية لبرامج السياسات العمومية للوزارة.

إن تكريس التدبير الميزانياتي المرتكز على النتائج أفضى تدريجيا إلى إحداث تحول مهم على صعيد العمل العمومي، حيث أصبح منطق النتائج يحل محل منطق الوسائل، من خلال الانتقال نحو مقاربة ترتكز على ثقافة تدبيرية حديثة .

المحور الثاني: المقاولات والمؤسسات العمومية.

فيما يتعلق بإجراءات الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار تنزيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتضمنة في تقريره السنوي 2024-2025 والمتعلقة بمجالات تدخل الوكالة .

بالنسبة لتسريع تنزيل خارطة طريق السياسة المساهماتية للدولة:

تترجم السياسة المساهماتية للدولة، وفقا للقانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، التوجهات الاستراتيجية والأهداف العامة لمساهمة الدولة، ودورها في حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، والطريقة التي تُنفَّذ بها هذه السياسة .

وتستند هذه السياسة إلى رؤية طموحة تهدف إلى تعزيز مهام الخدمة العمومية التي تضطلع بها المؤسسات والمقاولات العمومية، ودعم الابتكار وقطاعات المستقبل، وتعزيز جاذبية المملكة وإشعاعها الدولي، مع تعزيز نجاعة الأداء المالي وغير المالي، والشفافية والتآزر بين الفاعلين العموميين والخواص، بالإضافة إلى وضع حكامة تعزز التوازن العادل بين مختلف الأطراف المعنية. كما تشكل مرجعا مشتركا لمراجعة دور وتموقع وكيفية تدخل الدولة المساهمة في مختلف القطاعات وانسجام السياسات القطاعية .

بمجرد المصادقة على السياسة المساهماتية للدولة ونشرها في الجريدة الرسمية، تم الشروع في تنزيلها العملي وفق ما يلي:

1. من خلال تنفيذ خارطة طريق الوكالة الوطنية في انسجام تام مع التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة:

أ- تعزيز حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، في هذا الإطار:

• عملت الوكالة الوطنية على تعيين الممثلين الدائمين للدولة المساهمة على مستوى أجهزة حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لنطاق تدخلها وفي 23 شركة تابعة يسهرون على إرساء ممارسات الحكامة الجيدة وضمان انسجام الاختيارات الاستراتيجية بشكل مستمر مع العقيدة المساهماتية، إلى جانب التتبع الدقيق لنجاعة الأداء.

• عرف تعيين المتصرفين المستقلين تسارعاً ملحوظاً، حيث تتوفر حالياً 25 مقاولة عمومية على 34 متصرفا وعضوا مستقلا (مقابل مقاولتين فقط قبل إطلاق هذا الورش)، ومازال المسلسل جاريا ليشمل 16 مؤسسة ومقاولة عمومية أخرى.

• إضفاء المزيد من الاحترافية على أجهزة الحكامة من خلال إحداث 45 لجنة متخصصة جديدة وتوسيع مهام 20 لجنة قائمة مما يساهم في تعزيز ضبط المخاطر، وجودة قرارات الاستثمار ومتانة القيادة الاستراتيجية .

• المساهمة في الانتظام المتزايد لاجتماعات أجهزة الحكامة ورفع فعالية أدائها، حيث عقدت 49% من المؤسسات والمقاولات العمومية أكثر من اجتماعين لأجهزتها التداولية خلال سنة 2025 مقابل 45% في سنة 2024 و32% في سنة 2022، وهو ما يعكس دينامية أكبر في عمل الأجهزة التداولية .

• مواكبة تحديث ممارسات الحكامة بمشروع لرقمنة عمل أجهزة الحكامة، بما يتيح تأمين وتتبع مسلسل اتخاذ القرار داخل أجهزة الحكامة لنطاق المشروع (رقمنة 262 جهاز حكامة) .

• تنفيذ برنامج للتكوين المعتمد في مجال حكامة الشركات لفائدة المتصرفين ممثلي الدولة المساهمة. وتعمل الوكالة الوطنية حاليا على تعميم تدريجي لهذا البرنامج ليشمل كافة متصرفي ومسيري المؤسسات والمقاولات العمومية. وفي هذا الصدد، تابعت خمسة أفواج دورة التكوين المعتمد في حكامة الشركات، منها 3 لفائدة المؤسسات والشركات التابعة بمشاركة 101 مشارك يمثلون 25 مؤسسة ومقاولة عمومية وشركة تابعة .

• قامت الوكالة بإرساء أول علامة مغربية مخصصة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية باسم "جيد" مبادرة تحسين الحكامة من أجل التنمية والتميز). وتهدف هذه العلامة إلى إرساء معيار جديد للتميز وتشجيع اعتماد أفضل ممارسات الحكامة بالنظر إلى ميثاق الحكامة الذي نشرته الوكالة في 20 ماي 2025، الذي يستند إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المحينة سنة 2024 وإلى الميثاق الجديد للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية .

ب - مخططات التمويل المبتكر وإعادة الهيكلة.

شرعت الوكالة الوطنية في عمليات إعادة هيكلة واسعة النطاق وإعداد مخططات تمويل مبتكرة لفائدة العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لنطاق تدخلها. وتهدف عمليات إعادة الهيكلة إلى ضمان استدامة النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وتثمين مساهمات الدولة، وتحسين حكامتها وأدائها، وإرساء أسس تطويرها المستقبلي، وذلك للحفاظ على هذا القطاع كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقاطرة للقطاع الخاص .

ب.1 مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية في هيكلة مخططات تمويل مبتكرة، وهو ورش مرتبط بالموضوع الأول - المحور السادس من السياسة المساهماتية تحسين أهلية وولوج المؤسسات والمقاولات العمومية إلى مصادر التمويل المتنوعة والموضوع الثاني - المحور السابع (تحسين التناسق بين السياسات القطاعية والمجالية وعمل المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تجسيد الحوار الاستراتيجي بين الدولة وهذه المؤسسات وإرساء منهجية التعاقد عبر مذكرات التفاهم .

في هذا الصدد، اقترحت الوكالة مخططات تمويلية دون ضمان الدولة ودون تأثير على مديونية الخزينة، مع تقليص اللجوء إلى الميزانية العامة للدولة والحد من مخاطر الصرف، مع تأمين تمويل الاستثمارات الاستراتيجية. وقد تم تطبيق هذه المقاربة على برامج استثمارية بقيمة تناهز 148 مليار درهم من خلال توقيع

ثلاث مذكرات تفاهم سنة 2025 في قطاعات السكك الحديدية والطرق السيارة والمطارات:

المخطط السككي: تمت المصادقة على مخطط التمويل السككي الذي اقترحته الوكالة عقب الاجتماع الوزاري المنعقد في 8 يناير 2025، وتم تأمينه عبر اتفاقية مع تكتل بنكي بتاريخ 7 مارس 2025، تلتها مذكرة التفاهم بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية في ماي 2025. ويرتكز المخطط على تعبئة الجهات لديون بنكية بقيمة 48 مليار درهم، فيما ستوفر الدولة مبلغ 5 مليارات درهم في شكل مخصصات رأس المال أو إعانة استثمار.

أما بالنسبة **لشركة الطرق السيارة بالمغرب**، فإن مذكرة التفاهم المبرمة مع الدولة بتاريخ 21 مارس 2025 تجمع بين تسنيد أتاوى الاحتلال المؤقت للملك العام التي ستدفعها الشركة للدولة، حيث سيتم ضخ المبالغ المعبأة عن طريق التسنيد في شكل زيادة في رأسمال الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (7.5 مليار درهم)، وكذا اللجوء المباشر إلى سوق السندات دون ضمان الدولة، مما سيمكن من تمويل برنامج بقيمة 14.5 مليار درهم. ومن جهة أخرى، يجري حاليا إعداد عقد امتياز جديد بين الدولة والشركة في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم .

وبالنسبة **للمكتب الوطني للمطارات**، فإن مذكرة التفاهم الموقعة مع الدولة بتاريخ 24 يوليوز 2025 تؤمن مخططاً تمويلياً بقيمة 38 مليار درهم يجمع بين تسنيد أتاوى الاحتلال المؤقت للملك العام، الذي سيمكن من تعبئة 5 مليارات درهم سيتم ضخها في مخصصات رأسمال المكتب الوطني للمطارات، وكذا ديون دون ضمان الدولة في حدود 25 مليار درهم، بالإضافة إلى التمويل الذاتي (8 مليارات درهم)، وذلك في إطار تطوير الطاقة الاستيعابية للمطارات وتلبية الحاجيات العقارية وبرامج التأهيل والتحديث .

تسمح هذه التركيبات المالية بتأمين التمويلات اللازمة للمشاريع المهيكلة مع تخفيف الضغط بشكل ملموس على المالية العمومية والحفاظ قدر الإمكان على التوازن المالي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

ب.2 قيادة عدة عمليات لإعادة الهيكلة لتعزيز المتانة المالية للمؤسسات المعنية ودعم تطويرها، وهي أوراش مرتبطة **بالموضوع الأول - المحور الثاني من السياسة المساهماتية** (استدامة النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتوضيحها والاستفادة المثلى من آليات الموازنة):

- **بريد المغرب:** أطلقت الوكالة مخططاً لتثمين أصول المؤسسة وتعزيز الأموال الذاتية لشركتها التابعة "البريد بنك" عبر (1) نقل الأصول العقارية لبريد المغرب لفائدة البريد بنك بقيمتها الاقتصادية، و(2) الرفع من رأسمال "البريد بنك" بمبلغ يعادل قيمة الأصول المنقولة.

وقد مكن هذا المخطط من تعزيز ملحوظ للنسب الاحترازية للبريد بنك، والمساهمة في تقوية قدرته على توزيع الأرباح، وبالتالي تعزيز قدرة بريد المغرب على توزيع أرباح لفائدة الدولة.

وهكذا، فإن العمليات الأولى المنجزة المتعلقة بنقل الأصول، والتي بلغت حوالي 900 مليون درهم مكنت من رفع حصة الأرباح الموزعة من بريد المغرب لفائدة الدولة لتصل إلى 286 مليون درهم سنة 2025 (مقابل 114 مليون درهم سنة 2024)، ومن المتوقع أن تصل إلى 400 مليون درهم سنة 2026.

• أما بخصوص مواكبة **القرض الفلاحي للمغرب**، فقد تجسدت من خلال توقيع مذكرة التفاهم مع الدولة في يوليوز 2025 تهدف إلى :

- تحسين نجاعة أداء القرض الفلاحي للمغرب، موازاة مع استمراره في تحمل مهام الخدمة العمومية، خصوصا عبر تعزيز تعبئة الموارد غير المؤدى عنها والتحكم في معامل الاستغلال؛

- تعزيز التحصيل وتسوية محفظة الديون غير المنتظمة؛

- احترام النسب الاحترازية خاصة من خلال تفويت الممتلكات المحصلة مقابل تسوية الديون ومساهمة المهن الجديدة، ضمن نشاط السوق، وخصوصا من خلال شركة تدبير هيئات التوظيف الجماعي العقاري، في تعزيز الأموال الذاتية للبنك؛

- تحسين منظومة المراقبة الداخلية .

وفي **قطاع التنمية المجالية والعقار**، واكبت الوكالة على الخصوص **مجموعة العمران** في تسوية حصيلتها المالية من خلال تكوين مؤونات تغطي كامل الخسائر التاريخية، إضافة إلى وضع سياسة لتصريف المخزون العقاري القديم، مؤطرة بقواعد تدبير تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات التاريخية والدينامية الحالية للسوق.

ومن شأن مجموع هذه الإجراءات أن يمكن مجموعة العمران ابتداءً من سنة 2027، من استعادة مستويات أداء إيجابية، تنعكس في تحقيق أرباح أكبر ومستوى مديونية متحكم فيه.

وفيما يخص **وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا**، قامت الوكالة الوطنية بمواكبة الشركة التابعة "مارشيكا ميد" لتسوية وضعيتها المحاسبية.

وقد مكنت هذه التسوية من رفع التحفظات عن الحسابات، مما أتاح لمجلس إدارة وكالة مارشيكا من حصر الحسابات المتعلقة بسنوات 2019، 2020، 2021 و2022؛ وبذلك أصبحت الوكالة قادرة على بدء دورة تنموية جديدة على أسس مستدامة .

وفي **القطاع السمعي البصري العمومي:** أعادت الوكالة إطلاق دينامية هيكلة القطاع عبر خلق قطب موحد، وقابل للاستمرار ومستدام، وقادر على التكيف مع التطورات التكنولوجية والتغيرات في عادات استهلاك المحتوى السمعي البصري.

وفي هذا الإطار، تتبع إعادة الهيكلة المالية لشركة صورياد- دوزيم مسارًا محددًا كما يلي: فبعد التوقيع على مذكرة التفاهم في نوفمبر 2024، التي ترتكز على أربعة روافع لتقويم الوضعية المالية، تم تنفيذ الرافعتين الأولى والثانية سنة 2025 عبر زيادة في رأسمال شركة صورياد-دوزيم بقيمة 1.1 مليار درهم من خلال تحويل السلفات في الحسابات الجارية للشركاء إلى رأسمال، إضافة إلى مساهمة نقدية من الدولة الشيء الذي مكن من تسوية الدين الضريبي للشركة، وذلك في إطار عملية محايدة ماليا بالنسبة للدولة والشركة.

أما الرافعة الثالثة فتعتمد على آليات تمويل مبتكرة مثل "هيئات التوظيف الجماعي العقاري والتسنيد" المزمع طرحها في السوق، بهدف تحقيق أثر إضافي يقارب 500 مليون درهم على الوضعية الصافية للشركة، مما سيرفع الأثر الإجمالي للرافعات الثلاثة الأولى على الوضعية الصافية لشركة صورياد - دوزيم إلى 1,6 مليار درهم.

كما تم توقيع اتفاقية تفويت حصص الدولة في شركة صورياد-دوزيم لفائدة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في نونبر 2025، وذلك في إطار استكمال إنشاء القطب السمعي البصري العمومي بعد عمليات اقتناء الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة خلال سنة 2024 لنسب 86% من رأسمال شركة إذاعة البحر الأبيض المتوسط الدولية، و100% من رأسمال قناة ميدي 1 تيفي .

أ- إعادة صياغة الاتفاقية الثلاثية بين الدولة، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة، ورش مرتبط بالموضوع الأول - المحور الرابع من السياسة المساهماتية للدولة (تعزيز تقاطع والتقائية تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية).

لعبت الوكالة الوطنية دوراً ريادياً في إرساء اتفاقية ثلاثية جديدة بين الدولة، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والوكالة المغربية للطاقة المستدامة، تم توقيعها في 3 نونبر 2025 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، بهدف تحسين سلاسل القيمة وتأمين تطوير الطاقات المتجددة مع تعزيز الاستدامة الاقتصادية للفاعلين .

وتُنهي هذه الاتفاقية مبدأ الازدواجية في شراء الكهرباء، إذ يصبح المكتب المشتري المباشر والوحيد لكهرباء الطاقات المتجددة، مما يُمكّن الوكالة المغربية للطاقة المستدامة من تحويل "العجز الصافي المستقبلي" لمشاريع الطاقة الشمسية الحرارية إلى المكتب وتخفيف الضغط على الميزانية العامة، في حين تتكفّل الدولة بالعجز السابق لتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في حدود 3 مليارات درهم موزعة على 12 سنة.

وقد تم توضيح كيفيات نقل منشآت إنتاج الطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، كما تم تسريع وثيرة عملية هذا النقل، إلى جانب إرساء آلية معززة للتنسيق تشمل مختلف مراحل دورة حياة المشاريع، بهدف ضمان إنجازها في أفضل الظروف .

ب- ورش إعادة هيكلة وإعادة التموقع الاستراتيجي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وهو ورش مرتبط بالموضوع الأول - المحور الثاني من السياسة المساهماتية استدامة النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتوضيحها والاستفادة المثلى من آليات الموازنة من خلال:

- تتبع تنفيذ مذكرة التفاهم بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، المبرم في نوفمبر 2022، والذي ترأس الوكالة الوطنية لجنة التتبع الخاصة بها. وقد مكنت الإجراءات المنجزة في إطار هذه المذكرة، على وجه الخصوص من تحسين تكاليف المكتب وتعزيز موارده بما مجموعه 42 مليار درهم؛

- ضمان إنجاز دراسة لإعادة تحديد التموقع الاستراتيجي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، حيث تترأس الوكالة لجنة قيادة هذه الدراسة، والتي من المنتظر أن تفضي إلى تحديد تموقع أمثل للمكتب ضمن سلاسل القيمة لأنشطته، مع استدامة الأنشطة التي يضطلع بها والنموذج الاقتصادي الجديد ككل. العمل الجاري على تحديد روافع وإجراءات إضافية من أجل تعزيز الوضعية المالية للمكتب خاصة من خلال تثمين أصوله وتعزيز رساميله الذاتية؛

- العمل الجاري على إعداد مشروع عقد - برنامج جديد للفترة 2026-2030 .

ج- إعادة هيكلة نموذج الأعمال الخاص بالوكالة المغربية للطاقة المستدامة، وهو ورش يندرج ضمن الموضوع الأول - المحور الثاني من السياسة المساهماتية استدامة النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتوضيحها والاستفادة المثلى من آليات الموازنة). وقد أسفرت هذه المراجعة عن قرارات هيكلية مهمة، من بينها:

- التخلي عن دور المشتري والمقرض؛
- تمويل مشاريع الطاقات المتجددة دون اللجوء إلى ضمانة الدولة؛

التخلي عن الاعتماد على الميزانية العامة للدولة لتأمين التوازن العملياتي للمشاريع؛

إدماج متطلبات المردودية بما يسمح بتثمين المشاريع بعد دخولها مرحلة الاستغلال.

ح - مواكبة تحويل المؤسسات العمومية إلى شركات المساهمة، وهو ورش يندرج ضمن **الموضوع الأول - المحور الثالث من السياسة المساهماتية** (التدبير الديناميكي للمحفظة العمومية ويتم تفصيل تقدم هذا الورش على مستوى التوصية الموالية).

- تأطير عمليات المحفظة وعلى رأس المال، وهو ورش مرتبط **بالموضوع الأول المحور الثالث من السياسة المساهماتية** (التدبير الديناميكي للمحفظة

العمومية). تحرص الوكالة الوطنية على أخذ بعين الاعتبار الخيارات والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في السياسة المساهماتية للدولة في إطار دراسة طلبات الرأي بشأن عمليات المحفظة ورأس المال وتخضع هذه العمليات لمنظومة قانونية، وتنظيمية وإجرائية، وتهدف إلى ضمان ملاءمة أفضل لهذه العمليات مع التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة .

ط. إرساء ميثاق للمعايير البيئية والاجتماعية والحكامة، وهو ورش مرتبط بالموضوع الثالث المحور الثاني عشر من السياسة المساهماتية للدولة **(تعزيز التزامات المؤسسات والمقاولات العمومية بمبادئ ومعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية).**

ويُكرّس هذا الميثاق اثنا عشر التزامًا من أجل أداء مسؤول ومستدام للمحفظة العمومية. كما يعكس طموح الوكالة في ترسيخ مبادئ الاستدامة في صميم عمليات اتخاذ القرار وآليات القيادة والممارسات العملياتية، بهدف تعزيز الأداء المالي وغير المالي للمؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لنطاق تدخلها وستعمل الوكالة على مواكبة تبني هذا الميثاق وتنزيله تدريجيًا داخل محفظتها مع الحرص على تكييف تطبيقه وفق حجم كل مؤسسة ومقاولة عمومية، وطبيعة التحديات الجوهرية التي تواجهها وخصوصياتها .

خ. إرساء سياسة لتوزيع الأرباح، وهو ورش مرتبط بالموضوع الأول - المحور الخامس من السياسة المساهماتية **(تحديد منهجية مسؤولة وشفافة في توزيع الأرباح).**

تعمل الوكالة على إعداد سياسة لتوزيع الأرباح والمساهمة في الميزانية العامة للدولة، تخص المؤسسات والمقاولات العمومية المدرجة في نطاق تدخلها، وذلك تماشيا مع السياسة المساهماتية للدولة. وتأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار عدة عوامل رئيسية، لا سيما البرامج الاستثمارية للهيئات المعنية، ووضعيتها المالية، وقدرتها على توزيع الأرباح، وكذا احترام المتطلبات التنظيمية عند الاقتضاء .

وتهدف هذه السياسة إلى تحسين تخصيص الرأسمال العمومي عبر تحويل فوائض الخزينة والأموال المتاحة إلى الدولة، عندما تتجاوز هذه السيولة الاحتياجات العملياتية والاستثمارية للهيئات المعنية. كما تُمكّن هذه المقاربة من تفادي تراكم سيولة مفرطة داخل المؤسسات والمقاولات العمومية، وتشجع على الاستخدام الناجع للموارد العمومية، خاصة في سياق يتسم بضغط كبير على المالية العمومية.

إلى جانب الأوراش المذكورة أعلاه، تقود الوكالة مجموعة موسعة من المبادرات الاستراتيجية التي تساهم في التنفيذ الفعلي للسياسة المساهماتية للدولة، وتهدف الأمثلة المذكورة فقط إلى توضيح نطاقها .

2. إعداد مخطط عمل تفصيلي لتنزيل السياسة المساهماتية للدولة ومخططات عمل خاصة بكل مؤسسة ومقاولة عمومية:

يرتكز تنزيل السياسة المساهماتية للدولة أيضاً على الأوراش الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية. وفي هذا الصدد، يتم حاليا تنظيم سلسلة من ورشات العمل بين الوكالة الوطنية والوزارات الوصية والمؤسسات المعنية. وتهدف هذه الورشات إلى تحديد الكيفيات العملياتية لتنزيل السياسة المساهماتية وضمان استيعابها بشكل منسجم من قبل الأطراف المعنية .

وتعتمد المنهجية العملياتية التي وضعتها الوكالة لإعداد مخطط العمل التفصيلي على مسلسل مهيكل يضم خمس مراحل متتالية تُمكّن من الانتقال من مرحلة التشاور إلى العمل الملموس .

ويجري حاليا تنفيذ المرحلة الأولى المتمثلة في التوافق مع الوزارات الوصية، حيث بلغت نسبة التقدم فيها حوالي 50% وقد عُقدت اجتماعات بين أكتوبر 2025 وفبراير 2026 مع عدد من الوزارات المعنية (وزارة الصناعة والتجارة، وزارة النقل واللوجيستيك، وزارة التجهيز والماء وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية)، همت أساساً اعتماد المنهجية المقترحة وتحديد آليات التنفيذ العملي.

وبالتوازي مع ذلك، تم إطلاق المرحلة الثانية المتمثلة في تنقيح أوراش السياسة المساهماتية للدولة، وذلك من خلال ورشات عمل مشتركة مع المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف البناء المشترك للمضامين العملية لهذه الأوراش .

أما المرحلة الثالثة فهي مخصصة لتحديد الأولويات والتخطيط، حيث يتم تقييم دقيق للأوراش ذات الأولوية وفق معايير الأثر الاستراتيجي ودرجة التعقيد، ما يؤدي إلى إعداد مصفوفات للمساعدة في اتخاذ القرار. ويسمح هذا الترتيب للأولويات ببرمجة التنفيذ على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وتهم المرحلة الرابعة إعداد نماذج الأعمال الخاصة بالأوراش، بما في ذلك تقديرات التكلفة وكيفيات التمويل مع إدماج المؤشرات المالية المرتبطة بالنتائج.

وأخيرًا، تتمثل المرحلة الخامسة في إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات وتوثيقها من خلال إبرام مذكرات تفاهم، أو رسائل التكليف بمهمة أو اتفاقيات تفصل مسؤوليات كل فاعل معني، والموارد المُعبأة، والمخرجات المنتظرة، ومؤشرات الأداء والتتبع الرئيسية.

ستشكل خلاصات مجموع هذه الأشغال موضوع مخطط عمل تفصيلي سيُعرض على مصادقة مجلس إدارة الوكالة الوطنية المزمع عقده في أكتوبر 2026، سيتم عرضه على مجلس إدارة الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة للمصادقة عليها في أكتوبر 2026، في حين سيتم عرض مخطط العمل الخاص بكل مؤسسة أو مقاولة عمومية على أجهزتها التداولية من أجل المصادقة عليها.

3. دور ممثلي الدولة المساهمة:

يلعب ممثلو الدولة المساهمة دورًا فعالا في تنفيذ السياسة المساهماتية للدولة داخل أجهزة الحكامة، وذلك من خلال المواقف التي يعبرون عنها باسم الدولة المساهمة، وكذا ملاحظاتهم واقتراحاتهم المتعلقة بمخططات عمل المؤسسات والمقاولات العمومية.

كما يحرص هؤلاء الممثلون، بالموازاة مع إرساء ممارسات الحكامة الجيدة، على أن تندرج مخططات إعادة الهيكلة واستراتيجيات التنمية والنمو للمؤسسات ضمن مسارات تتماشى مع السياسة المساهماتية للدولة وتوجهات السلطات العمومية. ويساهمون كذلك في ضمان حوار مستمر مع القطاعات الوزارية الوصية ومع مسيري المؤسسات والمقاولات العمومية.

إن تنزيل السياسة المساهماتية للدولة يشكل ورشاً مهيكلاً ومعقداً، نظرًا لتعبئة عدد كبير من الفاعلين المؤسساتيين والقطاعيين وزارات، وصية مؤسسات ومقاولات عمومية، الاتحاد العام لمقاولات المغرب غيرها، والذين تختلف انتظاراتهم وإكراهاتهم. وتزداد هذه التعقيدات نظراً لتنوع وسعة المواضيع التي تغطيها هذه السياسة، الأمر الذي يستدعي تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الأطراف المعنية.

وفي هذا السياق، تعتمد الوكالة مقاربة قائمة على التشاور، تُعطي الأولوية لتوحيد الرؤى بين مختلف الفاعلين وتعبئتهم المسبقة، بهدف ضمان تنفيذ تدريجي ومنسجم ومستدام للسياسة المساهماتية للدولة.

بالنسبة لاستكمال تركيبة مجلس إدارة كل من الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وصندوق محمد السادس للاستثمار، وفقا للمقتضيات القانونية، لتمكينها من القيام بمهام التوجيه الاستراتيجي والرقابة تدريجيا.

شرعت الوكالة الوطنية في تعيين الأعضاء المستقلين الثلاثة، المنصوص على تعيينهم في المادة 13 من القانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة، وفق المسطرة التي صادق عليها المجلس الإداري للوكالة الوطنية. كما عمل مجلس الإدارة على تكليف لجنة التعيينات والتعويضات والحكامة بالإشراف على مسلسل تعيين الأعضاء المستقلين (تحديد توصيفات الكفاءات والانتقاء الأولي للسير الذاتية للمرشحين...) واقتراح تعيينات لمجلس إدارة الوكالة بما يتلاءم مع تركيبته وطبيعة أوراش الإصلاح التي تتولى الوكالة تنفيذها.

ومن المرتقب إدراج تعيين الأعضاء المستقلين على مستوى مجلس إدارة الوكالة ضمن جدول أعمال اجتماع قادم لمجلس إدارة الوكالة، وذلك بعد استكمال أشغال لجنة التعيينات والتعويضات والحكامة.

وفيما يتعلق بصندوق محمد السادس للاستثمار، فقد تمت المصادقة على المسطرة الخاصة بتعيين المتصرفين المستقلين. كما تم تكليف لجنة التعيينات والتعويضات والحكامة لقيادة مسلسل تعيين أربعة أعضاء مستقلين في مجلس إدارة الصندوق، حيث وافقت هذه اللجنة على توصيفات الكفاءات للأعضاء المستقلين. ويجري حاليا العمل على الانتقاء الأولي للسير الذاتية للمرشحين.

وجدير بالذكر أن تعيين المتصرفين والأعضاء المستقلين داخل الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية التابعة لنطاق تدخل الوكالة الوطنية قد شهد تسارعاً ملحوظا منذ سنة 2025، حيث يضم نطاق تدخل الوكالة حاليا 34 متصرفاً مستقلاً تم تعيينهم من طرف 25 مقاولة عمومية (مقابل 7 متصرفين مستقلين فقط خلال سنة 2024).

بالنسبة للشروع في عملية نقل ملكية الحصص التي تمتلكها الدولة في المقاولات العمومية ذات الطبيعة التجارية التابعة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة لفائدة هذه الأخيرة وكذا تسريع تنفيذ عمليات إعادة هيكلة المحفظة العمومية ذات الطبيعة التجارية.

فيما يخص **نقل ملكية المساهمات التي تمتلكها الدولة في المؤسسات والمقاولات العمومية** التي تدخل في نطاق تدخل الوكالة إلى هذه الأخيرة، يجدر التذكير أنه وفقًا للقانون رقم 82.20، تتمثل المهام الرئيسية للوكالة الوطنية في السهر على مصالح الذمة المالية للدولة المساهمة، وتدبير مساهمات الدولة، وتولي تتبع وتقييم نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية المدرجة ضمن نطاق تدخلها.

وعلاوة على ذلك، ينص القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية على أن "الدولة بصفتها مساهما ستتخذ التدابير اللازمة لكي تنقل إلى الوكالة الوطنية، بصورة متدرجة، وبكامل حقوق الملكية، المساهمات التي تملكها في المقاولات العمومية والشركات المعنية"، مما سيمكن الوكالة من ممارسة دورها كمساهم على مستوى نطاق تدخلها، وتحويلها إلى شركة قابضة حقيقية تسعى إلى رفع قيمة محفظتها ومردوديتها المالية على الخصوص من خلال:

- تعزيز أوجه التآزر بين المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تحسين قيادة نجاعة الأداء واعتماد التدبير القائم على النتائج؛
- وبصفة عامة، تحسين تدفق الأرباح إلى الدولة من خلال تدبير نشيط وتثمين أمثل لمحفظتها .

وفي إطار تنفيذ هذا الورش، قامت الوكالة بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، بإعداد منهجية ومخططاً لنقل الملكية. وقد تم تقديم مخطط نقل المساهمات المدرجة ضمن نطاق تدخل الوكالة، بالإضافة إلى سيناريوهات قيم النقل إلى أجهزة حكامتها (لجنة الاستراتيجية والاستثمار بتاريخ 22 يوليوز 2025 ومجلس الإدارة بتاريخ 24 يوليوز 2025).

ويعتمد مخطط نقل الملكية على ما يلي :

- قيام الدولة بدفع مخصصات تعادل قيمة المساهمات المزمع نقلها؛
- تفويت الدولة - نقداً – للملكية الكاملة لسندات المساهمة لفائدة الوكالة.

ولا يرتبط المخطط المقترح بالشكل القانوني للوكالة الوطنية، إذ يمكن

الشروع في تنفيذه حالا ومواصلته بعد تحويل الوكالة إلى شركة المساهمة مع كونه الأمثل من الناحية الضريبية.

وفي هذا الصدد، أحيط مجلس إدارة الوكالة علمًا بالمقترحات المتعلقة بمخطط نقل مساهمات الدولة إلى الوكالة الوطنية وخيارات قيمة النقل، وأوصى المجلس، شريطة المناقشة مع الأطراف المعنية بالشروع في نقل المساهمات وفقاً لما يلي:

- بقيمة الأموال الذاتية المحاسبية (عندما تكون أقل من التكلفة التاريخية لدى الدولة)، أو بالتكلفة التاريخية بخلاف ذلك. مما سيمكن من رفع فوائض القيمة غير المحققة بالنسبة للوكالة الوطنية، وتعزيز أموالها الذاتية، وزيادة قدرتها (أ) على توزيع الأرباح لفائدة الدولة و(ب) على الاقتراض لصالح المؤسسات والمقاولات العمومية المدرجة ضمن نطاق تدخلها.

- وفي حالة تعذر ذلك، سيتم نقل المساهمات بالتكلفة التاريخية لدى الدولة. وسينتج عن هذا الخيار المحايد محاسبيًا بالنسبة للدولة، تقييد مؤونات من طرف الوكالة، ومع ذلك ستتوفر الوكالة على مستوى مريح من الأموال الذاتية، مما سيعزز قدرتها على الاستدانة لتمويل مشاريع المؤسسات والمقاولات العمومية.

طبقا لما سبق، تعمل الوكالة الوطنية على استطلاع رأي مختلف الأطراف المعنية بشأن مخطط نقل المساهمات بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية.

أما فيما يخص **عمليات إعادة هيكلة المحفظة العمومية ذات الطبيعة التجارية:**

بالإضافة إلى المواكبة في تنزيل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية المشار إليها أعلاه، تعمل الوكالة على تعزيز قيادتها الاستراتيجية من خلال دراسات قطاعية مهيكلة مرتبطة مباشرة بتنزيل السياسة المساهماتية للدولة:

1. القطاع السمعي البصري العمومي: وهي الدراسة الأكثر تقدماً، حيث تم استكمال التشخيص وتحديد هوامش التحسين الأداء التجاري، والتحكم في التكاليف، والتسريع الرقمي). كما تم وضع سيناريو مستهدف تدريجي. وتهدف المرحلة الأولى إلى تحقيق تآزر تزيد قيمته عن مليار درهم، لا سيما عبر تعاضد التكاليف، وتوحيد الوكالات الإشهارية، وإصلاح الحكامة، وتعزيز التتبع التحليلي، وتأمين مصادر التمويل.

2. دراسة القطاع المالى العمومي: (تم الشروع في الدراسة في 27 يناير 2026) وتهدف عملية إعادة الهيكلة المنسجمة والاستراتيجية للمحفظة العمومية في القطاع المالي والاستثماري، إلى بلوغ أقصى قدر من الجدوى الاقتصادية، والوضوح المؤسساتي والتكامل مع القطاع الخاص في احترام لمبادئ الحياد التنافسي ونجاعة التدخل العمومي. وتهدف هذه الدراسة إلى :

- تحديد رؤية مدمجة ومنسجمة للقطب المالي العمومي بما يتماشى مع السياسة المساهماتية للدولة والأولويات الوطنية في آفاق 2030-2035؛

- توضيح دور وتموقع ومهام البنوك والصناديق المالية العمومية، مع الفصل بين مهام المرفق العام والأنشطة التجارية؛

- تحديد روافع تحسين وإعادة هيكلة المحفظة المالية العمومية (التكامل، التخصص، التعاون، سيناريوهات إعادة التشكيل).

3. دراسة القطاع اللوجستيكي: (تم الشروع في الدراسة في 21 يناير 2026)، وتهدف إلى :

- إعداد رؤية شاملة لتدخل المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة لنطاق تدخل الوكالة في قطاع اللوجستيك؛

- تحديد خارطة طريق استراتيجية وعملياتية واضحة لتعزيز التنسيق والتكامل والتآزر بين هذه المؤسسات؛

- تعزيز حكامة هذه المؤسسات وتحسين نجاعتها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تقوية تعاونها مع باقي الأطراف المعنية في قطاع اللوجيستيك، سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص.

بالنسبة لإعادة إطلاق برنامج الخوصصة لتعزيز المداخيل غير الضريبية والمساهمة في إعادة هيكلة المحفظة العامة.

لقد تم إطلاق ورش إصلاح نظام الخوصصة في فبراير 2023، تحت القيادة المشتركة لوزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية. ويطمح هذا الإصلاح إلى إرساء منظومة مرنة تستفيد من التجربة الوطنية المتراكمة في هذا المجال، مع ضمان ملاءمة النصوص الجاري بها العمل، كما يهدف هذا الإصلاح إلى تأطير إحداث المقاولات العمومية التي لا يختص القانون بإحداثها، ومراجعة مساطر إبداء الرأي والترخيص المتعلقة بعمليات المحفظة وعلى رأس المال.

وعقب المصادقة على التعديلات الأخيرة لمشروع الإصلاح خلال اجتماع لجنة القيادة المنعقد في 23 يوليوز 2025، تمت إحالة الصيغة النهائية لمشاريع النصوص على وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 29 دجنبر 2025 في أفق إدراجها في مسطرة المصادقة.

ويهدف الإصلاح الجاري إلى ترشيد وتحسين مساهمات الدولة، من خلال ضمان تدبير ديناميكي ومنسجم لمحفظتها، ويرتكز هذا التدبير على منطق عائد المردودية الإجمالية، وكذا على الالتزام بضمان أن كل قرار بالانسحاب أو الاستمرار يتماشى مع الاحتياجات الاستراتيجية والاقتصادية للمملكة.

وهكذا، سيتم اتخاذ كل قرار بالانسحاب وفق رؤية بعيدة المدى، تأخذ بعين الاعتبار معايير المردودية، والتنافسية، ومساهمة الدولة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

من الآن فصاعداً، تندرج عمليات الخوصصة ضمن إطار السياسة المساهماتية للدولة، التي تهدف توجهاتها الاستراتيجية إلى تشجيع الشراكات

مع القطاع الخاص، وإدراج تدخل قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ضمن منطق التكامل وتعزيز مساهمة القطاع الخاص، وإرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية.

ولهذه الغاية، تُميّز السياسة المساهماتية للدولة بين ثلاث فئات من القطاعات:

- القطاعات ذات الأولوية: وهي التي ستحافظ الدولة فيها على حضورها، بل وستعززه، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية أو المرتبطة بالسيادة الوطنية، حيث تتطلب هذه القطاعات التزاماً مباشراً للحفاظ على المصالح الوطنية ودعم الخدمات الأساسية للمواطنين.

- القطاعات الناضجة: حيث ستنسحب الدولة منها تدريجياً لفائدة المستثمرين الخواص، خاصة في القطاعات التي لم يعد فيها حضور الدولة يمثل إضافة اقتصادية أو استراتيجية. وهي القطاعات التي يعتبر فيها وجود الفاعلين الخواص مجدياً، دون الحاجة إلى إعانات أو موازنات.

- القطاعات التي تتطلب انسحاباً جزئياً: وهي التي ستحافظ الدولة فيها على مصالحها الاستراتيجية مع السماح بدخول الرساميل الخاصة. مما يُمكّن من تلبية احتياجات التمويل وتحسين الحكامة ونجاعة أداء بعض المؤسسات والمقاولات العمومية.

وستعمل الوكالة الوطنية على تحديد فرص الخوصصة الممكنة وضمان انخراط كل عملية ضمن منطق الحكامة الجيدة، ونجاعة الأداء الاقتصادي، والاستدامة المالية، وتماشيا مع مبادئ السياسة المساهماتية للدولة.

بالنسبة لتسريع تحويل المؤسسات العمومية التابعة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة إلى شركات مجهولة الاسم بالتنسيق مع الوزارات الوصية المسؤولة عن إعداد النصوص القانونية.

إلى حدود هذا التاريخ:

- تمت المصادقة على مشروعي قانونين من طرف مجلس الحكومة، وهما حالياً قيد الدراسة من قبل البرلمان:

- مشروع قانون رقم 56.24 المتعلق بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة المساهمة، والذي صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 26 يونيو 2025 (وتمت المصادقة عليه في القراءة الأولى بمجلس النواب)؛

- مشروع قانون رقم 34.25 المتعلق بتحويل الوكالة الوطنية للموانئ إلى شركة مساهمة، والذي صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 11 ديسمبر 2025.

- توجد ثلاثة مشاريع قوانين قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة، ويتعلق الأمر بكل من المكتب الوطني للمطارات، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، والمختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية.

يوجد مشروعا قانونين في طور الإحالة على الأمانة العامة للحكومة من طرف الوزارات الوصية، ويتعلق الأمر بصندوق التجهيز الجماعي والمكتب الوطني للصيد.

تعتمد المقاربة المتبعة من طرف الوكالة الوطنية على منهجية تشاركية قائمة على البناء المشترك مع كافة الأطراف المعنية، وذلك من خلال تحديد دقيق للإطار، وتحليل المهام، وتحديد النماذج الاقتصادية ونطاقات التدخل إلى جانب إجراء تحليل معمق للأبعاد القانونية والمالية والتنظيمية والعملية المرتبطة بالتحويل، غيرها.

وذلك، يتضح أنه سيكون من الصعب الالتزام بالأجل القانوني لتحويل المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري، وذلك لعدة اعتبارات قانونية وتقنية ومالية. فعملية تحويل بعض المؤسسات تستلزم القيام بعمليات إعادة هيكلة مسبقة، بينما تتطلب مؤسسات أخرى دراسات أكثر تعمقًا ولا تعتبر الدولة المساهمة الطرف الوحيد المنخرط في عمليات لتحويل المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري، بل تشمل المؤسسات والمقاولات العمومية، والوزارات الوصية، والمكاتب الاستشارية، وغيرهم من الأطراف المعنية.

إن التنفيذ الكامل لبرنامج التحويل يمثل محطة بارزة في إصلاح القطاع العام، حيث سيمكن من تكوين محفظة من الفاعلين العموميين القادرين على المنافسة والمساهمة بشكل مستدام في الأولويات الوطنية.

كما أن التجربة المكتسبة من المشاريع الأولى الجارية، مثل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والوكالة الوطنية للموانئ، توفر دروساً مهمة لاستكمال هذا المسار؛ كما تؤكد وجاهة خيار التحويل إلى شركة المساهمة كأداة للتكيف المؤسساتية والتنمية الاقتصادية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الورش يتطلب مجهودًا كبيرًا واستثمارًا مهمًا من حيث الوقت. وفي هذا الإطار، عقدت الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة أكثر من 60 اجتماعًا ومشاورات مع مختلف الأطراف المعنية.

وبناءً عليه، اقترحت الوكالة الوطنية على وزارة الاقتصاد والمالية إحداث لجنة قيادة تضم كافة الأطراف المعنية. ومن شأن هذه اللجنة أن تشكل دعماً مهما لتعزيز تنسيق مكثف لورش تحويل المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري إلى شركات المساهمة.

وسيوفر هذا الإطار فرصة لعقد اجتماعات دورية تجمع مختلف الأطراف المعنية (الوزارات الوصية المؤسسات المعنية الأمانة العامة للحكومة، والوكالة الوطنية) بهدف تقاسم التقدم المحرز، واستباق الصعوبات وإيجاد حلول ملائمة بشكل جماعي.

كما ستعمل هذه اللجنة على تعزيز انسجام الإجراءات وإعطاء رؤية واضحة حول مستوى التقدم العام لهذا الورش، علماً أن رئاستها من طرف رئاسة الحكومة ستضمن تتبعاً دقيقاً وتعبئة أكبر لمختلف المتدخلين.

كما تضمن اقتراح الوكالة الوطنية أيضاً مراجعة الجدول الزمني القانوني

المنصوص عليه في القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يخص التحويل إلى شركات المساهمة، وذلك بالنظر إلى الصعوبات العملياتية والقانونية والمؤسساتية التي تم رصدها.

أما بالنسبة **للشق المتعلق بمديرية المنشآت العامة والخوصصة بوزارة الاقتصاد والمالية،** فإنه، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، لا سيما تلك التي تضمنها خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والداعية إلى الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية، حدد القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 26 يوليوز 2021، الأهداف الأساسية لتدخل الدولة في هذا الإصلاح وآليات تفعيله .

ويتمحور ورش الإصلاح حول الأهداف والتدابير التالية :

- إعداد النصوص القانونية والتنظيمية المنصوص عليها بالقانون الإطار رقم 50.21؛

- إعداد وتنفيذ برنامج لعمليات إعادة هيكلة وإجراءات تحسين حكامة المؤسسات

والمقاولات العمومية؛

-إصلاح النظام المؤطر لعمليات التصفية .

وفي هذا السياق مكنت التدابير المتخذة خلال الفترة 2021-2025 من تحقيق تقدم ملموس ونتائج إيجابية على مستوى تنزيل مختلف محاور هذا الورش الهيكلي، وهو ما أكده التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات (2024-2023)، الذي أبرز مستوى التقدم المحقق، لا سيما فيما يتعلق بإرساء الإطار القانوني والتنظيمي، وإطلاق عمليات إعادة الهيكلة القطاعية، فضلاً عن إعداد السياسة المساهماتية للدولة كمرجع استراتيجي لتدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يلي عرض لتقدم وتيرة الأشغال المتعلقة بمختلف مكونات هذا المشروع الإصلاحي :

- إعداد النصوص القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في إطار الإصلاح:

واصلت الحكومة خلال السنتين الأخيرتين جهودها من أجل استكمال المنظومة القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في إطار الإصلاح، حيث تم، إلى غاية متم شهر يناير ،2026 اعتماد تسعة (9) نصوص تشريعية وتنظيمية ونشرها، فيما يوجد نصان (2) في طور المصادقة وستة (6) نصوص قيد الإعداد والتشاور. كما يتم العمل على تسريع وتيرة استكمال هذه النصوص، عبر مواصلة المشاورات مع مختلف الشركاء المعنيين، وذلك بهدف اعتمادها في أقرب الآجال، خاصة وأن بعضها يرتبط بنتائج الدراسات الاستشارية الجارية وفق الأجندة المحددة لها.

ومن بين النصوص التي تمت المصادقة عليها ونشرها القانون المتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية، ومجموعة من المراسيم التنظيمية الخاصة بتعيين ممثلي الدولة والأعضاء المستقلين في الأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية وبتأليف هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة وكيفيات سيرها وبتحديد قائمة المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة المواكبة، والتوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة ومرسوم تنزيلها كما تمت المصادقة على الميثاق الجديد للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية بموجب المرسوم رقم 2.24.249 بتاريخ 24 أبريل 2025، المنشور بالجريدة الرسمية رقم 7399 بتاريخ 28 أبريل 2025، وهو ما شكل خطوة نوعية في ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وفقاً للمعايير الدولية، ولا سيما مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنتي 2015 و2024، وكذا مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21، بما يعزز النجاعة الاقتصادية والاستدامة المالية لهذه الهيئات.

ومن بين النصوص قيد الإعداد والتشاور مشروع قانون إصلاح منظومة المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية الذي يهدف إلى تحسين نجاعة المراقبة المالية للدولة بالارتكاز على أربعة توجهات أساسية وهي 1. مراقبة مالية قائمة أساسا على تقييم الأداء ومنظومة الحكامة والوقاية من المخاطر و 2. التعميم التدريجي للمراقبة المالية مع اعتماد مقاربة متناسبة مع الحكامة والتسيير و 3. الإلغاء التدريجي للمراقبة القبلية بالنسبة إلى المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا و4. تعزيز الشفافية والمحاسبة بناء على آليات منتظمة لنشر المعلومات. وقد شكل مشروع القانون موضوع عدة خبرات داخلية وخارجية، لا سيما من لدن البنك الدولي، وستتم ملائمته مع التوجهات الجديدة لإصلاح القانون التنظيمي لقوانين المالية.

1.عمليات إعادة الهيكلة.

أما بخصوص عمليات إعادة الهيكلة، فتعتبر هذه العمليات رافعة أساسية للإصلاح كما تم التنصيص عليه في القانون الإطار رقم 50.21. وقد اعتبر المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي 2023-2024، بأن تسريع عمليات إعادة الهيكلة يجب أن يتم بمبادرة من الوزارات الوصية التي يقع على عاتقها اعتماد خطط التنظيم المؤسسي لقطاعاتها على أساس رؤية جديدة واستراتيجية محينة، بهدف إنجاز سيناريوهات عملية وقابلة للتنفيذ بالنظر لتعقد الرهانات والصعوبات.

وفي هذا الإطار، يتم حاليا تنفيذ برنامج متكامل لهذه العمليات يمكن من ترشيد وعقلنة المحفظة العمومية يرتكز على عدة محاور استراتيجية: تعزيز النجاعة الاقتصادية والاجتماعية، واستحضار البعد الترابي للأداء العمومي،

وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وكذا تثمين التكامل وحذف تداخل المهام .

وقد أفضت الإجراءات المتخذة إلى تحديد برنامج شامل لعمليات إعادة الهيكلة موزعة

كما يلي :

- العمليات التي توجد في طور التنفيذ أو التي وصلت إلى مستوى متقدم من

النضج؛

- العمليات التي توجد قيد التقييم والدراسة والتشاور والتي تستلزم إجراء تحاليل معمقة وتبادل أقوى لوجهات النظر قبل إطلاقها؛

- عمليات إعادة هيكلة مرتبطة بحالات خاصة؛

عمليات إعادة الهيكلة التي توجد في طور التنفيذ أو التي بلغت مستوى متقدماً من النضج.

بخصوص **قطاع الصحة والحماية الاجتماعية** همت عملية الإصلاح إحداث الهيئة العليا للصحة والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته. وتشمل عملية إعادة الهيكلة كذلك إحداث 12 مجموعة صحية ترابية، دخلت أولاها حيز الخدمة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، إلى جانب حذف بعض الهيئات التي أضحت مهامها متداخلة مع المجموعات سالفة الذكر، على غرار 7 مراكز استشفائية جامعية و85 مرفق دولة مسيرة بصورة مستقلة و12 مديرية جهوية للصحة.

وقد تم إصدار 11 مرسوم بتحديد تاريخ الشروع الفعلي لباقي المجموعات الصحية الترابية في ممارسة اختصاصاتها.

ويشكل **حلول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي**، الذي أقره القانون رقم 54.23، محطة حاسمة في توحيد تدبير التأمين الإجباري عن المرض، بما يضمن تغطية أوسع ونجاعة أكبر وتعزيز العدالة في الولوج إلى الرعاية الصحية .

وفي **قطاع توزيع الماء والكهرباء**، مكنت الإصلاحات الهيكلية التي تم إطلاقها بموجب القانون رقم 83.21 من إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات لتحل محل وكالات التوزيع. وقد تم تفعيل 12 شركة جهوية متعددة الخدمات خلال سنة 2025، وتم اعتماد برامجها الاستثمارية الرامية إلى تعزيز الولوج الشامل للماء الصالح للشرب والكهرباء والتطهير، مع تطوير اللجوء إلى المياه غير الاعتيادية وتحسين أداء الشبكات .

وفي **قطاع التعمير والإسكان** يكرس إحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان قفزة نوعية في أفق حكامة ترابية مندمجة وملائمة لمشروع الجهوية المتقدمة. ويقضي مشروع القانون رقم 64.23، الذي تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة المنعقد في يونيو 2025 ومن طرف مجلس النواب بتاريخ 20 يناير 2026، بإحداث 12 وكالة جهوية للتعمير والإسكان لتحل محل 29 وكالة حضرية .

ومن المقرر كذلك، تحويل الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع (12) وكالة) إلى شركات مساهمة، حيث تمت المصادقة خلال المجلس الوزاري بتاريخ 9 أبريل 2026 على مشروع قانون تنظيمي رقم 031.26 بتغيير القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات. ومن شأن اعتماد هذا النص تعزيز إنجاز المشاريع لحساب الدولة والجماعات الترابية في إطار حكامة ترابية ناجعة.

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

- صادق مجلس الحكومة بتاريخ 23 يناير 2026، على مشروع القانون رقم 38.25 يقضي بحل وتصفية الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية. ويهدف إلى حل الوكالة وتحويلها إلى مؤسسة جامعية تابعة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله، وذلك لتكريس اندماجها في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، واستثمار رصيدها البحثي في إطار الجامعة؛

- تمت المصادقة من لدن مجلس الحكومة بتاريخ 12 فبراير 2026 على مشروع قانون رقم 57.25 بتغيير القانون رقم 80.00 المتعلق بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني (CNRST)، بهدف تطوير آليات اشتغال المركز وملاءمته مع المعايير والممارسات الفضلى الدولية، وذلك من خلال تدقيق مهامه قصد تمكينه من الإسهام الناجع في تثمين البحث العلمي وتحفيزه وتقييمه واستثمار نتائجه؛

- وتمت المصادقة كذلك بمجلس الحكومة بتاريخ 26 فبراير 2026 على مشروع قانون رقم 68.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي (ANEAQ)، بهدف تحديث الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بتقييم مكونات التعليم العالي والبحث العلمي قصد تجويدها وملائمتها مع الممارسات الفضلى المتعارف عليها دوليا وكذا تحسين الحكامة؛

- كما تدارس مجلس الحكومة بتاريخ 16 أبريل 2026، مشروع قانون رقم 08.26 بتغيير القانون رقم 81.00 القاضي بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية (ONOUSC)، بهدف تعزيز مهام المكتب فيما يخص تدبير الإقامات الجامعية لفائدة مؤسسات التعليم العالي وتحسين موارده المالية وتعزيز حكامته المؤسساتية والترابية عبر إحداث مكاتب جهوية وتعيين ممثلي الجهات والاتحاد العام لمقاولات المغرب ضمن تأليف مجلس إدارته.

وفي **القطاع السمعي البصري**، يجري تجميع مختلف الفاعلين العموميين داخل قطب واحد في إطار نموذج جديد للحكامة يعزز الشفافية ويوفر خدمة إعلامية وطنية ذات جودة ومضمون. وبهدف تسريع تنفيذ هذه الهيكلة، تم إطلاق دراسة استراتيجية من **لدن الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات** الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث

ترتكز هذه الدراسة على أجرأة وتأسيس القطب السمعي البصري العمومي المستقبلي واقتراح هيكلة تنظيمية وحكامة مستهدفة وملائمة للسياق تنبني على تشخيص معمق للبنيات المعنية. ومن جهة أخرى، تمت المصادقة على القانون رقم 18.23 بإعادة هيكلة **المركز السينمائي المغربي** بهدف إعادة تحديد مهامه ومراجعة حكامته .

وفي **قطاع النجاعة الطاقية**، تمت مراجعة الإطار التنظيمي بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة من أجل توضيح الأدوار وتعزيز التكامل داخل المنظومة، كما تمت تصفية شركة الهندسة الطاقية بعد قرار جمعية المساهمين بتاريخ 29 يوليوز 2025 وذلك بعد استنفاد مهامها .

وفي **قطاع الاستثمار**، تم بمقتضى القانون رقم 22.24 إعادة تموقع المراكز الجهوية للاستثمار من خلال تعزيز مهامها واعتماد حكامة موحدة ولامركزية للاستثمار عبر تحويل قرارات اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والتي تم إسناد رئاستها للمراكز الجهوية للاستثمار إلى قرارات تنفيذية. كما تم تكليف هذه المراكز بالإشراف على منظومة تمويل ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة .

- عمليات إعادة الهيكلة قيد التقييم والدراسة والتشاور: تشمل العمليات قيد التقييم نطاقا واسعا من المؤسسات والمقاولات العمومية التي تنشط في مجالات متعددة، على غرار التنمية الاجتماعية والإسكان والبنيات التحتية، والتعليم العالي والبحث العلمي واللوجستيك، والانتقال الطاقي، والمعادن وتركّز هذه العمليات على تحليل نجاعة المنظومات القائمة، وتوضيح المهام، وترشيد الموارد والإمكانيات.

- عمليات إعادة هيكلة مرتبطة بحالات خاصة: تم وضع خطة عمل بهدف تحديد عمليات تحسين الحكامة والتسيير وتحصيل الموارد وملاءمة المراقبة المالية لفائدة عدة مؤسسات ومقاولات عمومية .

2.النظام المؤطر لعمليات التصفية.

أما فيما يخص **مراجعة النظام المؤطر لعمليات التصفية**، وطبقا لأهداف مشروع الإصلاح، فقد تم إطلاق دراسة تتعلق بإحداث هيئة مركزية لتصفية المؤسسات والمقاولات العمومية، ستتولى مهام التنسيق والإشراف وتسريع عمليات التصفية، وفق مقاربة مندمجة ومهنية والتي تهم 92 مؤسسة ومقاولة عمومية توجد قيد التصفية. وسيمكن إحداث هذه الهيئة من تجاوز العراقيل التي تعرفها عمليات التصفية، لا سيما فيما يخص غياب مرجع قانوني ومسطري مندمج وتعدد المتدخلين وبطء المساطر الذي ينتج عنه تحمل دائم للميزانية العامة لارتفاع التكاليف المالية. كما ستسهم في تعزيز حكامة التصفية والتحكم الأمثل في التكاليف مع وضع مخطط عمل مستعجل لتنفيذ وإنهاء العمليات قيد التصفية .

ويجري حالياً إعداد الإطار القانوني المنظم لمهام وعمل الهيئة المركزية والذي يُرتقب أن يتضمن تدابير عملية ترمي إلى إعادة صياغة الإطار التنظيمي، والارتقاء بمهنية المصفين ومواءمة طرق تعيينهم وتعويضاتهم فضلاً عن إرساء نظام معلوماتي لتتبع عمليات التصفية.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والمالية تعتمد رؤية إصلاحية مندمجة ومتعددة الأبعاد، تروم تسريع وتيرة تنزيل هذا الورش وفق مقاربة تشاركية، بما يضمن ترشيد حجم المحفظة العمومية، والرفع من نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وتعزيز دورها الاستراتيجي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين خاصة على المستوى الترابي بهدف تحقيق أمثل للعدالة المجالية.

المحور الثالث يتعلق بقبول وإلغاء الديون غير القابلة للتحصيل بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

في هذا الإطار، قام المجلس الأعلى للحسابات بمهمة رقابية حول تسيير إلغاء الديون الجمركية غير القابلة للتحصيل سنة 2023 انبثقت عنها مجموعة من التوصيات، أهمها ما يلي:

- إعداد مقترحات بمراجعة مدونة تحصيل الديون العمومية المواد 126 و127 و(139) بغاية:

- تيسير وتليين شروط قبول الإلغاء؛
- سن قاعدة قبول الإلغاء الجزئي لبعض الديون المعروفة بضخامة مبالغها وصعوبة تحصيلها (الغرامات والإدانات النقدية)؛
- تطوير النظام المعلوماتي الحالي وتحسينه لضمان تدبير أكثر فعالية وشفافية لمسطرة قبول إلغاء الديون؛
- وضع آلية فعالة لتتبع ومراقبة مسطرة إلغاء الديون، لضمان الفعالية والنجاعة؛
- وضع آليات محفزة لتسوية الباقي استخلاصه عن طريق مسطرة قبول الإلغاء وضمنها تعليل قرارات رفض قبول مقترحات إلغاء الديون .

تفاعلت الإدارة مع هذه التوصيات بما يلي:

- إعداد مقترحات بتعديل مدونة تحصيل الديون العمومية قصد تليين شرط قبول الإلغاء من جهة، وإرساء قاعدة القبول الجزئي للديون المتعذر تحصيلها من جهة أخرى؛

- بشأن باقي التوصيات الثلاثة الأخيرة بحيثياتها الجزئية، تم تطوير وتوطيد المعالجة المعلوماتية للملفات، علاوة على تنزيل التوصيات الأخرى المتعلقة بتقوية القدرات التدبيرية في مجال تصريف الديون غير القابلة للاستخلاص.

هذا، وإذ تحرص وزارة الاقتصاد والمالية على التفاعل بكل إيجابية مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات بما يحقق العقلنة التدبيرية ويحفظ الأمن المالي للدولة خدمة للصالح العام، فإنها تشيد بخلاصات المهمة الرقابية المتعلقة بقبول إلغاء الديون العمومية لما أتت به من أفكار وتصورات داعمة للجهود

المتواصلة لوزارة الاقتصاد والمالية في شقي التدبير والرقمنة، ناهيكم عن وجاهة الحلول التشريعية المقترحة.

وتعول وزارة الاقتصاد والمالية على المؤسسة التشريعية في سن التدابير المناسبة لتطوير مؤسسة قبول إلغاء الديون العمومية، لما لذلك من أهمية في تحقيق ما يلي:

- تصريف الديون الميؤوس منها في تحصيل وعدم هدر الوقت والطاقة بشأنها؛
- تركيز الجهود على الديون ذات الحظوظ في الاستخلاص؛
- إعطاء صورة صادقة عن المالية العامة بالتخلص من الديون غير القابلة للتحصيل.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حول "مراقبة إدارة منظومة المعلومات":

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أود أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بمراقبة إدارة منظومة المعلومات لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

وإذ ننوه بهذا العمل الدقيق والموضوعي، فإننا نؤكد حرصنا على التفاعل البناء مع كافة الملاحظات والتوصيات الواردة فيه، التي نعتبرها مدخلا أساسيا لتطوير منظومة الإعلام الخاصة بالقطاع، كي نجعل منها آلية فعالة تسمح لنا بمواكبة خارطة الطريق 2022-2026، وبالتركيز بشكل أكبر على أولويات الإصلاح وبرامج خارطة الطريق المذكورة وتوقع الاحتياجات الوظيفية المستهدفة مثل احتياجات المدرسة الرائدة أو إدارة مشاريع الإصلاح.

ومنذ انتهاء مهمة المراقبة التي أجريت في عام 2024، قامت الوزارة بتنفيذ العديد من المشاريع التي سمحت بالتقدم في بعض الجوانب التي أبرزها التقرير النهائي، كما تفاعلت الوزارة مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات من خلال وضع برنامج عمل يرتكز على 46 إجراء عمليا، منها 28 إجراء أنجز أو في طور الإنجاز و18 إجراء قد تمت برمجته.

وهكذا، فإن أكثر من نصف التوصيات، توجد قيد التنفيذ أو تم تنفيذها بالفعل، والوزارة ملتزمة باستكمال عملية تنفيذ توصيات التقرير النهائي، التي ستساعدنا على استهداف محاور التحسين ذات الأولوية بشكل فعال، وباتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

لقد عملت الوزارة على إطلاق مجموعة من الأوراش والإجراءات العملية التي تستجيب بشكل مباشر للتوصيات الواردة في التقرير، ويمكن إبراز أهمها في المحاور التالية:

أولا، في محور تشخيص الوضع الحالي للنظام المعلوماتي، أطلقت الوزارة مبادرة لتحيين شامل لمرجع المساطر والإجراءات المعتمدة بالوزارة وبالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وفق المعايير الدولية المعتمدة، حتى تكون لدينا قاعدة موحدة ومنظمة تحكم سير العمل في جميع البنيات الإدارية وتضمن انسجام الممارسات وتوحيدها، فضلا على تحيينها بشكل منتظم.

ولضمان جودة الأداء وتعزيز القدرات وتأمين استمرارية الخدمات، فقد قامت بعدة إجراءات واستثمارات تهم هندسة النظم المعلوماتية الرئيسية والتتبع الآني، كما نستمر في استكمال تجهيز مواقع الحفظ الاحتياطي والتعافي من الكوارث وتعزيز الاختبارات الاستباقية لضمان استمرارية الخدمات في مختلف الظروف.

كما قامت الوزارة، في إطار مراجعة هيكلة وتنظيم المصالح المركزية، بتحويل مديرية نظم المعلومات إلى مديرية نظم المعلومات والتحول الرقمي استجابة للرهانات القائمة في المجال الرقمي وتعزيزا لقدرة الوزارة على مواكبة التحولات الكبرى والتطور التكنولوجي، كما يتم تحيين ميثاق حكامة منظومة المعلومات الصادر سنة 2016، بما يضمن تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل أوضح، ويرسي قواعد متجددة للتدبير.

وتعمل الوزارة حاليا على وضع وبلورة سياسة حكامة البيانات، وتوحيد مصادر البيانات ونظم المعلومات، واستخدام أدوات وتقنيات حديثة لضمان جودة البيانات مع اعتماد حملات للتحسيس بأهميتها.

ومن جهة أخرى، وتعزيزا لجودة التعلمات تعمل الوزارة على توفير بنية تحتية رقمية متطورة لدعم إدماج التكنولوجيات الحديثة في التعليم، بما في ذلك القاعات المتعددة الوسائط والحقائب الرقمية واللوحات اللمسية والسبورات التفاعلية.

وفي سياق تنزيل برنامج مدارس وإعداديات الريادة الذي أطلقته الوزارة في إطار تنزيل خارطة الطريق 2022-2026، التي تهدف الى توفير مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، وتحسين التعلمات والتصدي للهدر المدرسي، من خلال اعتماد أساليب تدريس جديدة وفعالة بتنفيذ نهج متعدد الأبعاد يتمحور حول التلميذ والاستاذ والمؤسسة التعليمية، يتم تزويد أساتذة هذه المؤسسات، وكذا أساتذة المواد العلمية بالسلك الثانوي التأهيلي بحواسيب محمولة وتوفير الإنترنت بسرعة كافية في المؤسسات التعليمية حيث تم ربط

96% من المؤسسات التعليمية بالإنترنت وتجهيز 90% منها بالوسائط الرقمية الأساسية، وكذا تجديد ما يزيد عن 90% من الوسائل التكنولوجية المتقادمة.

وفي إطار نفس هذا البرنامج، قامت الوزارة بإعادة تأهيل مؤسسات الريادة وتزويدها بالمعدات اللازمة مثل أجهزة العرض وأجهزة الحاسوب بالإضافة الى تقديم دروس رقمية تم تطويرها بالكامل من قبل أعضاء هيئة التدريس يتم الولوج إليها عبر منصة "TelmidTice" من طرف أطر التدريس بمؤسسات الريادة.

وهكذا تم تجهيز 5650 مدرسة ابتدائية و786 إعدادية إلى حدود اليوم بالمعدات الرقمية اللازمة، وكذا اقتناء 50.000 حاسوب محمول سنويا لفائدة الأطر التربوية المنخرطة في هذا المشروع، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الحواسيب حاليا 118.000 مستفيد ومستفيدة. ويتم تعميم هذا المشروع بصفة تدريجية إلى أن يكتمل تجهيز جميع المؤسسات بسلكي الابتدائي والاعدادي في غضون الثلاث سنوات القادمة إن شاء الله.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

قامت الوزارة بإدماج جميع وظائف منظومة المعلومات في آليات الحكامة الاستراتيجية لتتبع المشاريع المعلوماتية. كما تشتغل على توسيع نطاق اشتغال المفتشية العامة للوزارة لتشمل عمليات التدقيق في منظومة المعلومات ومشاريعها.

أما على مستوى تدبير المشاريع المعلوماتية، فقد أرسينا منهجية مرنة (Agile) لتدبير المشاريع المعلوماتية، تقوم على إشراك المستعملين منذ مرحلة التصور، وعلى الاستجابة السريعة لحاجياتهم المتجددة.

ونحرص اليوم على تعميم هذه المنهجية ودعمها بتدابير تضمن التتبع المستمر والتقييم المنتظم لمدى رضا المستعملين عن الخدمات المقدمة.

إضافة إلى ذلك، تقوم الوزارة حاليا بوضع أسس مرجعية للمتطلبات الهندسية والتماسكية، وكذا متطلبات إدارة مستويات الخدمة (Service Level Agreements) لتأطير عمل جميع المتدخلين وسيتم دمجها في جميع طلبات العروض ذات الصلة بنظام المعلومات.

وفي محور تدبير العمليات المعلوماتية، تشمل خطة العمل المتبعة تحديث إجراءات إدارة العمليات وفق إطار ITIL v4 وتحسين إدارة مستويات الخدمة SLA بمتابعة دقيقة وتعميم أنظمة المتابعة الآنية وتحسين إدارة الحوادث والتغييرات باستخدام منصة خاصة بذلك، إضافةً إلى توحيد إدارة الأصول المعلوماتية.

وتواكب الوزارة هذه المشاريع بتعزيز استمرارية العمليات من خلال تحيين واستكمال خطط استمرارية الخدمات وخطط استعادة الأنشطة، إلى جانب تحسين تدريجي لإدارة الموارد البشرية والكفاءات بما يضمن رفع مستوى الأداء المؤسسي واستدامته.

كما تم تأطير عملية البرمجة بوسائل التحليل الآلي وكذا إخضاعها لاختبارات الأداء قبل اعتمادها.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

إن الوزارة تعتبر الأمن السيبراني ورشاً استراتيجياً وحيوياً بالنظر إلى حساسية المعطيات التي تتم معالجتها داخل المنظومة المعلوماتية للقطاع.

ولهذا الغرض تم إعداد خارطة طريق متكاملة للأمن السيبراني للفترة 2025-2026، ترتكز على تعزيز البنية الأمنية وتطوير قدرات الرصد والاستجابة للحوادث المعلوماتية.

وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على تعميم المصادقة متعددة، العوامل وتعزيز تدبير الولوج للأنظمة الحساسة، واعتماد مقاربة "Zero Trust" بالنسبة للأنظمة ذات الحساسية المرتفعة.

كما يتم العمل على تعزيز أنظمة مراقبة التهديدات والهجمات المعلوماتية، وتجميع وتحليل السجلات الأمنية ضمن منصات مركزية متخصصة، مع الإعداد لإرساء مركز عمليات للأمن السيبراني يعمل بشكل متواصل.

ومن جهة أخرى، تواصل الوزارة تحيين سياسة أمن نظم المعلومات، وتطوير آليات تصنيف المعطيات وتدبير المخاطر، بما ينسجم مع توجيهات المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، والمعايير الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

في الختام، أود أن أثني مجددا على النهج الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات في إعداد هذا التقرير الذي يتيح لنا فرصة توجيه جهودنا، في إطار ديناميكية إيجابية للتحسين المستمر.

إننا نؤمن بأن بناء مدرسة عمومية حديثة وفعالة لا يمكن أن يتحقق دون منظومة رقمية قوية وآمنة ومرنة، قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة والاستجابة لحاجيات الإدارة التربوية والمتعلمين والأطر التربوية والإدارية، في إطار الورش الإصلاحي الكبير الذي تعمل الوزارة على تنزيله، استجابة للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وانتظارات المواطنات والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

3) مداخلة السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية حول "منظومة الحماية الاجتماعية".

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة اليوم لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2025-2024، في شقه المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية، التي تندرج ضمن الورش الملكي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده الرامي إلى تحقيق ثورة اجتماعية حقيقية، تجعل من كرامة المواطن المغربي هدفا أسمى يعزز ركائز الدولة الاجتماعية.

إننا في الحكومة، **وفي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية** بشكل خاص، نتلقى ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص هذا الورش الحيوي ببالغ الاهتمام والتقدير، حيث نعتبر المحاكم المالية شريكا استراتيجيا في تأمين مسار هذا المشروع الضخم، لضمان استدامته ونجاعته المالية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد توقف تقرير المجلس عند محطات مفصلية في تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ومن منطلق الشفافية والمسؤولية، سأستعرض أمامكم كيف تفاعلت الوزارة مع توصيات المجلس بخصوص **ضمان ديمومة أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتحديث آليات الحكامة والرقمنة**، وهي كلها ملاحظات نعتبرها دعامة أساسية لتجويد أدائنا وتجاوز الإكراهات الميدانية.

إن هدفنا اليوم من هذا النقاش هو عرض المنجزات التي تم تحقيقها والتي تندرج ضمن تنزيل التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس السالف الذكر.

وسيتم تناول ما تم إنجازه استنادا إلى تنزيل التوصيات كما جاءت في التقرير.

بخصوص تقدم ورش تعميم التأمين الإجباري عن المرض، بلغ عدد السكان المشمولين بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض "أمو تضامن" ما مجموعه 11.08 مليون شخصا إلى غاية 28 أبريل 2026. كما تجاوزت الاشتراكات 9.5 مليار درهم (الأرقام الواردة مستوحاة من القوائم المالية والإحصائية المدلى بها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 28 أبريل 2026).

تجدر الإشارة إلى أن التغطية الصحية لا تقتصر على نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض فقط حيث توجد أنظمة أخرى، مثل صناديق التأمين الداخلية، والنظام التعاقدي الذي يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى أنظمة خاصة ومختلفة.

بخصوص التوصية المتعلقة بمواصلة تفعيل الهيئة العليا للصحة حتى تتمكن من مباشرة المهام المنوطة بها فيما يتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض، خاصة إعداد واعتماد البروتوكولات العلاجية.

نظرا للأهمية الكبرى التي تضطلع بها الهيئة العليا للصحة باعتبارها مؤسسة استراتيجية، تم إحداثها بموجب القانون رقم 07.22 باعتبارها هيئة للضبط والتقنين ستلعب محوريا في ورش الإصلاح العميق الذي تشهده المنظومة الصحية الوطنية كدعامة أساسية لتنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ولا سيما من خلال التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص وكقوة اقتراحية بشأن السياسات العمومية في مجال الصحة، فقد أولتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أولوية خاصة.

حيث إنه، وبعد صدور القانون رقم 07.22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة، وتفضل مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 18 أكتوبر 2024، بتعيين السيد مصطفى أبو معروف رئيسًا للهيئة العليا للصحة باشرت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، عملية تنزيل مقتضيات القانون 07.22 السالف الذكر، عبر تسريع إعداد وإصدار مجموعة من النصوص التطبيقية اللازمة من أجل تفعيل الهيئة العليا للصحة وتمكينها من الاضطلاع بمهامها كاملة وفي أقرب الآجال.

إذ تم في هذا الصدد، إعداد وإصدار النصوص التنظيمية التالية:

- المرسوم رقم 2.24.642 صادر في 26 من رجب 1446 (27 يناير 2025) بتطبيق أحكام المادة 32 من القانون رقم 07.22 المتعلّق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛

- المرسوم رقم 2.24.643 صادر في 12 من شعبان 1446 (11 فبراير 2025) بتحديد كيفيات تعيين أعضاء مجلس الهيئة العليا للصحة، لتمكين الهيئة من استكمال بنيتها المؤسساتية وضمان تمثيلية الكفاءات والخبرات الوطنية داخل أجهزتها التداولية؛

- القرار المشترك لوزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 376.25 صادر في 14 من شعبان 1446 (13 فبراير 2025) بتحديد قائمة العقارات والمنقولات التي توضع رهن إشارة الهيئة العليا للصحة أو التي تنقل إليها، بما يضمن توفير الوسائل المادية واللوجيستيكية الضرورية لانطلاق عملها في ظروف ملائمة؛

- المرسوم رقم 2.24.1120 صادر في 12 من شوال 1446 (11 أبريل 2025) بتعيين مندوب الحكومة لدى الهيئة العليا للصحة؛

- المرسوم رقم 2.25.445 صادر في 16 من ذي القعدة 1446 (14 ماي 2025) بتعيين الكاتبة العامة للهيئة العليا للصحة، وهو ما شكل خطوة إضافية نحو استكمال هيكلتها الإدارية والتنظيمية وتهيئة الشروط اللازمة للشروع الفعلي في ممارسة اختصاصاتها.

وبالموازاة مع هذه التدابير التنظيمية والمؤسساتية، فإن المشاورات جارية من أجل تعيين أعضاء مجلس الهيئة، ولا سيما 5 الأعضاء الدائمين و10 الأعضاء المستشارين، بموجب مرسوم يقترح من لجنة تضم رئاسة الحكومة والأمين العام للحكومة وممثلين عن عدد من السلطات الحكومية المعنية، لا سيما السلطة الحكومية المكلفة بالصحة والحماية الاجتماعية وبالداخلية وتلك المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وإدارة الدفاع الوطني، إضافة

إلى رئيس الهيئة العليا للصحة، ويتم اختيار هؤلاء الأعضاء من بين شخصيات مشهود لها بالكفاءة والخبرة في عدد من المجالات المرتبطة بمهام الهيئة، لا سيما التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والصحة العمومية، والطب والصيدلة، وتدبير المؤسسات الصحية، وعلم الأوبئة والاقتصاد والعلوم القانونية والاجتماعية، وكذا البحث العلمي الطبي أو الصيدلي، مع مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال عند تعيين أعضاء المجلس.

وعليه، وحيث يكتسي هذا الإجراء أهمية بالغة بالنظر إلى الدور المحوري الذي يضطلع به هؤلاء الأعضاء سواء الدائمين أو المستشارين في دعم أشغال مجلس الهيئة وإغناء مداولاته بخبرات علمية وتقنية غنية ومتنوعة، تساهم في تفعيل اختصاصات الهيئة، بما في ذلك تقييم جودة الخدمات الصحية وتعزيز حكامة المنظومة الصحية، فإن اختيار هاته الشخصيات تفرض من الرصانة ما يلزم لضمان الغاية المرجوة.

فيما يخص إعداد واعتماد البروتوكولات العلاجية، فإن الوزارة في اتصال مع الجمعية المغربية للعلوم الطبية من أجل إنجاز ثمانية وعشرين (28) بروتوكولا علاجيًا جديدًا، كما أن مسطرة إضفاء الصفة الإلزامية هي في طور الاستكمال على أربعة عشر (14) بروتوكولا علاجيًا سبق أن صادقت عليها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

فيما يخص التوصية المتعلقة بالحرص على مراقبة وضبط النفقات المرتبطة بالأمراض المزمنة والخطيرة وكذا الاستشفاء التي تسجل تزايدا مستمرا، وذلك بالانكباب على معالجة أسباب تطور هذه الأمراض وتعزيز الوقاية منها.

نظرا لما يسجل من تزايد مستمر في هذه النفقات وتأثيرها على التوازنات المالية للتأمين الصحي، فإن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تعمل جاهدة لمعالجة أسباب تطور هذه الأمراض وتعزيز الوقاية منها، حيث تتبنى اعتماد سياسة صحية وقائية تهدف إلى التحكم في مؤشرات الإصابة بالأمراض، ولا سيما الأمراض المزمنة والمكلفة منها، وذلك عبر تعميم برامج الكشف المبكر المجاني لفائدة الفئات الأكثر عرضة للخطر، وتعزيز برامج التوعية الصحية والتتبع الطبي المبكر.

كما يتم العمل على تعزيز طب القرب والرعاية الصحية الأولية بما يحد من اللجوء إلى الاستشفاء ويخفف الضغط على المؤسسات الاستشفائية وبالتالي كلفة العلاج.

وفي الإطار نفسه، تم بموجب القانون رقم 54.23 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 المتعلق بالتأمين الاجباري الأساسي عن المرض وبسن أحكام خاصة، التنصيص على إمكانية إسهام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تمويل الخدمات الوقائية المتعلقة بالفحوصات الطبية والتتبع الصحي والتوعية الصحية المرتبطة بالبرامج الصحية ذات الأولوية المندرجة في إطار السياسة الصحية للدولة.

ومن جهة أخرى، تعمل الوزارة على إعداد البروتوكولات العلاجية وإقرار إلزاميتها، مع تحيينها بشكل مستمر، استنادا إلى دلائل علمية محينه.

كما يتم اعتماد سياسة دوائية تروم التحكم في نفقات الأدوية وتحسين الولوج إليها، من خلال التفاوض بشأن أسعار الأدوية المكلفة وتشجيع استعمال الأدوية الجنيسية، كما تشتغل الوزارة على مراجعة المنظومة القانونية سواء التشريعية أو التنظيمية، المؤطرة لسعر بيع الأدوية من خلال تغيير وتتميم القانون 17.04 بموجب مشروع القانون رقم 27.26 المعروضة على أنظار البرلمان قصد الدراسة والتداول والمصادقة حيث سيمكن بلادنا من تحسين المؤشرات الدولية المرتبطة بضبط منظومة الرقابة والتقنين قصد الوصول إلى مستوى النضج الثالث ML3 ضمن تصنيف منظمة الصحة العالمية.

ومن جانب آخر، تشمل التدابير المعتمدة تفعيل مسلك العلاجات، ورقمنة القطاع الصحي من خلال اعتماد الملف الطبي الرقمي، إضافة إلى إرساء نظام معلومات وطني لتتبع نفقات الأمراض المزمنة حسب الجهة ونوع المرض.

ولهذه الغاية أعدّت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية مشروع المرسوم المتعلق بالخريطة الصحية تطبيقا لأحكام القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي سيعرض على القطاعات المعنية من أجل إبداء الرأي في أفق استكمال مسطرة التداول والمصادقة.

وفي أفق تعزيز حكامة النفقات الصحية وربط التمويل بمؤشرات الأداء الصحي، تم تحديد أجال زمنية محددة للتفعيل حيث سيتم تعميم برامج الكشف المبكر للفئات المعرضة للخطر، وتعزيز الرعاية الصحية الأولية وترشيد نفقات العلاج والأدوية، كما سيتم اعتماد آليات التدقيق الدوري للنفقات وربط التمويل بمؤشرات الأداء الصحي.

أما بخصوص التوصية المتعلقة بالعمل على تحيين المراجع الصحية خاصة منها المصنف العام للأعمال المهنية والتعريفة الوطنية المرجعية، وذلك عبر التسريع بتوقيع واعتماد الاتفاقيات الوطنية المحددة لها، بهدف المساهمة في تقليص النفقات المتبقية على عاتق المؤمنين وتثمين فعالية التأمين:

يتم العمل على تحيين المراجع الصحية من خلال اعتماد المصنف العام للأعمال المهنية وتحيين التعريفة الوطنية المرجعية. كما تم اعتماد بروتوكولات علاجية ملزمة تروم ترشيد وصف العلاجات وضبط النفقات، حيث تمت المصادقة على أكثر من 14 بروتوكولا علاجيًا يهم أمراضًا مزمنة ومكلفة.

وبالموازاة مع ذلك، يجري إعداد وتحيين وتوقيع الاتفاقيات الوطنية مع مختلف مقدمي العلاجات من أطباء ومصحات خاصة ومختبرات تحاليل ومراكز أشعة، بهدف تأطير العلاقة مع الهيئات المدبرة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتحديد التعريفة الوطنية المرجعية وشروط التكفل بالعلاجات، وكذا آليات التعويض والمراقبة الطبية، إضافة إلى المساهمة في ضبط تكاليف التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتعزيز الولوج إلى العلاجات وتقليص المصاريف المتبقية على عاتق المؤمنين.

وفي هذا السياق، فإن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تسهر على

الإشراف على المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الوطنية مع مقدمي العلاجات مع استحضار الأدوار المنوطة بالهيئة العليا للصحة بهذا الخصوص، وذلك من أجل إعداد مشاريع اتفاقيات وطنية جديدة تتضمن مراجعة أسعار الخدمات الصحية من أعمال طبية وجراحية واستشفائية وبيولوجية.

وفيما يخص التوصية المتعلقة بمراجعة مسطرة تحديد أسعار الأدوية وقابليتها للتعويض، بالنظر إلى تأثيرها الكبير على نفقات النظام وتعزيز استعمال الأدوية الجنيسة بهدف تقليص هذه النفقات.

يهدف تدبير قطاع الدواء بالمغرب إلى ضمان توازن المنظومة، حيث تضطلع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بمهمة تحديد أسعار الأدوية والمصادقة عليها، إضافة إلى تنظيم الوصول إلى هذه الأدوية وضبط تكاليفها.

ويأتي هذا الدور في سياق السعي لتقليص العبء المالي المتبقي على كاهل المؤمنين، خاصة وأن نفقات الدواء تستحوذ حالياً على حصة كبيرة تقارب 32.5 من إجمالي نفقات التأمين الإجباري عن المرض.

وفي هذا الإطار، يخضع إدراج أي دواء ضمن قائمة التعويض لمسار تقييم تشرف عليه لجان مختصة، حيث تقوم لجنة الشفافية (Commission de Transparence) بالتقييم العلمي، بينما تتولى اللجنة الاقتصادية والمالية للمنتجات الصحية (CEFPS) إبداء الرأي الطبي والاقتصادي بشأن هذه الأدوية.

ومن الناحية التطبيقية، تعتمد المنظومة قاعدة الدواء الجنيس كمرجع للتعويض، مما سمح بتوسيع سلة الأدوية المعوض عنها لتصل إلى أكثر من 5195 دواءً حالياً وفق آخر قرار وزاري لسنة 2024، مع دمج الأدوية الجنيسة والمشابهة حيوياً بشكل تلقائي ومستمر في دليل الأدوية المعوض عنها.

أما فيما يخص العلاجات المبتكرة وذات الأثر المالي الكبير، فإن التوجه الحالي يرتكز على إرساء آليات تمويل حديثة تعتمد على التفاوض وتقاسم المخاطر المالية من خلال "عقود الولوج" (contrat d'accès) المبرمة بين الإدارة والشركات المصنعة.

وفي انتظار الصدور الوشيك للمرسوم التطبيقي الجديد الذي سيقنن هذه العقود ويحدد إطاراً جديداً للأسعار، يتم اللجوء للمادة 30 من القانون 65.00 لمنح تغطية استثنائية للمؤمنين بناءً على معالجة المطالبات واستشارة لجان الخبراء والتشاور متعدد التخصصات، وذلك لضمان الولوج إلى العلاجات المعقدة والمكلفة في انتظار مأسسة آليات التمويل المبتكرة بشكل نهائي.

وبخصوص التوصية المتعلقة بالتسريع في تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية العمومية، باعتبارها رافعة أساسية للتغطية الصحية العامة، قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية في القطاع العام على صعيد جميع جهات المملكة بشكل متزامن مع تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

قصد تحسين عرض العلاجات والارتقاء بجودة الخدمات الصحية المقدمة بالقطاع العام على صعيد مختلف جهات المملكة، تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تنزيل مجموعة من التدابير الرامية إلى تأهيل البنيات الصحية وتعزيز حكامة المنظومة الاستشفائية، وذلك بشكل متزامن مع استكمال ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ففي الجانب المتعلق باستكمال الإطار التنظيمي للمجموعات الصحية الترابية تم صدور في الجريدة الرسمية في 29 شتنبر 2025، القرار المشترك لوزير الصحة والحماية الاجتماعية ووزيرة الاقتصاد والمالية رقم 2009.25 في 11 من صفر 1447 (5 أغسطس 2025) بتحديد لائحة المؤسسات الصحية المكونة للمجموعة الصحية الترابية بجهة طنجة تطوان - الحسيمة.

وفي السياق نفسه وتعزيزا لما تم عرضه من منجزات صادق مجلس الحكومة، يوم 11 دجنبر 2025، على أحد عشر مشروع مرسوم يحدد تاريخ الشروع الفعلي في ممارسة اختصاصات المجموعات الصحية الترابية بمختلف جهات المملكة، وقد تم نشر هذه النصوص التنظيمية بالجريدة الرسمية عدد 7470 في فاتح يناير 2026، مما يشكل خطوة إضافية في مسار تنزيل إصلاح المنظومة الصحية وتعزيز الحكامة الترابية للخدمات الصحية.

وتجدر الإشارة إلى أن جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، قد عين خلال أشغال المجلس الوزاري المنعقد يوم الإثنين 12 ماي 2025، البروفيسور محمد عكوري مديراً عاماً للمجموعة الصحية الترابية "GST" لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، وذلك بناءً على اقتراح من رئيس الحكومة وبتنسيق مع وزير الصحة والحماية الاجتماعية. وقد انعقد مجلس إدارتها بتاريخ 28 يوليوز 2025.

وفي نفس الإطار تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بتعيين المدراء العامين لـ 5 مجموعات صحية في 21 من شوال 1447 (9 أبريل 2026):

- السيد إبراهيم لكحل مديرا عاما للمجموعة الصحية الترابية لجهة الرباط - سلا - القنيطرة؛
- السيد موالي هشام عفيف مديرا عاما للمجموعة الصحية الترابية لجهة الدار البيضاء - سطات؛
- السيد عبد الكريم الداودي مديرا عاما للمجموعة الصحية الترابية لجهة فاس - مكناس؛
- السيد طارق الحارتي مديرا عاما للمجموعة الصحية الترابية لجهة سوس -ماسة؛
- السيد إبراهيم الأحمدي مديرا عاما للمجموعة الصحية الترابية لجهة العيون - الساقية الحمراء.

كما أن الاستعدادات جارية من أجل عقد المجالس الإدارية لهذه لمجموعات الصحية الترابية.

وسوف يتم تعميم الباقي من المجموعات الصحية الترابية في الأشهر المقبلة.

وفيما يتعلق بتطوير وتأهيل عرض العلاجات قامت الوزارة ببذل مجهودات مهمة لمواكبة ورش الحماية الاجتماعية، حيث تم تشغيل مؤسسات استشفائية جديدة ومهيأة، حيث تم في شهر نونبر 2025 افتتاح المستشفى الجامعي محمد السادس بأكادير، وهي معلمة صحية رائدة في جهة سوس-ماسة، بطاقة استيعابية تفوق 900، سرير تضم مستشفى الأم والطفل ومستشفى التخصصات و54 مصلحة طبية، إضافة إلى قاعة جراحة بالروبوت لتصل الطاقة الاستيعابية الشمولية إلى غاية نهاية سنة 2025 ما مجموعه 28.736 سرير.

كما توجد مشاريع أخرى قيد الإنجاز، تشمل مراكز استشفائية جامعية بكل من العيون وكلميم والرشيدية وبني ملال، إلى جانب القرب من الانتهاء من الأشغال بمشروع إعادة بناء المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بطاقة استيعابية تصل إلى 1044 سريرًا وبكلفة إجمالية تقدر بحوالي 203 مليار درهم.

أما على مستوى خدمات المستعجلات، تم تأهيل ست مصالح للاستقبال بالمستشفيات على مستوى مختلف الجهات، وإحداث عشر وحدات لمستعجلات القرب مع برمجة إحداث 11 وحدة إضافية. كما تمت برمجة إعادة تأهيل ما مجموعه 130 قسمًا من أقسام المستعجلات.

كما وضعت الوزارة برنامجًا وطنيًا لتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، تم تنفيذ المرحلة الأولى منه والتي شملت 1400 مؤسسة بغلاف مالي بلغ 6.4 مليار درهم، بينما تهم المرحلة الثانية 1600 مؤسسة، منها 500 مؤسسة مبرمجة في الشطر الأول، مع إسناد إنجاز الدراسات والأشغال إلى الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة (ANEP)، فيما تتكفل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بتوفير التجهيزات الطبية.

ورغم هذه المجهودات لا تزال بعض التحديات مطروحة خاصة فيما يتعلق بتسريع وثيرة استكمال المساطر التنظيمية ونقل الاختصاصات بشكل فعلي، ونقل الموارد البشرية والمالية، إضافة إلى الحاجة لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الطبية والتفاوت في مستوى الخدمات الصحية بين الجهات.

وتأسيسا على ما ذكر، يتعين التأكيد على أن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ملتزمة بأجرأة العديد من التدابير والإجراءات، من بينها استكمال الإطار القانوني والتنظيمي ونقل الممتلكات، ومواصلة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الطبية وتعزيز الموارد البشرية، بشكل يضمن تحقيق تجانس في عرض العلاجات وتحسين مؤشرات جودة الخدمات الصحية على الصعيد الوطني.

وقد تم في هذا السياق، إحداث آلية مركزية لتتبع وتقييم مدى تقدم تنزيل المجموعات الصحية الترابية من خلال مواكبة يومية وتقارير أسبوعية لمعالجة كافة الإكراهات التي تثار على مستوى تقدم تفعيل المجموعات الصحية الترابية.

وبخصوص التوصية المتعلقة بالحرص على فعالية نفقات التأمين بغية تقليص الباقي على عاتق المؤمن خصوصا عبر العمل على تنظيم وضبط مسار العلاجات والتسريع بمراجعة سلة الخدمات العلاجية بناء على الحاجيات الأساسية للسكان وتحيين التعريفة الوطنية المرجعية المتعلقة بها، والسهر بصفة منتظمة على مراجعة قائمة الادوية التي يضمن التأمين إرجاع أو تحمل مصاريفها.

تنبني فلسفة التغطية الصحية على مبدأ تمويل تضامني يرتكز على التأمين الصحي مع مساهمة المؤمنين فيما يبقى على عاتقهم، لكن بشكل لا يجعل هاته المساهمة عائقا أمام ولوجهم إلى الرعاية الصحية اللازمة.

في هذا السياق، فالإجراءات مستمرة من أجل تنظيم وضبط مسار العلاجات والتسريع بمراجعة سلة الخدمات العلاجية بناءً على الحاجيات الصحية الأساسية للسكان، وتحيين التعريفة الوطنية المرجعية المتعلقة بها، فضلاً عن المراجعة الدورية لقائمة الأدوية التي يضمن التأمين إرجاع أو تحمل مصاريفها.

كما تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، بتنسيق مع مختلف المتدخلين في منظومة التأمين الصحي، على إرساء مجموعة من آليات الضبط، ويتعلق الأمر أساسا بمراجع تعتبر ضرورية من أجل السير المتوازن للنظام، منها على الخصوص البروتوكولات العلاجية، ومصنف الأعمال الطبية وقائمة الأدوية والمستلزمات الطبية المقبول استرجاع مصاريفها ومنح رمز وطني لمقدمي العلاجات ومؤسسات العلاج، ومنح رمز تسجيل المستفيدين من التغطية الصحية الأساسية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الوطنية وميكانيزمات التتبع الطبي المنسق، وكذا أسس معيارية خاصة بالأمراض الأكثر انتشارًا والأمراض المزمنة والخطيرة، بما يساهم في توحيد الممارسات العلاجية وترشيد النفقات.

كما يتم تحسيس المؤمنين ومقدمي العلاجات بأهمية احترام مسار العلاجات بما يضمن التكفل الطبي المنسق ويحسن فعالية الإنفاق الصحي. حيث يتم العمل على رقمنة مسار المريض وتطوير نظام معلومات استشفائي موحد كما سيتم وضع برنامج للتقييم الدوري لجودة الخدمات الصحية وربط التمويل بالأداء، بشكل موحد على صعيد كل المجموعات الصحية الترابية.

ومن جهة أخرى، تعمل الوزارة على تقييم سلة الخدمات العلاجية الحالية بناءً على الحاجيات الصحية الأساسية للسكان والمؤشرات الوبائية، مع إمكانية إدراج خدمات علاجية جديدة ذات أولوية صحية، خصوصا تلك المرتبطة بالأمراض المزمنة والخطيرة، مع الحرص في الوقت نفسه على ملاءمة هذه السلة مع الإمكانيات المالية لنظام التأمين الصحي.

كما يتم إجراء دراسات تقنية ومالية لتقييم كلفة الخدمات الصحية المقدمة

فى أفق مراجعة التعريفة الوطنية المرجعية بشكل دوري بتنسيق مع مختلف الهيئات المعنية، ولا سيما مقدمي الخدمات وهيئات تدبير التأمين الصحي.

كما يتم العمل على ضبط أسعار الأدوية بهدف تخفيض الكلفة وتقليص نسبة التحمل المباشر للمواطنين، وذلك عبر إرساء مسار جديد للتعويض عن الأدوية ووضع معايير موضوعية لتحديد التعريفة المرجعية للتعويض، كما يجري العمل على إخراج المصنف العام للأعمال الطبية بتنسيق مع الهيئات المهنية المعنية.

وبموازاة ذلك، يتم اعتماد بروتوكولات علاجية ملزمة لترشيد وصف العلاجات وضبط النفقات.

كما يشكل إرساء المسار العلاجي المنظم (parcours de soins coordonnées) أحد المرتكزات الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية، حيث يهدف إلى تحسين تتبع المرضى وذلك في انسجام مع مقتضيات القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

ويتم تعزيز هذا التوجه من خلال القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية بما يسمح بتنظيم العرض الصحي على المستوى الجهوي وضمان مسار علاجات متكامل لفائدة المرضى.

ومن جهة أخرى، يتم العمل على تحيين الاتفاقيات الوطنية وإرساء آليات جديدة لإبرامها بين الصناديق المدبرة للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومقدمي العلاجات. كما يتم دعم برامج الوقاية والفحوصات المبكرة باعتبارها رافعة أساسية للتحكم في النفقات.

ورغم هذه الجهود، يواجه تنزيل هذه التدابير عددًا من التحديات، من بينها تعقيد مساطر التنسيق بين مختلف المتدخلين في نظام التأمين الصحي، ومحدودية الموارد المالية مقارنة بتزايد الطلب على الخدمات الصحية، إضافة إلى الحاجة إلى تسريع تطوير الأنظمة المعلوماتية لضمان تتبع مسار العلاجات بشكل فعال، ينضاف إلى ذلك صعوبة التوافق بين مختلف الفاعلين حول مراجعة التعريفة الوطنية المرجعية فضلاً عن تطور أسعار الأدوية والتجهيزات الطبية وتأثيره على كلفة التعويضات.

كما يرتبط تفعيل بعض هذه الآليات بمدى تقدم تنزيل إصلاح المنظومة الصحية ولا سيما تعميم المجموعات الصحية الترابية، حيث تختلف مستويات الجاهزية بين الجهات. ففي حين دخلت التجربة النموذجية حيز التنفيذ على مستوى جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، فإن تجربة خمس مجموعات صحية ترابية أخرى هي بصدد دخولها حيز التنفيذ على أن يتم تعميم باقي المجموعات الصحية الترابية الأخرى في القريب العاجل.

4) مداخلة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية بخصوص "إصلاح منظومة الاستثمار":

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر في إطار مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2024 2025، فيما يخص الشق المتعلق **بإصلاح منظومة الاستثمار** والذي يشكل ورشا استراتيجيا بالنسبة لبلادنا، باعتباره رافعة أساسية لبناء اقتصاد قوي يحفز إحداث مناصب شغل مستدامة، ويعزز إرساء أسس الدولة الاجتماعية.

وبفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أحدث تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار دينامية غير مسبوقة تميزت بإطلاق مشاريع استثمارية ذات أثر اقتصادي قوي، تؤكد جاذبية بلادنا للاستثمارات، وتكرس تنافسية المغرب في ظل المؤهلات المتعددة التي يحظى بها، ومن أهمها البنية التحتية بمواصفات عالمية، والرأسمال البشري المؤهل والانفتاح على الأسواق العالمية، وكذا التموقع في قطاعات واعدة.

وشكل تقرير المجلس الأعلى للحسابات مناسبة للوقوف على مختلف جوانب تنزيل إصلاح منظومة الاستثمار، على ضوء التوجيهات الملكية السامية وتوصيات النموذج التنموي الجديد، حيث أبرز التقرير التقدم المتواصل والملموس فى تنفيذ أوراش إصلاح منظومة الاستثمار، لا سيما:

- تقدم على مستوى تعبئة الاستثمارات؛
- تعزيز المنظومة المؤسساتية المكلفة بالاستثمار؛
- تعزيز الدور المحوري للمراكز الجهوية للاستثمار؛
- بالإضافة إلى تقدم ملحوظ في تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لمناخ الأعمال.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أحدث تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار أثرا مهما على دينامية الاستثمار ببلادنا، تجسد في حجم ونوعية المشاريع الاستثمارية التي تم إطلاقها، والتي تؤكد جليا جاذبية المغرب للاستثمارات، وتكرس تنافسية اقتصادنا الوطني.

وهو ما تعكسه حصيلة المشاريع الاستثمارية المصادق عليها، في ظل الميثاق الجديد للاستثمار من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال دوراتها العشر، والتي بلغت 297 مشروعًا، بقيمة إجمالية تفوق 513 مليار درهم، ستمكن من إحداث ما يناهز 201.000 منصب شغل.

وتتوزع هذه المشاريع كما يلي:

- 282 مشروعًا، سيستفيد من نظام الدعم الأساسي؛
- 15 مشروعًا سيستفيد من نظام الدعم الخاص الموجه لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

وتهم المشاريع المصادق عليها 39 قطاعا، كما تتوزع على 50 إقليما وعمالة في جميع جهات المملكة، وهو ما يعكس الأثر الإيجابي الذي أحدثه الميثاق الجديد للاستثمار على تكريس العدالة المجالية في توزيع الاستثمار.

وتجاوبا مع التوصيات المهمة التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

أشير بداية أنه في إطار التنزيل الجهوي والقطاعي للأهداف الواضحة التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والمتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة بين 2022 و2026، قامت الوزارة بعقد اجتماعات مع كل الفاعلين في منظومة الاستثمار على المستويين المركزي والجهوي من أجل بلورة استراتيجية وطنية للاستثمار الخاص ترتكز على مبادئ أساسية تتمثل في:

- استثمار الدراسات والمعطيات المتاحة على المستوى الوطني والجهوي، بما فيها المخططات التنموية الجهوية والاستراتيجيات القطاعية؛

- التنسيق الوثيق مع مختلف الفاعلين المحليين، من خلال القطاعات الوزارية والهيئات العمومية الجهوية، والمراكز الجهوية للاستثمار ومجالس الجهات، وأيضا القطاع الخاص، ممثلاً في الاتحاد العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لبنوك المغرب؛

- تحقيق الالتقائية بين مختلف المتدخلين؛

- تحقيق الانسجام بين الأهداف القطاعية والجهوية لضمان توزيع عادل ومتوازن للاستثمارات على مستوى جميع جهات المملكة.

ومن أجل تتبع تنزيل هذه الاستراتيجية، تعكف الوزارة حاليا على إنهاء الترتيبات العملية لإطلاق المرصد الوطني للاستثمار، والذي سيمكن من ضمان القيادة الناجعة لتحقيق الأهداف المُسَطَّرة، عبر توفير معطيات دقيقة وموثوقة متعلقة بالاستثمار ومناخ الأعمال على الصعيدين الوطني والجهوي.

وسيقوم "المرصد الوطني للاستثمار"، بتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المنتجة للإحصاءات باستغلال البيانات والمعطيات الرسمية لبلورة مؤشرات ذات قيمة مضافة لتتبع الاستثمار الخاص وتوقع تطوراته بفضل المعالجة والتحليل باستعمال تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

وقد جرى في هذا الإطار، **تعزيز الإطار التعاقدي للشراكة المؤسساتية التي يرتكز عليها المرصد**، بتوقيع الوزارة لاتفاقيات تعاون مع مقدمي البيانات الرئيسيين لتأمين تدفق المعطيات وتقوية الانسجام بين المؤشرات الوطنية، نذكر منها المديرية العامة للضرائب، مكتب الصرف، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، والمندوبية السامية للتخطيط، باعتبارهم فاعليين محوريين في إنتاج المعطيات الإحصائية.

أما **بالنسبة لاستكمال الإطار التنظيمي وتفعيل أنظمة دعم الاستثمار**، التي ينص عليها القانون الإطار 03.22 بمثابة ميثاق جديد للاستثمار، فقد عرفت السنة الماضية 2025، محطة مُهمّة في مسار تنزيل ميثاق الاستثمار، وهي **تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**، الذي ينضاف إلى نظام الدعم الرئيسي ونظام الدعم الخاص بالمشاريع الاستراتيجية.

وقد تم إعداد وتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وفق مقاربة تجمع بين تحقيق أهداف ميثاق الاستثمار وتثمين مؤهلات المجالات الترابية مع الحرص على تكريس البعد الترابي للاستثمار وتعزيز حكامته الجهوية.

ومن أجل تكريس البعد الترابي، عُهد إلى المراكز الجهوية للاستثمار الإشراف على التنزيل الفعلي لهذا النظام، بداية من إعداد الملف إلى صرف منح الاستثمار. ومكن تفعيل نظام الدعم الجديد من تعزيز دينامية الاستثمار في جميع جهات المملكة.

حيث تم إلى حدود ماي 2026 وضع 267 طلبا للاستثمار بقيمة إجمالية تفوق 3 مليار و689 مليون درهم والتي ستمكن من إحداث أزيد من 13.300 منصب شغل قار، في قطاعات واعدة لهذه الفئة من المقاولات على مستوى جميع الجهات الإثنتي عشر.

وفي إطار مواكبة وتعزيز دينامية الاستثمار، تواصل الوزارة المساهمة في استكمال تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023-2026، وفق مقاربة تشاركية مع جميع الشركاء والفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع البنكي، وأيضا الفاعلين المحليين.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إطلاق 98% من المبادرات والمشاريع المتضمنة في هذه الخارطة الطريق، مع تسجيل نسبة إنجاز بلغت 72%.

ومن بين أهم المبادرات التي تم إنجازها والتي لها تأثير مباشر على عملية الاستثمار، أذكر:

- اعتماد المرسوم المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها؛

- تفعيل مقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- اعتماد إطار جديد يعزز الولوج للصفقات العمومية، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛

- تأطير آجال الأداء؛

- اعتماد القانون المتعلق بالمناطق الصناعية؛

- استكمال الإطار القانوني المنظم للتمويل التعاوني؛

- بالإضافة لتفعيل الإطار القانوني المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

وباعتبار تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية أحد الركائز الأساسية لهذه الخارطة، تم اعتماد مجموعة من التدابير الهادفة إلى تقليص آجال المعالجة، وتخفيف العبء الإداري على المقاولات وتعزيز رقمنة الخدمات، بما يضمن

المزيد من الشفافية والفعالية في تدبير المساطر، ويسهل ولوج المستثمرين إلى الخدمات بشكل مُبَسَّط.

وفي هذا الصدد، تم:

- **تبسيط 22 قرارا إداريا**، ما مكن من تقليص الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة تناهز 45، حيث تتعلق 60% منها بالوثائق المطلوبة بمقبولية مشاريع الاستثمار و50% بتعبئة الأراضي، و33 بتراخيص البناء، و45% من الوثائق المطلوبة في إطار رخص الاستغلال، وكذلك من تقليص الآجال اللازمة لمعالجتها وتنقل المستثمرين إلى الإدارات المعنية؛

- وكذا، **تفعيل اللاتمركز لـ 16 قرارا إداريا متعلقا بالاستثمار** على المستوى الجهوي مما مكن من تسريع اتخاذ القرارات وتقليص آجال معالجة الملفات.

ومن جهة أخرى، اشتغلت الوزارة على تحسين وتبسيط 15 مسارا استثماريا من أوله لآخره، تم اختيارها بالاستناد إلى معايير تتعلق أساسا بالقدرة على خلق فرص الشغل وجذب الاستثمارات الخاصة وأيضا التوطين على مستوى كل جهات المملكة، وذلك بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والمراكز الجهوية للاستثمار ومختلف المتدخلين المحليين.

ويهدف التركيز على المسارات الاستثمارية إلى تحقيق الالتقائية اللازمة بين كل مكونات منظومة الاستثمار من أجل تحديد العقبات التي تواجه المستثمر في كل مراحل تنزيل مشروعه واقتراح حلول عملية لتجاوزها.

وتم اقتراح برنامج عمل لإعادة هيكلة مختلف المسارات المعنية بالاعتماد على خطة عمل مبنية على 5 محاور:

1- تعزيز الوصول إلى المعلومات وتعزيز التواصل؛

2- قليل نقاط الاتصال المباشر بين المستثمر، والإدارة خاصة عبر تفعيل تبادل المعلومات بين الإدارات؛

3- تسريع اتخاذ القرارات الإدارية عبر اعتماد ملف موحد لكل مشروع من أوله لآخره؛

4- وأخيرا، إعداد وتقوية دفاتر التحملات والمراجع التقنية التي تؤطر بعض الأنشطة الاستثمارية وتقليل التراخيص والقرارات الإدارية وتعزيز الرقابة اللاحقة.

وأخذا بعين الاعتبار البعد الهام للعقار في الاستثمار، ركزت الوزارة على تحديد بعض الإجراءات التي من شأنها تبسيط مساطر الولوج إلى العقار الذي يعتبر أحد الركائز المهمة المكونة لمسار المستثمر، بالإضافة إلى نوع ونشاط الاستثمار.

كما قامت الوزارة بالاشتغال مع المتدخلين المعنيين بهدف رصد حاجيات المستثمرين بخصوص العقار اللازم لاستقبال مشاريعهم، وكذا فرص مشاريع تهيئة هذا العقار بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين حسب خصوصيات كل جهة.

ومن جهتها، تعمل المراكز الجهوية للاستثمار على توجيه حاملي المشاريع الاستثمارية وإرشادهم إلى الفرص المتوفرة بالجهة بشأن العقار القابل للتعبئة، فضلا عن إطلاق مبادرات متنوعة في هذا الإطار كإعداد الدليل الخاص بالعقار المهيأ للاستثمار والخرائط التفاعلية الخاصة بالمناطق الصناعية مثلا.

5) مداخلة السيد وزير التجهيز والماء حول "المياه غير الاعتيادية":

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مؤسستكم الموقرة لعرض معالم استراتيجية الوزارة في مجال تعبئة وتثمين الموارد المائية غير الاعتيادية، في سياق وطني يتسم بتوالي سنوات الجفاف، وتراجع الواردات المائية، وتزايد الضغط على الموارد التقليدية، بفعل التحولات المناخية والنمو الديمغرافي والاقتصادي.

إن الماء لم يعد موضوعاً قطاعياً محدوداً، بل أصبح رهاناً استراتيجياً يرتبط بالأمن المائي، والسيادة الغذائية، والعدالة المجالية، واستدامة التنمية.

ومن هذا المنطلق، تعمل الوزارة، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، على اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تنويع مصادر التزويد وتسريع تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، وفي مقدمتها تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وتثمين كل الموارد الممكنة في إطار تخطيط وطني مندمج.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد أصبح اللجوء إلى المياه غير التقليدية خياراً استراتيجياً لا رجعة فيه، وليس مجرد حل ظرفي لمواجهة الخصاص.

وتشمل هذه الموارد أساساً تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة، المعالجة، وتجميع مياه الأمطار، إضافة إلى تشجيع الابتكار والتكنولوجيات الحديثة في إنتاج وتدبير الماء.

وترتكز استراتيجية الوزارة في هذا المجال على ثلاثة محاور كبرى:

- أولاً، تحلية مياه البحر؛
- ثانياً، إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- وثالثاً، تجميع وتثمين مياه الأمطار .

أولاً: تحلية مياه البحر كرافعة أساسية للأمن المائي.

قبل التطرق إلى المنجزات والبرامج المرتبطة بتحلية مياه البحر، لا بد من التذكير بأن اللجوء إلى هذا الخيار الاستراتيجي لم يكن اختياراً ظرفياً، بل فرضته مجموعة من العوامل البنيوية والمناخية. فقد عرفت بلادنا خلال السنوات الأخيرة توالي فترات الجفاف، وتراجعاً ملحوظاً في الواردات المائية،

وانخفاضاً في حقينة السدود، إلى جانب تزايد الضغط على الفرشات المائية بسبب تنامي الطلب على الماء الشروب والماء الموجه للأنشطة الفلاحية والصناعية.

كما أن التغيرات المناخية جعلت الموارد المائية التقليدية أكثر هشاشة وأقل انتظاماً، مما يفرض تنويع مصادر التزويد والاعتماد على موارد مائية غير مرتبطة مباشرة بالتساقطات المطرية.

ومن هذا المنطلق، برزت تحلية مياه البحر كحل استراتيجي ومستدام، خاصة بالنسبة للمناطق الساحلية والمجالات الترابية التي تعرف خصاصاً مائياً هيكلياً، وكرافعة أساسية لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب، ودعم الحاجيات الفلاحية والصناعية، وتخفيف الضغط على السدود والفرشات المائية.

ومن الجدير بالذكر أن بلادنا تتوفر اليوم على 17 محطة لتحلية المياه، بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي 410 ملايين متر مكعب سنوياً.

وللتذكير، فقد انتقلت القدرة الإنتاجية من المياه المحلاة من حوالي 46 مليون متر مكعب سنوياً سنة 2021 إلى حوالي 410 ملايين متر مكعب سنوياً حالياً، وهو ما يعكس المجهود الكبير المبذول لتسريع تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية.

وقد تم تحقيق هذا الرصيد بفضل إطلاق وإنجاز مجموعة من المشاريع المهيكلة، سواء تلك الموجهة للتزويد بالماء الصالح للشرب، أو تلك التي تستجيب لحاجيات فلاحية وصناعية، خاصة في المناطق التي تعرف خصاصاً مائياً هيكلياً.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى المخطط الاستعجالي المبرم بين الدولة والمكتب الشريف للفوسفاط، والذي شكل آلية مهمة لتسريع تعبئة موارد مائية إضافية ناتجة عن تحلية مياه البحر، خاصة لفائدة مدينتي آسفي والجديدة، اللتان تعرفان ضغطاً مائياً متزايداً.

وقد مكن هذا المخطط من توفير قدرة إنتاجية تبلغ 80 مليون متر مكعب سنوياً من المياه المحلاة، منها 45 مليون متر مكعب مخصصة للتزويد بالماء الصالح للشرب.

ومن المبرمج أن ترتفع هذه القدرة إلى 110 ملايين متر مكعب سنوياً خلال سنة 2027، ستخصص منها 75 مليون متر مكعب لتغطية حاجيات مدينتي الجديدة وآسفي من الماء الصالح للشرب.

- التخطيط الاستراتيجي لمشاريع التحلية:

تعمل الوزارة على إدراج مشاريع تحلية مياه البحر ضمن تخطيط وطني دقيق ومندمج، قائم على مقارنة الموارد المائية بالحاجيات على مستوى الأحواض المائية، بما يضمن رؤية أوضح لتدبير قطاع الماء، والاستعداد للظرفيات المائية الحرجة، وتقليص العجز المائي، وضمان التزويد بالماء الصالح للشرب، والمياه الفلاحية والصناعية، خاصة بالمناطق الهشة.

وفي هذا الإطار، توجد حالياً 4 مشاريع قيد الإنجاز بقدرة إنتاجية إضافية تبلغ 447 مليون متر مكعب في السنة: محطة الدار البيضاء- سطات، ومحطة الداخلة، وتوسعة محطتي آسفي والجديدة الموجهة لتزويد عدد من المدن والمراكز بالماء الصالح للشرب وسقي 13.200 هكتار من أراض فلاحية، ومن المرتقب أن تدخل هذه المشاريع حيز الخدمة خلال الفترة الممتدة من سنة 2026 إلى سنة 2028.

وبالموازاة مع ذلك، تعمل الوزارة، بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط وباقي الشركاء المعنيين على تنزيل مخطط تكميلي يهدف إلى تعبئة موارد إضافية من المياه المحلاة لتزويد مدن ومراكز أخرى بالماء الصالح للشرب، حيث يضم هذا المخطط برنامج تحلية مياه البحر لـ 450 مليون متر مكعب سنويا لجميع الاستعمالات، وموزعة كالتالي:

- 60 مليون متر مكعب سنويا لتزويد جهة الدار البيضاء- السطات؛
- 100 مليون متر مكعب سنويا لتزويد مدينتي مراكش وبن جرير؛
- 10 مليون متر مكعب سنويا لتزويد مدينة خريبكة؛
- 280 مليون متر مكعب سنويا لتلبية حاجيات المكتب الشريف للفوسفاط من المياه ذات الاستعمال الفلاحي والصناعي.

كما توجد مجموعة من مشاريع مبرمجة تخص مجموعة من جهات المملكة منها مشروع تحلية مياه البحر بالجهة الشرقية (300 مليون متر مكعب في السنة) وجهة سوس- ماسة 350 مليون متر مكعب في السنة) وطنجة (150 مليون متر مكعب في السنة) وكلميم- طانطان (100 مليون متر مكعب في السنة).

وبفضل هذه الدينامية، ينتظر أن تفوق القدرة الإنتاجية الإجمالية لمشاريع تحلية مياه البحر 1.7 مليار متر مكعب سنوياً في أفق 2030، تخصص نسبة مهمة منها للتزويد بالماء الصالح للشرب، إلى جانب تلبية حاجيات فلاحية وصناعية في عدد من المجالات الترابية.

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

وبالنظر إلى حجم الاستثمارات المطلوبة، تعتمد الوزارة مقاربة تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يسمح بتعبئة التمويل والخبرة والنجاعة في الإنجاز والاستغلال.

وتتيح هذه الشراكة تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى، والتحكم في الكلفة، وتحسين جودة الخدمات وضمان استدامة المنشآت على المدى الطويل.

ولتوطيد هذه الشراكة، تم الشروع في إعداد الملفات الخاصة بمشروعي طنجة والجهة الشرقية، على أن تنطلق أشغال إنجازهما خلال السنة الجارية، فيما سيتم إطلاق باقي المشاريع تباعاً.

وتزداد أهمية هذه المقاربة بالنظر إلى الطبيعة المركبة والمعقدة لمشاريع تحلية مياه البحر. فهذه المشاريع لا تقتصر على إنجاز محطة لإنتاج الماء، بل تشمل منظومة متكاملة من المنشآت والتجهيزات، من بينها مأخذ مياه البحر، ومحطات المعالجة الأولية، ووحدات التحلية، ومنشآت تصريف الرجيع

الملحي، وخطوط الربط الكهربائي، وقنوات نقل المياه، ومحطات الضخ والخزانات، وشبكات التوزيع.

وأمام هذه التعقيدات التقنية والمالية والمؤسساتية تبذل الوزارة مجهودات مهمة لضمان نجاح هذه المشاريع داخل الآجال المحددة وبالجودة المطلوبة، من خلال إعداد الدراسات التقنية والمالية والبيئية بشكل دقيق، وتعبئة الخبرة الوطنية والدولية، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين واقتراح حلول عملية تتلاءم مع السياق الوطني وخصوصيات كل مجال ترابي.

- الطاقات المتجددة واستدامة التحلية:

تولي الوزارة أهمية خاصة للبعد الطاقي والبيئي في مشاريع التحلية، بالنظر إلى كلفة الطاقة ودورها في تحديد كلفة إنتاج الماء المحلى. ولهذا، تم اعتماد مبدأ إلزامية اللجوء إلى الطاقات المتجددة لتزويد محطات التحلية بحاجياتها الطاقية.

وستعتمد المشاريع المبرمجة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تزويد بنسبة 100 في المائة من الطاقات المتجددة، إضافة إلى مشروعي الدار البيضاء والداخلة الجاري إنجازها.

ويهدف هذا الاختيار إلى تقليص البصمة الكربونية، والتحكم في الكلفة، وضمان استدامة النموذج الوطني للتحلية.

- الإطار التنظيمي ومرسوم التحلية:

كما تعمل الوزارة علة تنزيل إطار تنظيمي لتحلية مياه البحر، من خلال إعداد مشروع مرسوم يتعلق بكيفيات إعداد عقد الامتياز ودفتر التحملات والمصادقة عليها، وكذا منح الترخيص لتحلية مياه البحر.

ويأتي هذا النص تنزيلاً لمقتضيات المواد 72 و73 و75 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، التي تؤطر اللجوء إلى تحلية مياه البحر، سواء في إطار عقد الامتياز أو نظام الترخيص باعتبارها مورداً غير تقليدي يساهم في تخفيف الضغط على الموارد المائية التقليدية والاستجابة للطلب المتزايد على الماء.

ويهدف مشروع المرسوم إلى تحديد المساطر والالتزامات المرتبطة بإنجاز واستغلال وحدات التحلية مع التنصيص على الجوانب التقنية والمالية والبيئية، وخاصة دراسة التأثير على البيئة وتدبير الرجيع الملحي.

وبذلك، سيساهم هذا الإطار التنظيمي في تعزيز حكامة مشاريع التحلية، وضمان جودة المياه المنتجة، وحماية البيئة، وتوضيح مسؤوليات مختلف المتدخلين.

وفيما يتعلق بمسطرة المصادقة، فقد تم إعداد الصيغة المتوافق عليها من مشروع هذا المرسوم، وهي حالياً في طور استكمال مسطرة التوقيع من طرف القطاعات الوزارية المعنية.

- الصناعة الوطنية، والابتكار التكنولوجي، وتكوين الكفاءات:

إن طموح المملكة في مجال تحلية مياه البحر لا يقتصر على إنجاز المحطات وتعبئة موارد مائية إضافية، بل يتعداه إلى بناء منظومة وطنية متكاملة تجمع بين الصناعة، والتكنولوجيا، والبحث التطبيقي، وتكوين الكفاءات.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاقية إطار - للشراكة من أجل تطوير منظومة صناعية متكاملة لتحلية المياه بما يمكن من تشجيع تصنيع التجهيزات والمكونات المرتبطة بالتحلية محلياً، وتعزيز الإدماج الصناعي، ودعم علامة "صنع في المغرب"، وتطوير البحث التطبيقي، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص جديدة للاستثمار والشغل.

فمن خلال تنزيل هذه الاتفاقية سيتم العمل على الرفع التدريجي من نسبة الإدماج المحلي.

فعلى المدى القصير، أي خلال أفق 0 إلى 3 سنوات، سيتم العمل على توطيد القدرات الحالية، بهدف رفع نسبة الإدماج المحلي من حوالي 30-35% حالياً إلى 35-40%.

وعلى المدى المتوسط، أي خلال أفق 3 إلى 5 سنوات، سيتم تسريع الإنتاج الصناعي المحلي في مجال التحلية، بهدف بلوغ نسبة إدماج محلي تتراوح بين 45 و55%.

كما عملت وزارتنا على إرساء قطب تكنولوجي وطني متخصص في مجالات الماء والبنيات التحتية المائية، ولا سيما تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، والنجاعة الطاقية ومراقبة جودة المياه وتتبع أداء المنشآت، وذلك على مستوى المدرسة الحسنية للأشغال العمومية.

ويهدف هذا القطب التكنولوجي إلى تعبئة الخبرة الوطنية، وتعزيز البحث والتطوير ومواكبة إنجاز واستغلال محطات التحلية، وتطوير حلول تقنية ملائمة للسياق المغربي، فضلاً عن دعم نقل التكنولوجيا وتقوية القدرات الوطنية في مجالات الدراسات والتجارب والمراقبة، والهندسة، والصيانة.

وبالموازاة مع ذلك، تولي الوزارة أهمية خاصة لتكوين الرأسمال البشري المؤهل، باعتباره شرطاً أساسياً لضمان استدامة هذه المشاريع.

ويشمل هذا التوجه تكوين المهندسين والخبراء، وكذا التقنيين والتقنيين المتخصصين القادرين على تشغيل وصيانة محطات التحلية، وتتبع التجهيزات الكهروميكانيكية، ومراقبة جودة المياه، واعتماد معايير السلامة والنجاعة الطاقية.

وفي هذا الإطار، يتم تعزيز دور مراكز ومعاهد التكوين، ولا سيما المراكز التابعة للوزارة من أجل إعداد كفاءات عملية قادرة على مواكبة التحول الصناعي والتكنولوجي في هذا المجال.

وبذلك، فإن الوزارة تعمل على تحويل ورش التحلية من مجرد مشاريع لإنتاج الماء إلى رافعة حقيقية للسيادة الصناعية والتكنولوجية من خلال توطين الخبرة، وتشجيع التصنيع المحلي، وتقوية البحث التطبيقي، وتكوين الكفاءات الوطنية.

- ثانيا: توسيع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة:

إلى جانب التحلية، تواصل الوزارة العمل على تثمين المياه العادمة المعالجة

باعتبارها مورداً غير تقليدي مهماً. ويتم توجيه هذه المياه نحو سقي المساحات الخضراء، والملاعب، وبعض الاستعمالات الصناعية الملائمة مع احترام المعايير الصحية والبيئية.

وتطمح الوزارة إلى بلوغ إعادة استعمال 100 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العادمة المعالجة ابتداءً من سنة 2030 ثم أكثر من 300 مليون متر مكعب سنوياً في أفق سنة 2050، بما يجعل إعادة الاستعمال رافعة أساسية للأمن المائي، وحماية الموارد المائية وترشيد استعمال المياه العذبة.

وبذلك، فإن إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لم تعد مجرد إجراء بيئي، بل أصبحت خياراً استراتيجياً ضمن سياسة المياه غير التقليدية، يساهم في توفير موارد إضافية ومستدامة، ويعزز قدرة بلادنا على مواجهة الإجهاد المائي.

- ثالثاً، تجميع وتثمين مياه الأمطار:

يشكل تجميع وتثمين مياه الأمطار محوراً مكملاً ضمن استراتيجية الوزارة في مجال المياه غير التقليدية، خاصة في المناطق القروية والجبلية وشبه الجافة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسة لها جذور عريقة في بلادنا، حيث ساهمت عبر الزمن في تلبية حاجيات محلية مرتبطة بالاستعمالات المنزلية وسقي الماشية، ودعم بعض الأنشطة الفلاحية.

وتشمل هذه الممارسات عدداً من المنشآت، من بينها المطفيات لتجميع وتخزين مياه الأمطار، والإيفرد كأحواض مفتوحة لتجميع مياه الجريان، إضافة إلى عتبات التغذية الاصطناعية للفرشات المائية، وكذا بعض التجارب الحضرية المرتبطة بتجميع مياه الأسطح واستعمالها في سقي المساحات الخضراء والمؤسسات العمومية.

وفي هذا الإطار، وضعت وزارة التجهيز والماء برنامجاً سنوياً لتشجيع هذه الممارسات، يقوم على الجمع بين الخبرات التقليدية والحلول التقنية الحديثة.

ومنذ سنة 2021، مكن هذا البرنامج من إنجاز 300 مطفية، و6 إيفرد، و17 عتبة للتغذية الاصطناعية للفرشات المائية، إضافة إلى 60 مشروعاً لتجميع مياه الأمطار عبر الأسطح بالمؤسسات العمومية.

وبذلك، فإن تجميع مياه الأمطار يساهم في تعبئة موارد مائية إضافية، وتخفيف الضغط على الموارد التقليدية، وتعزيز صمود المجالات القروية والحضرية في مواجهة آثار الجفاف والتغيرات المناخية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الوزارة تعتبر أن مستقبل الأمن المائي ببلادنا يقوم على معادلة واضحة: تعبئة موارد جديدة، وترشيد الاستهلاك، وحماية الموارد الحالية، وتثمين كل قطرة ماء.

ولا يمكن لأي سياسة مائية أن تنجح إذا اكتفت بزيادة العرض فقط، بل لا بد من تغيير جماعي في طريقة استعمال الماء، سواء في المنازل، أو الفلاحة، أو الصناعة، أو الفضاءات العمومية.

وفي هذا الإطار، ستواصل الوزارة العمل على تسريع إنجاز محطات التحلية المبرمجة، وتوسيع استعمال المياه العادمة المعالجة، وتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب، ومواكبة الجماعات الترابية، وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للمياه غير الاعتيادية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وتقوية التكوين.

إن المياه غير الاعتيادية، وعلى رأسها تحلية مياه البحر، لم تعد مجرد حل تقني لمواجهة ندرة الماء، بل أصبحت ورشاً وطنياً مهيكلاً يجمع بين الأمن المائي، والسيادة الصناعية، والابتكار التكنولوجي، والطاقات المتجددة، وتكوين الكفاءات الوطنية.

ومن خلال التخطيط المندمج والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاعتماد على الطاقات المتجددة، وتطوير الصناعة الوطنية، وإحداث الأقطاب التكنولوجية، وتقوية التكوين والتأهيل، تعمل بلادنا على بناء نموذج مغربي متكامل في مجال تدبير الموارد المائية غير الاعتيادية.

وإننا من هذا المنبر، نؤكد أن الوزارة ستواصل تنزيل هذه الاستراتيجية بروح المسؤولية والنجاعة والشفافية، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، وخدمةً للأمن المائي للمملكة، وضماناً لحق الأجيال الحالية والمقبلة في مورد مائي آمن ومستدام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

❖ثانيا: مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تأتي مناقشتنا اليوم لعرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2025-2024، في ظرفية دقيقة، تتقاطع فيها رهانات تعزيز الدولة الاجتماعية، وتحديات الحفاظ على التوازنات الاقتصادية، وضمان نجاعة السياسات العمومية في مواجهة التحولات المناخية والدولية المتسارعة.

ومن هذا المنطلق، يشكل هذا التقرير أكثر من مجرد عرض تقني أو محاسباتي، بل يعد مرآة حقيقية لمدى قدرة المرفق العمومي على تحقيق الانتظارات التنموية للمواطنات والمواطنين.

وبهذه المناسبة، نتوجه في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بالشكر والتقدير للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، ولكافة قضاة وأطر المحاكم المالية، على المجهود المهني والمؤسساتي الذي يبذلونه في ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

إن تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لم يكتف هذه المرة برصد

الاختلالات، بل قدم قراءة دقيقة للتحديات الكبرى التي تواجه بلادنا، في سياق دولي ومناخي معقد، ورغم ذلك، فقد أبان الاقتصاد الوطني عن قدر مهم من الصمود، سواء من خلال تراجع معدلات التضخم، أو التحكم النسبي في العجز، أو مواصلة تنزيل الأوراش الاجتماعية الكبرى.

وفي هذا الإطار، نسجل أهمية الملاحظات التي تضمنها التقرير بخصوص ورش الحماية الاجتماعية، خاصة ما يرتبط بضرورة ضمان نجاعة الاستهداف عبر السجل الاجتماعي الموحد، بما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه ويعزز شروط الإنصاف الاجتماعي والمجالي.

وهنا لا بد كذلك أن نتوقف عند ما أثاره المجلس بخصوص قطاع الصحة، لا سيما استمرار الخصاص في الموارد البشرية والتفاوتات المجالية في توزيع الخدمات، وهو ما يجعل من إصلاح المنظومة الصحية رهانا يتطلب حكامة أكثر نجاعة وربطا أوثق بين الاستثمار العمومي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

حضرات السيدات والسادة،

لقد دقّ التقرير ناقوس التنبيه بخصوص ملف الأمن المائي، ذلك أنه رغم التحسن النسبي الذي عرفته المؤشرات بفضل التساقطات المطرية الأخيرة، فإن من الضروري استحضار الوضعية المقلقة التي سجلت خلال شهر ماي من السنة الماضية، حين تراجعت حصة الفرد من المياه، ولم تتجاوز نسبة ملء السدود آنذاك حوالي 40 في المائة.

وهي معطيات تضعنا اليوم أمام اختبار حقيقي لتفادي تكرار مثل هذا السيناريو، خاصة وأن تقرير المجلس الأعلى للحسابات أكد بما لا يدع مجالا للشك أن تدبير الماء لم يعد مجرد قطاع خدماتي، بل أضحى قضية سيادة وطنية تستوجب تسريع مشاريع التحلية والربط بين الأحواض المائية، إلى جانب ترشيد الاستغلال وحسن تدبير الموارد المتاحة.

وفي السياق ذاته، يثير التقرير بقلق محدودية نتائج الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، بعدما لم تتجاوز نسبة تقليص ضحايا حوادث السير 3 في المائة، مقابل هدفٍ كان محددا في 25 في المائة، فضلا عن الخسائر الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن هذه الحوادث، والتي تناهز 1,7 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وهي أرقام تدعو إلى مراجعة أكثر فعالية لسياسات الوقاية والمراقبة والبنيات الطرقية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أعاد التقرير أيضا النقاش حول نجاعة تنفيذ المشاريع العمومية، بعدما سجل وجود أكثر من 2635 مشروعا متعثرا، وهو ما يطرح بإلحاح سؤال التتبع والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة. لأن الرهان الحقيقي اليوم لا يتعلق فقط بإطلاق الأوراش الكبرى، بل بمدى قدرتها على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، خاصة بين العالم القروي والحضري، وبين مختلف جهات المملكة، في الولوج إلى الخدمات الأساسية وفرص التنمية والشغل.

وفي الختام، وأمام غنى هذا التقرير وتعدد القضايا الاستراتيجية التي تطرق إليها، فإن ضيق الحيز الزمني لا يسمح بالتوقف عند كافة الملاحظات والتوصيات التي تضمنها.

غير أن مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وهي تتفاعل إيجابا مع مضامين هذا العرض، تؤكد أن الرهان الحقيقي اليوم يظل هو تحويل هذه الخلاصات إلى إجراءات عملية تعزز ثقة المواطن في المؤسسات، وترفع من نجاعة السياسات العمومية، وتكرس مبادئ الإنصاف والعدالة المجالية.

وشكراً.

❖ثالثا: مداخلة المستشارة السيدة لبنى علوي والمستشار السيد خالد السطي

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بمناسبة مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2024-2025.

ونؤكد في البداية على أهمية هذا التمرين الدستوري في تعزيز دور البرلمان في مراقبة السياسات العمومية وتتبع تدبير المال العام، ونلح على ضرورة تمكين المجلس من الموارد البشرية والمادية للاضطلاع بمهامه في ترسيخ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة كما ننوه بالمجهودات التي يبذلها قضاة المجلس، وتقاريره التي أصبحت مرجعاً أساسياً للمدبرين العموميين وللمؤسسة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل مع الأسف، استمرار عدد من الاختلالات التي سبق التنبيه إليها، وعلى رأسها محدودية التفاعل مع توصيات المجلس، واستمرار الإكراهات التي تحد من فعالية الرقابة إلى جانب مؤشرات مقلقة على تراجع الإرادة السياسية في محاربة الفساد، وهو ما يتجلى في تعطيل بعض المقتضيات القانونية، خاصة ما يتعلق بتجريم الإثراء غير المشروع وتعطيل عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد على مستوى رئاسة الحكومة.

كما نسجل بقلق تراجع اهتمام المواطنين بتقارير المجلس بسبب اكتفائه بنشر خلاصات لا تتضمن المعطيات الدقيقة والتقارير الكاملة لأعمال المجلس، وهي مناسبة لدعوة المجلس إلى نشر مجموع تقارير المهام المتعلقة باختصاصات المجلس.

وعلى مستوى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، فرغم المجهودات المبذولة، نؤكد أن الحصيلة لا ترقى إلى الالتزامات المعلنة، في ظل التأخر في

تنزيل اللاتمركز الإداري وبرامج التنمية الترابية، وضعف استهداف الفئات الهشة، لا سيما في العالم القروي، مما يستدعي اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية، وتنزيل التوجيهات الملكية الداعية إلى تحقيق عدالة مجالية فعلية.

كما نسجل استمرار اختلالات بنيوية في منظومة الوظيفة العمومية الترابية، من خلال ضعف تدبير الموارد البشرية، وغياب التخطيط الاستراتيجي ومحدودية التكوين والتأهيل، إلى جانب التفاوت في توزيع الكفاءات، وضعف الرقمنة وغياب أنظمة معلوماتية مندمجة، وهو ما ينعكس سلباً على جودة الخدمات العمومية، مما يتطلب العمل على إرساء تدبير استراتيجي للموارد البشرية على المستوى الترابي وتسريع إصدار النصوص التنظيمية وتوضيح الاختصاصات مع تعزيز التكوين والتأهيل المستمر وكذا رقمنة تدبير الموارد البشرية وإرساء أنظمة معلوماتية مندمجة.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية نسجل أن الحكومة لم تف بعدد من التزاماتها، خاصة ما يتعلق بالدخل الاجتماعي للمسنين (مدخول كرامة) وتعميم الولوج الفعلي للخدمات الصحية والمخلفات الكارثية للمؤشر، فضلاً عن إشكالية التمويل واستدامة المنظومة، واستمرار تشتت الحكامة بين المتدخلين.

أما بخصوص منظومة الاستثمار، فرغم الإصلاحات القانونية، لا تزال عدة عوائق قائمة، من بينها تعقيد المساطر، وضعف التنسيق المؤسساتي وإشكالية العقار، وضعف أثر الاستثمار على التشغيل، مما يفرض مراجعة السياسات العمومية وربط التحفيزات بأهداف خلق فرص الشغل والتنمية المجالية.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص تدبير الوعاء الضريبي، سجل التقرير اشكالات تؤثر على فعالية التحصيل وتحقيق العدالة الجبائية، وهو ما يستوجب توسيع الوعاء الضريبي بإدماج القطاع غير المهيكل، وتحسين استغلال المعطيات، وتعزيز المراقبة الجبائية وفق مقاربة مبنية على المخاطر، وتوحيد المساطر، وتسريع التحول الرقمي..

وبخصوص قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، تم رصد بطء وتيرة الإصلاح، وضعف الحكامة، ومحدودية المردودية الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن استمرار التشتت المؤسساتي والاعتماد الكبير على التمويل العمومي، مقابل ضعف الأثر على الاستثمار والتشغيل وجودة الخدمات. مما يتطلب ضرورة تسريع إصلاح هذا القطاع، عبر تجميع المؤسسات، وتعزيز الحكامة، وربط الاستثمار العمومي بالنجاعة الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن حسن توظيف المال العام وتحقيق الأثر التنموي المنشود.

كما نثير الانتباه إلى الاختلالات التي ما تزال تعاني منها المنظومة المعلوماتية داخل وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، حيث إن تعدد الأنظمة وغياب التكامل بينها وضعف جودة المعطيات، يحدّان من فعاليتها في دعم اتخاذ القرار التربوي، إلى جانب محدودية الحكامة الرقمية وتأخر بعض المشاريع.

وعليه، نجدد الدعوة إلى إرساء حكامة رقمية موحدة، وبناء نظام معلوماتي مندمج، وتحسين جودة البيانات والاستثمار في تأهيل الموارد البشرية، وتعزيز توظيف المعطيات في اتخاذ القرار.

السيد الرئيس المحترم،

إن تخليق الحياة العامة يظل مدخلاً أساسياً لتعزيز الثقة في المؤسسات، وهو ما يقتضي تسريع تفعيل توصيات المجلس، وتعزيز التنسيق بين مختلف أجهزة الرقابة وربط المسؤولية بالمحاسبة بشكل فعلي.

أما فيما يتعلق بتدبير الموارد السمكية، فقد أشار التقرير إلى اختلالات من بينها الضغط المفرط على بعض المصايد، وضعف المراقبة، ومحدودية المعطيات العلمية المؤطرة للقرارات وهذه الوضعية تهدد استدامة الثروة البحرية، ويحرم الاقتصاد الوطني من قيمة مضافة مهمة.

وعليه، نؤكد على ضرورة تعزيز المراقبة لمحاربة الصيد غير القانوني واعتماد تدبير مبني على المعطيات العلمية وتحسين تثمين المنتوج البحري، بما يضمن استدامة الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الختام، نجدد التأكيد على ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات، وضمان التقائية السياسات العمومية، بما يحقق العدالة الاجتماعية والمجالية، ويعزز الاستثمار المنتج، ويحمي المال العام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.